



المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي

2005

صندوق النقد العربي

**المؤسسات المالية العربية
وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي**

**دراسة معدة
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
جامعة الدول العربية**

تم إعداد هذه الدراسة بإشراف الدكتور حازم الببلاوي مستشار صندوق النقد العربي
وبمشاركة الدكتور إبراهيم عاكوم والأستاذ محمد يسر برنية

**أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
2005**

رقم الصفحة

المُلخَص	1
فصل تمهيدى: مقدمة نظرية	11
أولاً : علاقة المؤسسات المالية بالتنمية	11
1- توفير الموارد المالية للمشروعات	12
2- ترشيد السياسات الاقتصادية	12
3- المساعدة على توفير البنية الأساسية المادية والمؤسسية	13
ثانياً : أساليب توفير التمويل	14
أ- الخدمات المالية	15
1- تمويل المشروعات البنية الأساسية	15
2- تمويل المشروعات الإنتاجية	15
3- تمويل التجارة	17
4- تمويل سياسات وبرامج اقتصادية	17
5- ضمانات مالية للإصدار والقروض	17
6- ضمانات مخاطر الاستثمار	18
7- ضمانات مخاطر الصادرات	18
ب- الخدمات غير المالية	19
1- المساعدات الفنية	19
2- وضع وتطوير معايير الإدارة الاقتصادية	20
ثالثاً : تكامل أدوار القطاعين العام والخاص	20
الفصل الأول : خلفية عامة عن الاقتصاد العربي	23
تمهيد	23
أولاً : الناتج المحلي الإجمالي	25
أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي	28
ب- تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الثابتة	30

المحتويات

ثانياً : فجوة الموارد – الفوائض والعجزات في الموارد المالية	34
ثالثاً : العلاقات الاقتصادية الدولية للدول العربية	40
الفصل الثاني : المؤسسات المالية في الوطن العربي	55
تمهيد	55
أولاً : المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والإقليمية	56
1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	64
2- صندوق النقد العربي	76
3- برنامج تمويل التجارة العربية	84
4- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	91
5- صندوق الأوبك للتنمية الدولية	104
6- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	112
7- صندوق أبوظبي للتنمية	117
8- الصندوق السعودي للتنمية	123
ثانياً : شركات الاستثمار العربية المشتركة	128
1- الشركة العربية للاستثمار	131
2- الشركة العربية للاستثمارات البترولية	138
3- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	143
4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	152
5- مجموعة المؤسسة العربية المصرفية	160
ثالثاً : المؤسسات المالية العربية – الإنجازات والتحديات	163
أ- في مجال دعم التنمية الاقتصادية	165
ب- في مجال دعم التنمية الاجتماعية	167
ج- في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي	167
د- في مجال تشجيع التجارة العربية	168
هـ- في مجال تعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي	168
الفصل الثالث : مناخ الاستثمار العربي	177

المحتويات

177	تمهيد
178	أولاً : مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية
181	ثانياً : مناخ الاستثمار وتكلفة الإنتاج
183	ثالثاً : المعايير الدولية لكفاءة الإدارة الاقتصادية
186	رابعاً : الانطباع العام (General Perception)
187	خامساً : مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار العربي
201	خاتمة وتوصيات

الجدول

24	الجدول رقم (1-1) : تطور عدد السكان في الدول العربية
41	الجدول رقم (2-1) : أداء التجارة البينية العربية
	الجدول رقم (1-2) : حجم الموارد المتاحة للمؤسسات والصناديق العربية والإقليمية كما هي في نهاية 2003
59	الجدول رقم (2-2) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية للمؤسسات والصناديق الالتئومية العربية حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 31 ديسمبر 2003
62	الجدول رقم (3-2) : تطور المؤشرات المالية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات الخمس الأخيرة
75	الجدول رقم (4-2) : تطور المؤشرات المالية لصندوق النقد العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة
84	الجدول رقم (5-2) : تطور المؤشرات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة
91	الجدول رقم (6-2) : تطور النشاط التمويلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة
95	الجدول رقم (7-2) : تطور المؤشرات المالية للبنك الإسلامي للتنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة
103	

المحتويات

- الجدول رقم (2-8) : تطور عمليات الإقراض الملتمزم بها لصندوق الأوبك للتنمية الدولية خلال السنوات الأخيرة..... 107
- الجدول رقم (2-9) : عمليات القطاع الخاص لصندوق الأوبك للتنمية الدولية في الدول العربية..... 112
- الجدول رقم (2-10) : تطور المؤشرات المالية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 117
- الجدول رقم (2-11) : الاستثمارات المباشرة لصندوق أبوظبي للتنمية في الدول العربية..... 122
- الجدول رقم (2-12) : تطور المؤشرات المالية لصندوق أبوظبي للتنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 123
- الجدول رقم (2-13) : أهم الشركات العربية المشتركة..... 130
- الجدول رقم (2-14) : تطور المؤشرات المالية للشركة العربية للاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 137
- الجدول رقم (2-15) : تطور نشاط القروض والتسهيلات للشركة العربية للاستثمارات البترولية لمشروعات قطاع النفط والغاز خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 141
- الجدول رقم (2-16) : تطور المؤشرات المالية للشركة العربية للاستثمارات البترولية خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 143
- الجدول رقم (2-17) : تطور المؤشرات المالية للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 152
- الجدول رقم (2-18) : تطور نشاط الضمان للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 156
- الجدول رقم (2-19) : تطور المؤشرات المالية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 159
- الجدول رقم (2-20) : مجموعة المؤسسة العربية المصرفية (الشركات التابعة)..... 162
- الجدول رقم (2-21) : تطور المؤشرات المالية لمجموعة المؤسسة العربية المصرفية خلال السنوات الخمس الأخيرة..... 163
- الجدول رقم (2-22) : الأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسات والصناديق وشركات الاستثمار العربية..... 166

المحتويات

- الجدول رقم (1-3) : أهم المجالات والمعايير المستخدمة والهيئات القائمة على المتابعة
في المجال المالي والاقتصادي 185
- الجدول رقم (2-3) : مقارنة وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام
العشر الماضية (ما بين 1995 و 2005) 191
- الجدول رقم (3-3) : مقارنة وضع الدول العربية في تقييم ممارسة الأعمال 197
- تابع الجدول رقم (3-3): مقارنة وضع الدول العربية في تقييم ممارسة الأعمال 198

الإطار

- الإطار رقم (1-2) : أهم المشروعات العربية المشتركة التي ساهم فيها الصندوق العربي
للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويلها 69
- الإطار رقم (2-2) : القواعد المرتبطة بتسهيل عمليات القطاع الخاص للصندوق العربي
للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 72
- الإطار رقم (3-2) : أنواع التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد العربي 79
- الإطار رقم (4-2) : صيغ التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية 94
- الإطار رقم (5-2) : أهم صناديق البنك الإسلامي للتنمية 103
- الإطار رقم (6-2) : الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمشاريع قطاع النفط والغاز
في الدول العربية 142
- الإطار رقم (7-2) : أهم المعوقات الداخلية التي تواجه النشاط الاستثماري للهيئة العربية
للاستثمار والإنماء الزراعي 149
- الإطار رقم (8-2) : التحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي العربي 150
- الإطار رقم (9-2) : أنواع عقود ضمان الاستثمار 154
- الإطار رقم (10-2) : أنواع عقود ضمان الصادرات 155

الأشكال البيانية

- الشكل رقم (1-1) : تطور الأسعار الحقيقية للنفط ومعدلات نمو الاقتصاد العربي 27
- الشكل رقم (2-1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بأسعار السوق الجارية
(1972-2003) 29

الناتج الإجمالي	بالأسعار الجارية واتجاهه العام (هدب.)	الشكل رقم (3-1)	32
..... (2001-1974) لأربع عشرة دولة عربية			
الناتج الإجمالي	بالأسعار الثابتة واتجاهه العام (هدب.)	الشكل رقم (4-1)	32
..... (2001-1974) لأربع عشرة دولة عربية			
نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية	(2003-1972)	الشكل رقم (5-1)	36
..... (2003-1972)			
نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية	(2003-1972)	الشكل رقم (6-1)	36
..... (2003-1972)			
متوسط فجوة الموارد للدول العربية	(2003-1972)	الشكل رقم (7-1)	38
متوسط فجوة الموارد للدول العربية	(2003-1972)	الشكل رقم (8-1)	39
حصّة الدول العربية من أسواق المنسوجات والملابس	(1999-1980)	الشكل رقم (9-1)	43
..... (1999-1980)			
حصّة الدول العربية من الإيرادات في سوق السياحة العالمية	(2003-1972)	الشكل رقم (10-1)	46
التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسات والصناديق التتموية العربية	حتى نهاية 2003	الشكل رقم (1-2)	60
..... حتى نهاية 2003			
التوزيع القطاعي لعمليات المؤسسات والصناديق التتموية العربية	حتى نهاية عام 2003	الشكل رقم (2-2)	61
..... حتى نهاية عام 2003			
تطور النشاط الإقراضي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - المتوسط السنوي لكل خمس سنوات (2004-1974)	...	الشكل رقم (3-2)	67
التوزيع القطاعي لقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (2004-1974)	الشكل رقم (4-2)	68
..... (2004-1974)			
التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حسب الدول خلال الفترة (2004-1974)	الشكل رقم (5-2)	72
..... (2004-1974)			
توزيع المعونات الفنية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حسب الأنشطة خلال الفترة (2004-1974)	الشكل رقم (6-2)	75
..... (2004-1974)			
توزيع أنواع القروض لصندوق النقد العربي (2004-1977)	الشكل رقم (7-2)	80
نسبة قروض التصحيح الهيكلي من إجمالي القروض المقدمة لصندوق النقد العربي خلال الفترة (2004-1998)	الشكل رقم (8-2)	81
..... (2004-1998)			

- الشكل رقم (2-9) : تطور النشاط الإقراضي لصندوق النقد العربي (1980-2004) 82
- الشكل رقم (2-10) : توزيع قروض صندوق النقد العربي حسب الدول المستفيدة
خلال الفترة (1978-2004)..... 83
- الشكل رقم (2-11) : تطور عدد الوكالات الوطنية المعتمدة لدى برنامج تمويل التجارة
العربية (1991-2003) 86
- الشكل رقم (2-12) : مؤشرات نشاط التمويل – قيمة السحوبات من خطوط الائتمان
لبرنامج تمويل التجارة العربية (1991-2003) 89
- الشكل رقم (2-13) : التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية
(1989-2003) 89
- الشكل رقم (2-14) : توزيع تمويلات البنك الإسلامي للتنمية حسب صيغة التمويل
خلال الفترة (1976-2003)..... 96
- الشكل رقم (2-15) : توزيع تمويلات البنك الإسلامي للتنمية حسب صيغ التمويل
خلال السنوات الثلاث الأخيرة 97
- الشكل رقم (2-16) : توزيع عمليات تمويل التجارة للبنك الإسلامي للتنمية حسب نوع
البرنامج خلال الفترة (1976-2003) 99
- الشكل رقم (2-17) : تطور عمليات تمويل الواردات للبنك الإسلامي للتنمية خلال
السنوات الخمس الأخيرة 99
- الشكل رقم (2-18) : تطورات عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال
السنوات الأربع الأخيرة 101
- الشكل رقم (2-19) : توزيع عمليات صندوق الأوبك للتنمية الدولية حسب نوعها
حتى نهاية عام 2003 106
- الشكل رقم (2-20) : التوزيع الجغرافي لقروض المشاريع لصندوق الأوبك للتنمية الدولية
حتى نهاية عام 2003 108
- الشكل رقم (2-21) : توزيع قروض المشاريع المقدمة من صندوق الأوبك للتنمية
الدولية للدول العربية حسب الدول 109
- الشكل رقم (2-22) : توزيع عمليات القطاع الخاص لصندوق الأوبك للتنمية الدولية
حسب المناطق الجغرافية حتى نهاية عام 2003 111

- الشكل رقم (23-2) : التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية
حتى نهاية مارس 2003 114
- الشكل رقم (24-2) : التوزيع القطاعي لإجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية
حتى نهاية مارس 2003 115
- الشكل رقم (25-2) : توزيع قروض الصندوق الكويتي للتنمية للدول العربية حسب
الدولة المستفيدة حتى نهاية مارس 2003 116
- الشكل رقم (26-2) : تطور النشاط الإقراضي (القروض الملتزم بها) لصندوق
أبوظبي للتنمية (1974-2003) 119
- الشكل رقم (27-2) : التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لصندوق أبوظبي للتنمية 120
- الشكل رقم (28-2) : توزيع قروض صندوق أبوظبي للتنمية المقدمة للدول العربية
حسب الدول (1974-2003) 120
- الشكل رقم (29-2) : توزيع الاستثمارات المباشرة لصندوق أبوظبي للتنمية في الدول
العربية حتى نهاية عام 2003 122
- الشكل رقم (30-2) : التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق السعودي للتنمية للدول النامية
(1975-2004) 125
- الشكل رقم (31-2) : توزيع قروض الصندوق السعودي للتنمية للدول العربية
حسب الدول 126
- الشكل رقم (32-2) : التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي للتنمية
المشروعات والبرامج (1975-2004) 127
- الشكل رقم (33-2) : توزيع استثمارات الشركة العربية للاستثمار حسب نوع القطاع
في نهاية 2004 135
- الشكل رقم (34-2) : توزيع استثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
حسب القطاعات في نهاية عام 2003 145
- الشكل رقم (35-2) : توزيع النشاط الاستثماري للهيئة العربية للاستثمار والإنماء
الزراعي في نهاية عام 2003 148
- الشكل رقم (36-2) : قيمة عقود ضمان الاستثمار والصادرات للمؤسسة العربية
لضمان الاستثمار (مليون دولار أمريكي) 157
- الشكل رقم (37-2) : قيمة عقود ضمان الصادرات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 157

الملاحق

- الملحق رقم (1-1) : متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بأسعار السوق الجارية
48.....(2003-1972)
- الملحق رقم (2-1) : مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لأربع عشرة دولة عربية
49.....(2001-1974)
- الملحق رقم (3-1) : نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية
50.....(2003-1972)
- الملحق رقم (4-1) : نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية
51.....(2003-1972)
- الملحق رقم (5-1) : متوسط فجوة الموارد في الدول العربية (2003-1972) 52
- الملحق رقم (6-1) : الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية بنهاية العام
53.....(2000-1975)
- الملحق رقم (1-2) : ارتباطات الشركة العربية للاستثمار في المشاريع والشركات
الاستثمارية..... 171
- تابع الملحق رقم (1-2): ارتباطات الشركة العربية للاستثمار في المشاريع والشركات
الاستثمارية..... 172
- الملحق رقم (2-2) : قائمة بمساهمات الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكوروب"
المباشرة في المشاريع وشركات الصناعة النفطية..... 173
- الملحق رقم (3-2) : ارتباطات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي -
الشركات القائمة..... 174
- الملحق رقم (4-2) : ارتباطات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في الشركات
قيد التنفيذ..... 175

المخلص

وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 8 سبتمبر 2004، الذي نصّ على ما يلي:

"تكليف صندوق النقد العربي بدراسة دور المؤسسات المالية العربية في مجال التنمية العربية وتمويل القطاع الخاص وسبل تطوير مناخ الاستثمار ومدى الحاجة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات لترشيد وتفعيل الجهود ولضمان دور تمويلي فعال لصالح القطاع الخاص والتنمية من خلال نوافذ أو آليات جديدة بما في ذلك إنشاء بنك للتنمية والاستثمار لتحقيق هذا الهدف"،
قام الصندوق بإعداد دراسة حول هذا الموضوع.

وتبدأ هذه الدراسة بفصل تمهيدي تتناول فيه استعراض عدد من المفاهيم النظرية التي تساعد على التعرض لمختلف جوانب الموضوع في إطارها السليم. وبعد ذلك تتناول الدراسة في الفصل الأول خلفية عامة عن الاقتصاد العربي بما يسمح بالإحاطة بأهم خصائص هذا الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بمدى توافر الموارد المالية للدول العربية في مجموعها ولكل مجموعة على حدة. ويُخصص الفصل الثاني من هذه الدراسة لاستعراض أهم المؤسسات المالية في المنطقة العربية والدور الذي تقوم به حالياً. وبذلك يشكل هذان الفصلان استعراض جانب العرض للتمويل في المنطقة العربية سواء من حيث مدى توافر الموارد المالية في الاقتصاد العربي أو من حيث وجود المؤسسات المالية اللازمة. ولذلك يأتي الفصل الثالث ليستكمل الصورة باستعراض جانب ظروف الطلب فيما نطلق عليه "مناخ الاستثمار". وبعد هذه الاستعراض لمختلف جوانب الموضوع من جانبي العرض والطلب، تأتي الخلاصة والتوصيات.

فصل تمهيدي: مقدمة نظرية

يتناول هذا الفصل أهمية وأشكال التمويل، حيث يعتبر التمويل العنصر الأساسي في التنمية. وإذا كان مفهوم التنمية أوسع بكثير من مجرد توفير وسائل التمويل بما تتطلبه التنمية من تطوير

للقوى البشرية ووضع النظم والمؤسسات المناسبة فضلاً عن انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة – فإن التمويل مازال يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية. بل أن هذه الجوانب الأخرى للتنمية من الخواص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية بصفة عامة تحتاج هي الأخرى إلى مصادر للتمويل. ومن هنا الأهمية البالغة لعنصر التمويل في عملية التنمية.

ويأخذ التمويل أشكالاً متعددة، فهو قد يكون إقراضاً كما قد يكون إسهماً. وتتعدد المؤسسات المالية بتعدد أشكال التمويل. أما التمويل بالمساهمة فيكون بأخذ حصص في رأس المال، وعادة ما تقوم به شركات الاستثمار وبعض الصناديق، أما التمويل بالإقراض فهو الأكثر انتشاراً وتقوم به عادة البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة. وفي هذا الصدد يختلف الغرض من التمويل، فهناك تمويل البنية الأساسية والتي توفر - عادة - عائداً اقتصادياً عالياً دون أن توفر، بالضرورة، عائداً مالياً مباشراً للمشروع، كاف أو مغر للاستثمار الخاص. ولكن هناك أيضاً تمويل المشروعات الإنتاجية التي يتوافر لها العائد المالي والذي يمكن للمشروعات الخاصة والتمويل الخاص القيام به. وتختلف متطلبات وآليات تمويل هذه المشروعات وفقاً لحجم وطبيعة نشاط المشروع. ومن الأهمية الإشارة في هذا الصدد، إلى تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة في إطار قضايا التنمية، في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة Micro-Finance، حيث أقدمت العديد من المؤسسات المالية على تقديم تسهيلات موجهة لاحتياجات هذه المشروعات الصغيرة.

وإلى جانب هذا وذلك، هناك أشكال للتمويل بغرض ترشيد السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية وذلك عبر تحفيز السلطات على القيام بهذه الإصلاحات وتعويض الآثار السلبية – في الأمد القصير – لمثل هذه الإصلاحات.

كذلك، هناك إلى جانب هذا التمويل الرأسمالي، تمويل قصير الأجل لرأس المال العامل. وتظهر أهميته بوجه خاص في مجال تمويل التجارة الخارجية التي تلعب دوراً هاماً في دفع عملية التنمية. ويمكن أن يأخذ التمويل شكل توفير ضمانات – دون تقديم موارد مالية بشكل مباشر – تمكن المستفيد من الالتجاء إلى الأسواق المالية للاقتراض بشروط أفضل. وتقوم معظم الدول بتوفير أشكال أخرى من الخدمات المالية وذلك بتوفير ضمان ضد المخاطر السياسية والتجارة، وخاصة إذا تعلق الأمر بالاستثمارات الخارجية أو بالتصدير.

لا تقتصر مؤسسات التمويل - وخاصة مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية - على تقديم هذه الأشكال المختلفة من التمويل بل أنها أصبحت - في العادة - مراكز للخبرات في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي. ولذلك فإن معظم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية تقدم المساعدات الفنية إلى جانب التمويل المباشر وغير المباشر. وغالباً ما يأخذ هذا الشكل من الخدمات غير المالية شكل المنحة أو القروض الميسرة. كذلك بدأت المؤسسات الدولية العمل - مع التوسع في ظهور مفهوم المعايير الدولية في المجال الاقتصادي والمالي - على تطوير هذه المعايير ومساعدة الدول على الأخذ بها ومتابعة تطبيقها.

الفصل الأول: خلفية عامة عن الاقتصاد العربي

يمتد الوطن العربي على رقعة تمثل حوالي 10 في المائة من المساحة المسكونة للكرة الأرضية، ويبلغ عدد سكان الوطن العربي ما يقرب من 5 في المائة من سكان العالم، ويمثل الناتج الإجمالي لهذه المنطقة ما يعادل 2.5-3 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. ويؤخذ على مفهوم الناتج الإجمالي كمقياس للحجم الاقتصادي العربي - بالإضافة إلى مشكلة سلامة البيانات - أمران؛ الأول هو أن هذا الناتج يتوقف بدرجة كبيرة على سلعة واحدة هي النفط، والثاني هو أن المنطقة العربية تعرف تفاوتاً كبيراً في مستوى الدخل بين دولها.

ويوزع الناتج الإجمالي بشكل عام بين الاستهلاك والاستثمار. يمثل الاستهلاك ما يقارب نحو 70 في المائة (بين حوالي 50 في المائة استهلاك خاص، 20 في المائة استهلاك عام) ومن ناحية ثانية فإن نسبة الإنفاق على الاستثمار تتراوح بين 20-25 في المائة، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد العربي في مجموعه يعرف فائضاً مالياً يتراوح بين 5-10 في المائة يوظف في الخارج. ومع ذلك فإن هذه الصورة الإجمالية تخفي التناقض الشديد بين مجموعتي الدول النفطية والدول غير النفطية. فالأولى تتمتع بمستوى مرتفع من الدخل بما يجعل الادخار المحلي مرتفعاً (يجاوز في بعض الأحيان 40 في المائة) وبالتالي تحقق هذه الدول فوائض مالية كبيرة. وعلى العكس، فإن مجموعة الدول غير النفطية تواجه عجزاً في مواردها المحلية حيث لم تنجح في توفير مدخرات محلية كافية للوفاء باحتياجات الاستثمار المحلي، الأمر الذي فرض عليها عجزاً مزمناً في موازين المدفوعات. ومن هنا فإنه إذا كان الاقتصاد العربي في مجموعه يعرف فائضاً في موارده المالية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى مجموعة الدول غير النفطية. فهذه الدول

تعاني من فجوتين مرتبطتين، فجوة نقص المدخرات المحلية عن احتياجات الاستثمار المحلي، وفجوة الميزان الخارجي لتعويض النقص في المدخرات المحلية.

ومن جانب آخر، فإن العلاقات الاقتصادية العربية البينية لا تزال محدودة. فعلى الرغم من النمو النسبي في حجم التجارة البينية العربية، إلا أن حصتها إلى حجم التجارة العربية الخارجية حتى مع استبعاد النفط تبقى أقل من التجارة البينية في الأقاليم الأخرى من العالم.

وإذا كانت التجارة العربية البينية محدودة، فإن انتقالات العمالة وإلى حد ما رؤوس الأموال - خاصة رؤوس الأموال العامة من قروض ومساعدات - تبدو أكثر أهمية.

كما يجب الاعتراف فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي، بأنها مازالت محدودة وأنها تتركز - أساساً - في صادرات النفط والغاز وما يترتب على استخدام عائداتها في الواردات، حيث لا تزال الصادرات الصناعية العربية محدودة. وتعتبر المنطقة العربية من أقل مناطق العالم - ربما باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء - قدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتضح مما تقدم أمران؛ الأول هو أن المنطقة العربية في مجموعها لا تنقصها الموارد المالية، وإن كانت مجموعة الدول غير النفطية تعاني من عجز في مواردها المحلية وبالتالي عجوزات في موازين المدفوعات. والأمر الثاني أن دول العجز لم تستطع أن تجذب الأموال الخارجية بدرجة كافية. وفي ضوء هذين الأمرين يثور التساؤل عما إذا كان نقص القدرة على جذب رؤوس الأموال الخارجية لتمويل الاستثمارات في دول العجز العربية راجعاً إلى نقص في مؤسسات التمويل العربية ما دامت الموارد المالية متوافرة في المنطقة - كما في خارجها؟

الفصل الثاني: المؤسسات المالية في المنطقة العربية

تعرف المنطقة العربية منظومة متنوعة من المؤسسات والصناديق المالية والتنمية. فهناك الصناديق الإنمائية الوطنية، والإقليمية، ومؤسسات تمويلية إنمائية دولية يشارك فيها جهات عربية وغير عربية. كذلك، وبالإضافة إلى هذه المؤسسات والصناديق التنموية، هناك عدد كبير من الشركات

العربية المشتركة بعضها يعمل في مجال التمويل والاستثمار، وذلك فضلاً عن العديد من المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية العربية الخاصة، والتي تتمتع بإمكانيات مالية كبيرة، وتعمل في الأسواق المالية العالمية بدرجات متفاوتة.

ويتجاوز مجموع رؤوس أموال الصناديق التنموية العربية والإقليمية التي تساهم فيها الدول العربية، وشركات الاستثمار العربية المشتركة، نحو 30 مليار دولار، في حين يصل إجمالي مواردها المالية إلى قرابة 50 مليار دولار. ويمتد نشاط بعض هذه الصناديق والمؤسسات والشركات إلى جانب الدول العربية إلى عدد كبير من الدول النامية. وتقدم الصناديق التنموية أنواعاً مختلفة من القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع إنمائية وإصلاحات بشروط ميسرة. وتسعى هذه الصناديق من خلال تجمعها في إطار ما يسمى بمجموعة التنسيق العربية، إلى تعزيز التعاون فيما بينها، بما في ذلك تقديم تسهيلات تمويلية مشتركة، مما يساهم في تحسين فاعلية الدور التنموي والتمويلي لها.

وتتألف الصناديق الوطنية من الصندوق الكويتي (1961) وصندوق أبوظبي للتنمية (1971)، والصندوق السعودي للتنمية (1974). وتتلخص أهداف هذه الصناديق الوطنية، في المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية وغيرها من الدول النامية، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة والمنح اللازمة لتمويل مشاريع التنمية التي تتوافق مع متطلبات الأولويات في برامج وخطط الدول المستفيدة. ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون الذي تقدمه هذه الصناديق الوطنية حوالي 130 دولة.

ويأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967) وصندوق النقد العربي (1976) في مقدمة الصناديق العربية الإقليمية. وتتركز أهداف الصندوق العربي للإنماء في دعم وتنمية الدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وإنجاز المشاريع العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق التكامل العربي. أما صندوق النقد العربي، فيهدف إلى مساعدة الدول العربية على نهج السياسات الاقتصادية السليمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، من خلال دعم موازين المدفوعات وتوفير التمويل للإصلاحات الكلية والقطاعية وخاصة في القطاع المالي والمصرفي سعياً لتحقيق التكامل النقدي العربي. وقد أنشأ صندوق النقد العربي

برنامجاً لتمويل التجارة العربية (1989). ويمثل برنامج تمويل التجارة العربية برنامجاً للتمويل قصير الأجل – وأحياناً متوسط الأجل – للتجارة البينية ولتشجيع الصادرات العربية، وهو موجه أساساً إلى القطاع الخاص بما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإلى جانب هذان الصندوقان، هناك في إطار مجموعة الصناديق الإقليمية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (1973)، الذي أنشئ بهدف تمويل مشاريع التنمية في الدول الإفريقية.

أما على المستوى الدولي، فإن العون الإنمائي يتجسد في مؤسستين هما البنك الإسلامي للتنمية (1975) والذي أنشئ بدعوة عربية، ويستمد نحو 70 في المائة من موارده من الدول العربية. وتتخلص أهداف هذا البنك في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. والمؤسسة المالية الثانية في هذا الصدد، هي صندوق الأوبك للتنمية الدولية (1976) ويستمد نحو ثلثي موارده من الدول العربية. ويهدف هذا الصندوق إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الأوبك وبقية الدول النامية، والعمل على تقديم المساعدة إلى الدول الفقيرة.

وقد بلغ المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لهذه المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية حتى نهاية 2003 حوالي 69.1 مليار دولار، بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه العمليات حوالي 42.6 مليار دولار، ومجموعة الدول الآسيوية 15.5 مليار والدول الإفريقية 9.7 مليار، والباقي لبقية الدول.

أما فيما يتعلق بشركات الاستثمار العربية المشتركة، فإن من بين 17 شركة أو مؤسسة عربية مشتركة (يقصد بالشركات العربية المشتركة تلك المؤسسات التي تساهم الحكومات العربية وصناديق التنمية العربية في رأسمالها، بهدف القيام بنشاط استثماري أو خدمي من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية ويعزز من الترابط والتكامل بين اقتصاديات الدول العربية)، هناك ثلاث مؤسسات أو شركات تعنى بأغراض التمويل والاستثمار وهي الشركة العربية للاستثمار (1974)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (1975) والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976). وتتركز أغراض وأنشطة هذه الشركات والمؤسسات في المساهمة في المشاريع الاستثمارية في القطاعات المتخصصة بها. كما ينبغي أن نشير هنا إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1975)

والتي تقدم الضمانات ضد المخاطر السياسية والتجارية التي يتعرض لها المستثمرون والمصدرون من الدول العربية في مختلف الدول العربية. وتساعد هذه الخدمة على زيادة الاستثمارات والتجارة العربية البينية بتوفير آلية للضمان ضد المخاطر.

وبصورة عامة، حققت المؤسسات المالية العربية (الصناديق الوطنية والإقليمية والشركات المشتركة) إنجازات عديدة سواء على مستوى توفير الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، أو على مستوى تعزيز علاقات الترابط الاقتصادي بين الدول العربية. كما أن الأداء المالي لهذه المؤسسات في المقابل شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الماضية، في ضوء تراكم الخبرات لدى هذه المؤسسات وتحسن إدارتها للمخاطر. كذلك حرصت هذه المؤسسات في أغلبها على مواكبة الاحتياجات التمويلية في مجال أنشطتها، ومواكبة التغيرات في البيئة الاقتصادية والاستثمارية. ويتضح ذلك بوجه خاص عبر اهتمامها في الآونة الأخيرة بدعم القطاع الخاص في هذه الدول. إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن بعض هذه المؤسسات تواجه بعض المعوقات، كما أن بعضها يحتاج إلى المزيد من الدعم المالي عبر زيادة رؤوس أموالها، لكي تتمكن من تفعيل دورها في المجالات المناطة بها.

ومع أن التوجه نحو توفير تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص مازال في بداياته، إلا أنه يبدو أن هناك حاجة لدعم هذا التوجه وتعزيزه عبر توفير المزيد من التسهيلات والخدمات التمويلية الموجهة للقطاع الخاص بما في ذلك المشروعات الصغيرة، وهو الأمر الذي قد يرتبط نجاحه بتعميق التنسيق والشراكة بين المؤسسات المالية الإقليمية والمؤسسات المالية والمصرفية المحلية.

ومع كل ذلك، فإنه من الواضح في ضوء هذا الاستعراض أن المنطقة العربية لا تعاني من نقص في المؤسسات المالية، وأن كان ذلك لا يستبعد الحاجة إلى العمل على مزيد من تدعيم هذه المؤسسات وربما تطوير بعضها، ولكن، تظل الحقيقة وهي أن الساحة العربية مليئة بالمؤسسات المالية التي تغطي - تقريباً - كافة أشكال التمويل المطلوبة لدعم التنمية، ويستوي في ذلك تمويل احتياجات القطاع العام أو القطاع الخاص. وهكذا يدور السؤال عن السبب في نقص الاستثمارات الأجنبية وخاصة في دول العجز ما دام جانب العرض (الموارد المالية والمؤسسات المالية) يبدو متوافراً بشكل كافٍ. فهل يرجع ذلك إلى ظروف الطلب، وخاصة بالنسبة إلى طلب تمويل المشروعات الخاصة؟ وهو ما يثير موضوع مناخ الاستثمار.

الفصل الثالث: مناخ الاستثمار العربي

عند الحديث عن إمكانيات التمويل فلا يكفي أن نتعرض لجانب العرض من حيث مدى توافر الموارد المالية أو وجود المؤسسات المالية المناسبة، بل لابد فوق ذلك أن نتعرض لجانب الطلب. والمقصود بذلك أن نتأكد من توافر الظروف المناسبة لاجتذاب المتاح من الموارد المالية في استخدامات مجدية. وقد أصبح هذه الجانب شديد الأهمية مع تزايد دور القطاع الخاص وغلبة اقتصاد السوق. وقد جرت العادة على إطلاق اصطلاح "مناخ الاستثمار" على الظروف التي يتم فيها الطلب على الموارد المالية واستخدامها. ولا يخفى أن تعبير "مناخ الاستثمار" تعبير واسع وأحياناً غير منضبط - ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن. ومن المفيد أن ندرك في هذا الصدد أننا نعيش - وبشكل متزايد - في سوق عالمية مفتوحة، فلا توجد منطقة واحدة في العالم تتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية، وإنما أصبح العالم على اتساعه ساحة للمنافسة على الموارد المالية.

كما أن الحديث عن "مناخ الاستثمار" يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية (مادية أو بشرية)، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات. وهكذا نجد أنفسنا أمام مفهوم "مركب" ومتطور، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة وإذا بها ليست كذلك في فترة أخرى. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "مناخ الاستثمار" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي بالنسبة للمستثمر بكفاءة ويرتبط ذلك بفكرة عدم اليقين، والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد على مشروعات المستثمر ويرتبط بفكرة المخاطر.

وتتطلب البيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ضرورة توافر الاستقرار السياسي والأمني. ولكن لا يكفي أن يتحقق هذا الاستقرار، بل لابد وأن يكون هناك أيضاً نوع من الاستقرار القانوني. والمقصود بذلك وجود نظام قانوني واضح وفعال. ولذلك فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحياناً تضاربها، كل ذلك يعتبر عقبة أمام المستثمر ويشل قدرته على اتخاذ القرارات الاقتصادية. وفوق هذا وذلك لابد وأن يكون هناك فاعلية للقانون بأن يكون تطبيقه حقيقياً وسهلاً وبدون تكلفة. ويرتبط بالنظام القانوني بوجود نظام قضائي عادل وسريع وغير مكلف، مع ضرورة وإمكانية تنفيذ أحكام القضاء بدون تكلفة عالية. ولا يقل أهمية عما تقدم ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي وخاصة من حيث

استقرار قيمة النقد وأسعار الصرف وقدر من الاستقرار العام في الأعباء العامة من ضرائب ورسوم بما يمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. وأخيراً فإن توافر المعلومات الكافية والسليمة بشكل دوري يساعد كثيراً على حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية.

كذلك لا يكفي لجذب الاستثمارات أن تتوفر العناصر المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بل لابد وأن تكون البيئة الاقتصادية مساعدة على تخفيض عناصر التكلفة وألا يصاحبها مخاطر كبيرة. فأي مشروع ليس مكتفياً بذاته بل أنه يعتمد على البيئة المحيطة وبالتالي فإنه يواجه بتكاليف خارجة عن سيطرته وتتوقف السلامة المالية للمشروع على هذه البيئة. وفي هذا الصدد، فإن توافر البيئة الأساسية المادية من طرق وكهرباء واتصالات ومياه وبتكاليف معقولة يعتبر عنصراً رئيسياً. ولحسن الحظ فإن معظم الدول العربية قد حسنت من بنيتها الأساسية المادية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. وهناك البنية الأساسية البشرية من عمالة مؤهلة ومراكز تدريب. وهنا تلعب قوانين العمل دوراً هاماً في تحديد مدى تكلفة هذه العمالة. وهناك أيضاً الحاجة إلى وجود أسواق حقيقية وفاعلة تضمن قدراً معقولاً من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب المعلومات. وبوجه خاص فإن وجود أسواق مالية متطورة يساعد المستثمر على الحصول على احتياجاته التمويلية، كما قد تساعده على الخروج من السوق كلياً إذا احتاج الأمر لذلك. وأخيراً هناك تكلفة المعاملات اليومية وما يترتب عليها من جهد ومال سواء في التعامل في أجهزة الحكومة أو الجهات الأخرى. وتظهر المؤشرات المختلفة أن البيئة الاقتصادية في الدول العربية – وخاصة في دول العجز – ما تزال بعيدة من أن توفر للمستثمر الظروف المناسبة لتقليل تكلفة إنتاجه.

ومن جانب آخر، تتعدد المعايير الدولية لقياس مؤشرات الأداء الاقتصادي. وتصدر العديد من المؤسسات الدولية وغيرها من الهيئات مؤشرات عن مختلف جوانب الأداء الاقتصادي. وقد أصبحت هذه المؤشرات مؤثرة في سلوك المستثمرين. ومن هنا أهمية الانطباع الذي ينشأ في أوساط الأعمال عن مناخ الاستثمار في كل دولة.

ويلاحظ في ضوء ما ينشر من العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي سواء من ناحية الحرية الاقتصادية أو الإدارة السليمة أو الشفافية أو سلامة القطاع المالي والسياسات الاقتصادية وغير ذلك، إن الانطباع الذي تولد من هذه المؤشرات يشير إلى أن مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية وخاصة دول العجز المحتاجة إلى جذب الاستثمارات ليست دائماً على مستوى مرض.

ويتضح من كل ما تقدم أن نقص الاستثمارات في معظم دول العجز لا يرجع، بالدرجة الأولى إلى نقص في الموارد المالية المتاحة في المنطقة العربية أو إلى قصور في المؤسسات المالية القائمة في المنطقة العربية بقدر ما هو انعكاس للمناخ الاستثماري غير الملائم لجذب الأموال العربية والأجنبية.

التوصيات

- وفي إطار كل ما تقدم، توصي الدراسة بما يلي:
- المشكلة الأساسية في الاستثمار في الدول العربية ليست مشكلة قصور الموارد المالية في المنطقة العربية أو نقص في المؤسسات المالية العربية، وإنما هي مشكلة في المناخ الاستثماري السائد والذي لم يعد قادراً على المنافسة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية. ولكل ذلك فإن علاج مشكلة التمويل للتنمية والاستثمار في المنطقة العربية يتطلب مواجهة حاسمة وجادة لموضوع مناخ الاستثمار، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاح شامل.
 - إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة ليس فقط تزيدياً لا حاجة إليه، بل أنه قد يؤدي إلى مزيد من التضارب والتداخل في أعمال المؤسسات المالية القائمة. فقد سبق أن أوضحت الدراسة أن المؤسسات المالية القائمة في الوطن العربي تغطي كافة الخدمات المالية المطلوبة، وأن إنشاء مؤسسة مالية جديدة سوف يؤدي بالضرورة إلى ازدواج في الخدمات القائمة.
 - كما أن انتفاء الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة لا يعني انتفاء الحاجة إلى العمل على زيادة كفاءة المؤسسات القائمة وإزالة العقبات أمام نشاطها. فبعض المؤسسات المالية القائمة قد تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي، في حين أن البعض الآخر قد يتطلب إعادة النظر في أولويات نشاطها بحيث تتوافق مع تطورات واحتياجات الاقتصاد العربي المعاصر ومع مراعاة ظروف المنافسة العالمية. ويأتي في هذا السياق، أهمية تعميق ودعم التوجه الذي تقوم به هذه المؤسسات نحو تقديم تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص، وبوجه رئيسي فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فصل تمهيدي مقدمة نظرية

يطرح تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بداية عدداً من الأسئلة حول دور المؤسسات المالية العربية في مجال التنمية العربية وتمويل القطاع الخاص وسبل تطوير مناخ الاستثمار، ومدى الحاجة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات. وبذلك يبدو أن نقطة البدء هي في تحديد علاقة المؤسسات المالية بالتنمية وأساليب التنمية ودور القطاع الخاص، وهو ما نهدف به نظرياً وباختصار في هذا الفصل التمهيدي، وذلك قبل أن ننتقل إلى المشهد العربي.

أولاً: علاقة المؤسسات المالية بالتنمية

ظهرت قضية التنمية الاقتصادية بشكل واضح كمفهوم اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاعتقاد السائد حينذاك هو أن المشكلة في جوهرها هي مشكلة نقص في التمويل والاستثمارات، وأنه يكفي أن تتوفر الموارد المالية الكافية لكي تحل مشكلة الفقر. ولكن تجربة العالم خلال نصف القرن الماضي أوضحت أن قضية التنمية أكثر تعقيداً من مجرد نقص في الموارد المالية. فالإلى جانب هذه الموارد هناك قضية الموارد البشرية والتنمية البشرية بكل أبعادها. كذلك وضح أن التنمية ليست مجرد مسألة اقتصادية تتعرض للكميات الاقتصادية المعروفة من إنتاج واستثمار وادخار، أو صادرات وواردات، أو استراتيجية تصنيعية أو غير ذلك مما درج الاقتصاديون على دراسته، بل هي قضية مجتمعية مركبة، يتداخل فيها الاقتصاد مع السياسة مع القانون وتلعب العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والسكانية والتطورات التاريخية دوراً لا يمكن إهماله. وقد حظي موضوع المؤسسات والسياسات وشكل الإدارة الاقتصادية والتنظيم القانوني وتوافر المعلومات باهتمام كبير في السنوات الأخيرة.

ورغم هذا التطور في مفهوم التنمية وما ترتب عليه من عدم الاقتصار على قضية التمويل لمواجهة مشاكل التنمية وضرورة إعطاء الجوانب الأخرى ما تستحقه من اهتمام، فما زال للتمويل ومدى توافره ودرجة كفاءته دور كبير في مواجهة قضية التنمية. حقاً لم يعد التمويل هو القضية الوحيدة في مفهوم التنمية، ولكنه يظل أحد أهم عناصر السياسات التنموية، بل أن الاهتمام بالعناصر الأخرى من تنمية بشرية أو ترشيد في المؤسسات أو تحسين في السياسات

الاقتصادية إنما يتطلب بدوره موارد مالية. فالتمويل ليس فقط مقصوداً لتمويل الاستثمارات الإنتاجية بل هو لازم لتحقيق الاستثمارات البشرية وإحداث التغييرات المؤسسية والتطوير التكنولوجي. وهكذا فلا زال التمويل يمثل عصب مشكلة التنمية، وعلى ألا ينظر إليه كعلاج سحري كافٍ بذاته، بل باعتباره شرطاً ضرورياً وإن لم يكن كافياً. فيجب أن تعالج قضايا التمويل من خلال نظرة واسعة آخذة في الاعتبار الأمور الأخرى التي ألمحنا إليها. ودون أن تتوفر هذه الأمور الأخرى، فإن مجرد توافر التمويل لن يحل مشكلة وقد يصبح نفسه أحد هذه المشاكل. فالتمويل ما لم تصاحبه سياسات لإجراء تعديلات في النظم والمؤسسات والأخذ بالسياسات المناسبة في الجوانب الاقتصادية والقانونية والمعلومات والبيانات وغير ذلك، فإنه قد يصبح نافلة لا فائدة منها.

هذا عن تطور مفهوم التنمية ودور التمويل إزائها، فماذا عن دور مؤسسات التمويل في هذا الصدد؟ سوف نرى أن مؤسسات التمويل تأخذ أشكالاً متعددة، فهي قد تكون مؤسسات حكومية عامة أو حتى مؤسسات دولية مشتركة بين الحكومات كما قد تكون مؤسسات خاصة. وتوفر هذه المؤسسات بشكل عام، التمويل وبما يخدم عملية التنمية. ويمكن أن يتحقق ذلك بعدة أشكال:

1- توفير الموارد المالية للمشروعات: لعل هذا هو الدور الأوضح لمؤسسات التمويل في مجال التنمية. وهذا التمويل يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة على ما سنشير إليه، فقد يكون ذلك عن طريق الإقراض أو عن طريق المساهمة. ومع ذلك فالغالبية من مؤسسات التمويل هي مؤسسات للإقراض أساساً. وتظل المساهمة في رؤوس الأموال خياراً مطروحاً في كثير من الأحوال. ويتم تمويل هذه المشروعات للقطاع الخاص أو القطاع العام. والأصل في التمويل للتنمية هو التمويل الرأسمالي وبالتالي يكون عادة تمويل متوسط أو طويل الأجل. ومع ذلك فقد تقوم الحاجة إلى تمويل رأس المال العامل وخاصة بالنسبة للتجارة الخارجية. ويمكن أن يتم التمويل بشروط تجارية أو بشروط ميسرة، وهذه الأخيرة تتضمن عنصراً للمنحة سواء في أسعار الفائدة أو مواعيد السداد وفترات السماح.

2- ترشيد السياسات الاقتصادية: أشرنا إلى أن التنمية ليست مجرد عملية تمويل وتوفير موارد مالية للاستثمار، وإنما هناك جوانب مؤسسية وسياسات ماكرو اقتصادية وهيكلية لازمة لنجاح التنمية. ولذلك فإن نجاح جهود التنمية تتوقف إلى حد كبير على مدى رشادة السياسات الاقتصادية الكفيلة بتهيئة المناخ العام من حيث خلق المؤسسات القادرة ووضع

السياسات المناسبة لتحقيق هذه التنمية. وتلعب العديد من مؤسسات التمويل دوراً رئيسياً في هذا الصدد وتستخدم التمويل كنوع من الحافز لتعديل السياسات وإجراء الإصلاحات الهيكلية. وهو أمر لجأت إليه المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) كما تأخذ به بعض المؤسسات المالية العربية (مثل صندوق النقد العربي)، فتمويل هذه المؤسسات هو بالدرجة الأولى تمويل بغرض تحقيق الرشادة في السياسات الاقتصادية وإجراء الإصلاحات الهيكلية. وإذا كان التمويل في مثل هذه الحالات يمثل حافزاً لإجراء هذه الإصلاحات، فإنه كثيراً ما يكون أيضاً نوعاً من التعويض أو المساعدة على تحمل الآثار الجانبية للإصلاح. فالإصلاح - كأى تغيير - لا يتحقق عادة دون فرض تضحيات لبعض الفئات أو القطاعات - في الفترة القصيرة - الأمر الذي قد يحتاج إلى توفير تمويل مناسب لتخفيف هذه التضحيات، وبذلك إمكانية القيام بهذه الإصلاحات بأقل قدر من التضحيات.

وفي كثير من المجالات يتطلب إجراء هذه الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ضرورة تطوير والارتقاء بالكوادر البشرية، لذلك يندر أن يتحقق هذا الغرض دون أن يصاحبه نوعاً من المساعدات الفنية. وغالباً ما تكون هذه المساعدات الفنية منحة تقدم مجاناً. وتعتبر المساعدات الفنية شكلاً من أشكال مساهمة المؤسسات المالية في عملية التنمية. وهي نوع من المساهمة العينية بغرض تحقيق تغييرات مؤسسية أو تطوير للقدرات البشرية.

3- المساعدة على توفير البنية الأساسية المادية والمؤسسية: ليست كل المشروعات اللازمة للتنمية مشروعات قادرة على توفير عائد مالي كاف لتغطية تكاليفها الرأسمالية. ولذلك يفرق الاقتصاديون عادة بالنسبة لتحديد العائد من هذه المشروعات، بين ما يطلق عليه العائد المالي والعائد الاقتصادي. فالعائد المالي يتمثل في العوائد المالية الصافية التي يحصل عليها المشروع من تعامله في الأسواق وما يترتب عليه من تدفقات مالية في شكل تكاليف مالية أو إيرادات مالية. فهنا تقاس التكلفة والعائد بقدر ما تترجم هذه وتلك في شكل تكاليف أو إيرادات نقدية للمشروع ذاته. أما العائد الاقتصادي فإنه يشير إلى أن المنافع الاقتصادية الصافية والتي تعود على المجتمع بعد خصم كافة التكاليف، وإن لم تترجم هذه وتلك في شكل تدفقات نقدية للمشروع نفسه. وإذا كان المشروع يحقق عائداً مالياً كافياً لتغطية تكاليفه المالية، فإنه يصلح للسوق، ويستطيع القطاع الخاص القيام به. أما إذا كان

المشروع لا يحقق عائداً مالياً كافياً، ولكنه يحقق عائداً اقتصادياً كبيراً للاقتصاد القومي، فإن السوق لا يصلح للقيام به ولا بد من تدخل الدولة إزائه.

وتحتاج التنمية إلى هذين النوعين من المشروعات، المشروعات ذات العائد المالي المربح والمشروعات ذات العائد الاقتصادي الإيجابي. والأولى وتقوم بها عادة مشروعات القطاع الخاص، والثانية تحتاج إلى نوع من التدخل الحكومي إما مباشرة بقيام القطاع العام بها أو بطريق غير مباشر عن طريق شكل من أشكال الإعانات التي تقدمها الحكومة لحفز القطاع الخاص على القيام بها. وكثيراً ما يطلق على المشروعات ذات العائد الاقتصادي المرتفع التي تعتمد عليها المشروعات الإنتاجية الأخرى بشكل كبير، بأنها مشروعات البنية الأساسية.

ولا تقتصر مشروعات البنية الأساسية على المشروعات المادية من طرق وموانئ ومحطات كهرباء وصرف صحي وغير ذلك، بل أنها تشمل أيضاً التطوير المؤسسي اللازم لكفاءة إدارة الاقتصاد والارتفاع بالإنتاجية. فالبرامج التعليمية وبرامج تحسين الصحة والعديد من البرامج الاجتماعية تساعد على الإسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية. ولكن توافر نظام قانوني وقضائي عادل وفعال ووجود بيانات سليمة ومنتظمة لا يقل أهمية. فهذه المؤسسات تمثل نوعاً من البنية الأساسية التي لا تقل أهمية عن المشروعات المادية لهذه البنية الأساسية.

وهذا التطوير المؤسسي يحتاج عادة إلى تمويل من مؤسسات - غالباً حكومية أو بين الحكومات - لتقديم التمويل المناسب لمختلف الدول في هذا الإطار. وعادة ما يصاحب هذا التمويل مساعدات فنية وبرامج تدريبية.

ثانياً: أساليب توفير التمويل

رأينا في الفقرة السابقة عن علاقة مؤسسات التمويل بالتنمية، أن هذه المؤسسات تساعد في عمليات التنمية من خلال ما توفره من موارد تمويلية للتنمية وما يتحقق من خلالها من تمويل للمشروعات أو ترشيد في السياسات الاقتصادية وما تساهم به في تمويل البنية الأساسية المادية والمؤسسية. كذلك أشرنا إلى أن هذه الأمور قد لا تأخذ فقط شكل نقدي بل قد يصاحبها مساعدات

فنية أو برامج تدريب أو نصائح للسياسة الاقتصادية وسياسات الإصلاح. ونود في هذه الفقرة، أن نتناول بمزيد من التفصيل أساليب التمويل المتاحة، حيث أن الخدمات التمويلية يمكن أن تأخذ في العمل أشكالاً متعددة. فيمكن أن تأخذ هذه الخدمات شكلاً مالياً أو أشكالاً مكتملة للخدمات المالية.

أ- الخدمات المالية

1- تمويل مشروعات البنية الأساسية: رأينا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون توافر البنية الأساسية بشقيها المادي والمؤسسي. وتتطلب هذه المشروعات عادة نفقات باهظة وكثيراً ما تحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن يتحقق العائد الكامل منها. كذلك فإنه في كثير من هذه المشروعات تفوق قيمة العائد الاقتصادي الذي يحققه المجتمع في مجموعه قيمة العائد المالي الذي يمكن أن تحققه في شكل إيرادات مالية صافية للمشروع. ولكل ذلك فإن هذا النوع من المشروعات - على أهميته - لا يحظى - دائماً - باهتمام القطاع الخاص، وعادة ما تقوم به الحكومات بشكل مباشر أو غير مباشر. فهذه إلى حد كبير هي مسؤولية الدولة. ومع ذلك فقد أظهرت التجارب الحديثة أن هناك العديد من مشروعات المنفعة العامة والتي كانت تترك عادة للقطاع العام، فإذا بها تجذب اهتمام القطاع الخاص أيضاً.

وتحتاج الدولة النامية عادة إلى خدمات مؤسسات مالية قادرة على توفير متطلبات هذا التمويل من المؤسسات المالية الدولية. وسوف نرى أن المنطقة العربية تعرف مؤسسات مالية إقليمية متخصصة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في هذا النوع من التمويل إلى جانب المؤسسات المالية الدولية العامة (مثل البنك الدولي). وعادة ما يأخذ هذا التمويل شكل القروض متوسطة وطويلة الأجل وبشروط ميسرة نسبياً.

2- تمويل المشروعات الإنتاجية: نحن نتحدث هنا عن مشروعات قادرة على توفير عائد مالي مناسب بما يجذب المستثمرين، وبالتالي فإن المجال الطبيعي لهذه المشروعات هو القطاع الخاص. ومع ذلك فلا زال القطاع العام - في عدد غير قليل من الدول العربية - يعمل في مجال مشروعات إنتاجية قادرة على التعايش مع أحكام

السوق، إما لأسباب استراتيجية أو أيولوجية أو حتى تاريخية. ولذلك فإن تمويل مثل هذه المشروعات قد يكون لحساب أي من القطاع العام أو الخاص أو المختلط.

ويمكن أن يتم تمويل هذه المشروعات الإنتاجية بأحد الأسلوبين، المساهمة في رأس المال أو الإقراض. وعادة ما تقوم شركات الاستثمار بالتمويل عن طريق المساهمة الرأسمالية في حين تقوم البنوك عادة بتوفير الإقراض لهذه المشروعات. وسوف نرى في الفصل الثاني من هذه الدراسة العديد من الأمثلة للمؤسسات أو الصناديق العاملة في المنطقة العربية والتي تقوم بهذا الدور.

والأصل أن يتم تمويل هذه المشروعات الإنتاجية من خلال القطاع المالي المحلي من بنوك وشركات استثمار محلية. فباستثناء المشروعات الخاصة الكبيرة وشركات القطاع العام، فإن معظم المشروعات الإنتاجية تبحث عن التمويل من خلال القنوات المحلية من البنوك المحلية أو شركات الاستثمار والتوظيف المحلية أو أسواق المال المحلية. وباستثناء تلك المشروعات الكبرى ذات الاحتياجات التمويلية الكبيرة والتي قد تلجأ إلى التمويل من المؤسسات التمويلية الدولية، فقل أن تقدم هذه المؤسسات الدولية أو الإقليمية على تمويل صغار أو متوسطي المستثمرين بشكل مباشر. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة دعوة إلى ضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة (Micro-Finance)، كما أثبتت التجربة في العديد من الدول – متابعة لتجربة بنجلاديش – نجاح هذه التجربة. وتعلن بعض مؤسسات التمويل الدولية – مثل البنك الدولي – عن اهتمامها بهذا الجانب. ولكن من الناحية العملية فإن ذلك لا يمكن أن يتم دون وساطة البنوك المحلية حيث يتم إقراضها من المؤسسات الدولية أو الإقليمية، على أن تقوم هذه البنوك المحلية بإعادة إقراضها لصغار المستثمرين. فالمؤسسات الدولية ليس لديها القدرة على التمويل المباشر لصغار المستثمرين. وهنا أيضاً يصبح وجود قطاع مالي محلي قوي وسليم شرطاً لاستقطاب التمويل الخارجي لهذه المشروعات الصغيرة. وهذا النوع من التمويل الدولي أو الإقليمي لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات دولية متخصصة، بل يكفي إنشاء "تسهيلات" لهذا الغرض واستخدامها من خلال أحد المؤسسات القائمة والتي تعتمد على منح خطوط ائتمان إلى البنوك الوطنية وفروعها في مختلف الدول.

3- تمويل التجارة: لا تقتصر حاجة المشروعات إلى التمويل الرأسمالي بل أنها تتطلب أيضاً تمويلاً لرأس المال العامل لتمويل عملياتها الجارية. والأصل أن يتم هذا التمويل أيضاً من خلال المؤسسات المالية المحلية، وقل أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بتمويل رأس المال العامل في مختلف البلدان. فتقييم ومتابعة الائتمان في مثل هذه الحالات يتطلب حضوراً مكانياً من البنك المقرض بالقرب من المدين، ويستثنى من ذلك تمويل المشروعات العملاقة - وخاصة متعددة الجنسيات - التي ترتبط بالبنوك العالمية بروابط وثيقة. ومع ذلك فهنا أيضاً يمكن الاستفادة من التمويل الخارجي لرأس المال العامل للتجارة إذا تم توسيط البنوك المحلية، وبذلك يتم التمويل من مصادر دولية لرأس المال العامل من خلال خطوط ائتمان من المؤسسات الدولية تفتح للبنوك المحلية والتي تعيد إقراضها إلى المشروعات المحلية، ومن أهم المجالات لهذا النوع هو تمويل التجارة الخارجية. وسوف نرى أن برنامج تمويل التجارة العربية يقوم بهذا الدور في المنطقة العربية.

4- تمويل سياسات وبرامج اقتصادية: تناولنا في الصور السابقة حالات لتمويل مشروعات أو عمليات محددة، ولكن هناك أشكال أخرى للتمويل لا تتجه إلى عمليات محددة بل تقدم للحكومات من أجل اتخاذ سياسات اقتصادية أو إجراء إصلاحات هيكلية أو تنفيذ برامج محددة. وقد بدأ هذا النوع من التمويل مع إنشاء صندوق النقد الدولي لتمويل عجز ميزان المدفوعات. وقد تطور هذا النوع من التمويل ليجاوز مجرد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات إلى العمل على اتخاذ سياسات اقتصادية مناسبة، سواء للإصلاح الهيكلي أو تطبيق سياسات اقتصادية جديدة للتحرير واستخدام حصيلة هذا التمويل لمواجهة ما قد يترتب على ذلك من آثار جانبية سلبية في فترات الانتقال. ومن هنا فإن هذا التمويل يمثل نوعاً من الحفز والتشجيع للحكومات على اتخاذ هذه السياسات والإصلاحات. وقد أخذ البنك الدولي بدوره بهذا النوع من التمويل لبرامج محددة للإصلاح بعد أن كان نشاطه في السابق قاصراً على تمويل المشروعات. وسوف نرى أن صندوق النقد العربي يقوم بهذا الدور التمويلي في المنطقة العربية.

5- ضمانات مالية للإصدار والقروض: إن ما تقدمه المؤسسات المالية في مجال التمويل لا يقتصر على تقديم الموارد المالية أو ما يطلق عليه الالتزامات المباشرة، بل أنه

يتضمن أيضاً توفير الضمانات والتي تمكن المستفيد من الدخول إلى الأسواق المالية للاقتراض بشروط أفضل. ولذلك، فإن أحد أهم أدوات مؤسسات التمويل هي توفير هذه الضمانات أو ما يطلق عليه أحياناً اسم الالتزامات العرضية. وميزة هذه الضمانات هي المساعدة على دخول الحكومات أو المشروعات إلى أسواق المال الدولية بشروط أفضل.

وقد تجاوز دور المؤسسات المالية عمليات الضمان (Guarantee) ليوفر ضمان الاكتتاب (Underwriting). وفي هذه الحالة تقوم المؤسسات المالية بضمان الاكتتاب في الإصدارات للحكومات والمشروعات. وعادة ما تقوم البنوك بهذه العمليات للضمان أو ضمان الاكتتاب.

6- ضمانات مخاطر الاستثمار: عندما يتعلق النشاط الاقتصادي بالتعامل مع الخارج فإن المستثمر أو المصدر يواجه مخاطر إضافية نتيجة لتعامله مع بلد أجنبي. وقد تكون هذه المخاطر سياسية أو تجارية. فالدولة الأجنبية قد يقع بها أحداث سياسية – ثورات أو انقلابات – كما تصدر فيها قوانين تنتهك حقوق الأجانب. وهذا هو ما يطلق عليه المخاطر السياسية. ولكن هناك مخاطر تجارية راجعة إلى فشل الشركاء المحليين في الوفاء بالتزاماتهم. ولكل ذلك تحرص معظم الدول على توفير ضمانات للمستثمرين للحد من هذه المخاطر. وكان معظم هذه البرامج عبارة عن مؤسسات وطنية داخل كل دولة. ولم يكن لمثل هذه البرامج الوطنية مقابلاً دولياً حتى أنشأ البنك الدولي مؤسسة "الميجا" في 1985 لضمان الاستثمار الأجنبي. وكانت المنطقة العربية قد عرفت قبل ذلك منذ 1974 إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بحيث كانت أول تنظيم إقليمي ينشأ لهذا الغرض. كما أنشأ البنك الإسلامي للتنمية خدمة مماثلة للدول الأعضاء.

7- ضمان مخاطر الصادرات: كما يتعرض المستثمر الأجنبي لمخاطر سياسية وتجارية نتيجة للاستثمار في دولة أجنبية، فإن المصدر يتعرض بدوره لمثل هذه المخاطر إذا لم يستطع أن يستوفي حقوقه من المستورد الأجنبي دون تقصير من جانبه نتيجة لهذه المخاطر التجارية أو السياسية. ولذلك تحرص الدول على توفير ضمانات لمصدريها ضد المخاطر السياسية والتجارية، لتشجيعهم على التصدير إلى الخارج. وقد وجدت

هذه الخدمة على المستوى الإقليمي العربي بعد إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومن خلال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتعتبر هذه الخدمة هي إحدى الخدمات التي يمكن أن توفرها المؤسسات المالية للمصدرين.

ب- الخدمات غير المالية

1- **المساعدات الفنية:** تحدثنا عن المؤسسات المالية حتى الآن كما لو كانت مجرد مؤسسات تمويل توفر فقط الموارد المالية للمستفيدين منها. ولكن التجربة أثبتت خلال نصف القرن الماضي أن هذه المؤسسات تعتبر في نفس الوقت مراكز للخبرة الفنية المتراكمة، وأنه في ميدان الاقتصاد فإن التمويل وحده لا يكفي ما لم تصاحبه السياسات المناسبة وما لم يتم إنفاقه على نحو كفاء. ولذلك فقد حرصت معظم المؤسسات المالية – وخاصة الدولية والإقليمية – على أن ترفق ببرامجها التمويلية برامج مكملة للمساعدة الفنية حتى تمكن المستفيدين منها من تحقيق الفائدة من التمويل. وقد أصبح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا بنك التسويات الدولية وغيرها من المؤسسات المالية من أهم مراكز الخبرة الفنية في القضايا الاقتصادية والمالية. وفي المنطقة العربية نجد أن برامج المساعدات الفنية تحتل أهمية كبيرة في نشاط العديد من المؤسسات المالية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، وكذلك الصناديق القطرية. وتأخذ المساعدات الفنية أشكالاً متعددة، فقد تأخذ شكل برامج تدريبية للعاملين في الدول المستفيدة، ولكنها أيضاً قد تأخذ شكل تقديم معونة فنية لدراسة وتقديم التوصيات في موضوع معين.

ويمكن النظر إلى برامج المعونة الفنية على أنها نوع من التمويل العيني الذي لا يأخذ شكل تقديم أموال سائلة للمستفيد، وإنما يأخذ شكل تقديم خدمات عينية كبرامج لتدريب الكوادر أو مساعدات فنية لتقديم النصح حول بعض القضايا التي تعترض الدول المستفيدة.

وعادة – وإن لم يكن دائماً – تكون برامج المساعدات الفنية في شكل منح لا ترد، وهي في غير ذلك تكون غالباً بشروط ميسرة.

2- **وضع وتطوير معايير الإدارة الاقتصادية:** لم يعد يقتصر دور المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل بأشكاله المختلفة وتقديم المساعدات الفنية، بل أصبح لهذه المؤسسات دوراً في وضع وتطوير معايير الإدارة الاقتصادية (Rules-Setting). فالحياة الدولية، وإن ما زالت تحترم مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلا أنها أصبحت تُخضع هذه الدول بشكل متزايد لمجموعة من القواعد والمعايير في مختلف المجالات، ومنها المجال الاقتصادي والمالي. فهناك قواعد ومعايير للسياسات الاقتصادية الرشيدة، وأخرى لشفافية البيانات المالية، وثالثة لانضباط الأسواق، وهكذا.

وفي المجال المالي، يقوم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بدور هام في وضع ومراقبة هذه المعايير. كذلك هناك مؤسسات وهيئات أخرى تقوم بأدوار مماثلة في المجالات المالية الأخرى، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولية ودورها بالنسبة للجهاز المصرفي، ولجنة أنظمة المدفوعات والتسوية في نفس البنك ودورها فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة بنظم المدفوعات، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية التي تنظم تشريعات ومبادئ التعامل بالأوراق المالية. وذلك فضلاً عن الهيئات المهنية الأخرى والتي تشرف على المعايير الخاصة بمجالات المحاسبة والتدقيق والرقابة على بقية عناصر القطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال، وهكذا. وقد أصبح للمؤسسات المالية دور نشط في هذا المجال، سواء في وضع هذه القواعد أو تطويرها أو في الترويج لها وزيادة الوعي بها أو في تحقيق الانسجام بينها وبين بقية النظم، أو التنسيق الدولي أو الإقليمي في هذا المجال. ويتداخل هنا دور المؤسسات المالية في هذا الصدد مع دورها في تقديم المساعدات الفنية. ومع ذلك يظل هذا المجال واعداءً بأن تزداد أهميته في المستقبل.

ثالثاً: تكامل أدوار القطاعين العام والخاص

عندما نتحدث عن دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية فإن المستفيد من هذا التمويل يمكن أن يكون قطاعاً عاماً أو قطاعاً خاصاً. ولذلك، فإنه من الضروري أن يتضح دور كل من القطاعين في العملية التنموية. وقد ساد في وقت من الأوقات - خاصة في النصف الأخير من

القرن العشرين – اعتبارات أيولوجية لترجيح دور القطاع العام باسم الاشتراكية أو لتفضيل دور القطاع الخاص باسم الرأسمالية. والآن يبدو أن هناك توجهاً عاماً للأخذ باقتصادات السوق مع الاعتراف بالدور الحيوي للحكومات وأحياناً القطاع العام في الشأن الاقتصادي. فإذا كان الأصل هو قيام القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي في إطار من المنافسة السليمة، فإن ذلك لا يمنع من وجود حالات تتطلب الاعتماد على أشكال من التدخل الحكومي، وفي جميع الأحوال فإن هذا النشاط الاقتصادي بشقيه العام والخاص يجب أن يكون خاضعاً للقواعد والتنظيمات التي تضعها الدولة لمباشرة هذا النشاط.

وقد سبق أن أشرنا في صدد التفرقة بين مشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات الإنتاجية، بأن العائد الاقتصادي في الأولى يجاوز – عادة - العائد المالي وبالتالي لا يمكن تركها – كلياً – لقوى السوق. وهكذا فإنه في كل الحالات التي يكون فيها العائد الاقتصادي – سواء لاعتبارات الوفورات الخارجية (External Economies) أو التبديدات الخارجية (External Diseconomies) أو لاعتبارات استراتيجية – كبيراً في حين أن العائد المالي غير مجز فإن التدخل الحكومي في الإنتاج – بشكل من الأشكال - يصبح ضرورياً. وكذلك فإنه في الأحوال التي يصعب فيها تحقيق شروط المنافسة السليمة، فلا بد من تدخل الدولة، كما الحال بالنسبة لمشروعات المرافق العامة والتي تعرف ما يطلق عليه حالات "الاحتكار الطبيعي". فهذه حالات لا تصلح السوق لها ما لم تتدخل السلطات العامة بشكل ما. وعلى ذلك فإن وجود القطاع العام يبدو أمراً طبيعياً رغم الأخذ باقتصادات السوق، وإن كان مدها سيكون بالضرورة محدوداً وعلى سبيل الاستثناء.

كذلك، فإنه بصرف النظر عن الحاجة إلى وجود قطاع عام – في حدود ضيقة – للقيام بالنشاط الإنتاجي، فإن دور الدولة الأساسي بالإضافة إلى وضع السياسات العامة، هو الإشراف والتنظيم (Regulation) أو الرقابة (Supervision) على النشاط الاقتصادي بصفة عامة. فالدولة – باعتبارها صاحبة السلطة – تملك وحدها الحق في وضع القواعد والمعايير لممارسة النشاط الاقتصادي بما يحقق المساواة بين جميع الأطراف ويوفر الحماية للمصالح المختلفة ويحول دون الصراعات. والدولة تقوم بذلك عن طريق ما تضعه من تنظيمات وترتيبات قانونية لممارسة النشاط. ولكن للدولة دوراً آخرًا مكملاً لهذا الدور لا يقل عنه أهمية وهو الرقابة والإشراف على النشاط الاقتصادي والتأكد من احترام القواعد والمعايير المفروضة.

ولكل ذلك، فإنه من الطبيعي أن نتوقع أن تستمر الدولة – والقطاع العام بصفة عامة – إلى جانب القطاع الخاص كمستفيدين من تمويل المؤسسات المالية. ومع ذلك فالغالب أن الدولة والقطاع العام في الدول النامية يجد تمويله بشكل أكبر من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية العامة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، في حين أن القطاع الخاص يجد تمويله من المؤسسات المالية الخاصة وأسواق المال الدولية. لا يحول ذلك، دون أن تلجأ الحكومات أحياناً إلى الأسواق المالية للحصول على التمويل وخاصة إذا ارتفعت درجة جدارتها الائتمانية، كما أن العديد من المشروعات الخاصة قد تجد أنواعاً من التمويل من المؤسسات المالية العامة مثل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي أو الصندوق العربي للإنماء بعد تعديل نظامه الأساسي ليسمح بتمويل المشروعات الخاصة أو برنامج تمويل التجارة العربية الذي أنشأه صندوق النقد العربي، على ما سنرى.

* * *

بعد استعراض هذه المفاهيم النظرية العامة، فمن الطبيعي أن نبدأ دراستنا بتناول المعالم الأساسية للاقتصاد العربي وخاصة فيما يتعلق بمدى توافر الموارد المالية. وهو ما نتناوله في الفصل الأول من هذه الدراسة.

الفصل الأول

خلفية عامة عن الاقتصاد العربي

تمهيد

تقع المنطقة العربية في مجموعها في الحزام الصحراوي الممتد من شمال أفريقيا حتى غرب آسيا، ويحدها من الشمال والشمال الشرقي شريط من منطقة البحر المتوسط وتقع البقية ضمن الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية. وتبلغ المساحة الكلية لهذه المنطقة حوالي 1.4 مليار هكتار (14.21 مليون كيلومتر مربع)، وهو ما يمثل حوالي 10 في المائة من مساحة العالم المسكونة. وتعاني المنطقة في مجموعها من ندرة شديدة في المياه، باستثناء الدول التي تجري فيها أنهار كبرى مثل النيل ودجلة والفرات. ويقدر حجم الموارد المائية المتاحة للوطن العربي بحوالي واحد في المائة من الموارد العالمية. وربما تتعرض المنطقة لأكبر كمية من أشعة الشمس. ومنذ بداية القرن العشرين – وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية – اكتشفت في هذه المنطقة كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي. وهكذا، فإن المنطقة – من بين مناطق العالم – تواجه ظروفاً طبيعية بالغة الشدوذ؛ ندرة شديدة في المياه مقابل وفرة كبيرة في مصادر الطاقة سواء المستخدم منها (النفط والغاز) أو غير المستغل حالياً (الطاقة الشمسية). وهكذا، فإن الثنائي المياه/الطاقة، بما يتضمن من فقر وثراء معاً يمثل دراما هذه المنطقة على رقعة العالم، كما يعبر عن أزمات وتحديات المنطقة وآمالها في الوقت نفسه. ففقر المياه يهدد وجودها وحياتها، ووفرة الطاقة تعطيها أهمية استراتيجية كبرى.

أما التوزيع السكاني فإنه يتبع – إلى حد كبير – نمط توزيع هذه الموارد الطبيعية. فحيث تتوفر المياه أو الطاقة (النفط) تتجمع المراكز السكانية. ونظراً إلى قدم مراكز المياه وحدائق مراكز الطاقة، فإن التجمعات السكانية الكبيرة والقديمة تتركز حول مراكز المياه في وادي النيل والهلال الخصيب وشمال أفريقيا (المغرب)، أما مراكز النفط فإنها تعرف مراكز قليلة السكان وحديثة أغلبها من الوافدين. وبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 300 مليون نسمة عام 2003 يمثلون حوالي 4.5 إلى 5 في المائة من سكان العالم. وبشكل عام، فإن المنطقة لا تتمتع بوفرة كبيرة من الموارد الطبيعية الأخرى.

بقي أن نشير إلى أن أي عرض للأوضاع الاقتصادية العربية إنما يعتمد على البيانات المتاحة ومدى صحتها وسلامتها. وتعاني المنطقة العربية في مجموعها من قصور شديد في هذا الميدان. ولا تقتصر المشكلة على نقص البيانات أو عدم دقتها، بل إن هناك، في كثير من الأحوال، تضارباً وتعارضاً في البيانات وأحياناً في تلك الصادرة عن نفس الدولة من مختلف المصادر. وتحقيقاً للاتساق بين البيانات سوف نعتمد - بشكل أساسي - على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

والهدف من هذا الفصل - إلى جانب إعطاء خلفية عامة عن أوضاع الاقتصاد العربي - هو تحديد مدى توافر الموارد المالية في المنطقة العربية، وأشكال العجز والفائض بين دول المنطقة.

الجدول رقم (1-1)
تطور عدد السكان في الدول العربية
في السنوات الماضية

2003	2001	1999	1997	1995	
291,802	278,563	265,848	252,767	239,899	مجموع الدول العربية
100,823	95,415	90,357	85,232	80,052	الدول النفطية *
35	34	34	34	33	النسبة إلى مجموع السكان في المائة (%)
190,979	183,148	175,491	167,535	159,847	الدول غير النفطية
65	66	66	66	67	النسبة إلى مجموع السكان في المائة (%)

* الدول النفطية تشمل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا.

المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

ولعل نقطة البداية في هذا الوصف للاقتصاد العربي هو معرفة حجم هذا الاقتصاد مقارنة مع الاقتصاد العالمي. وسبق أن أشرنا إلى أن الوطن العربي يشغل تقريباً عشرة في المائة من

المساحة المسكونة في العالم، وأن عدد السكان فيه يمثلون حوالي 4-5 في المائة من عدد سكان العالم، فماذا عن الحجم الاقتصادي؟

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي

جرت العادة على قياس الحجم الاقتصادي للدول بمؤشر أو رقم قياسي يعبر عن الناتج القومي/المحلي أو الدخل القومي/المحلي. فهذا رقم يعبر عن الناتج (القيمة المضافة) أي كل ما أنتج من سلع وخدمات في إقليم معين خلال فترة معينة (سنة). وعلى الرغم مما يقدمه هذا المؤشر من خدمة للقارئ لكي يعرف من رقم واحد أوضاع الاقتصاد في بلد معين، فإنه لا يخلو من تحفظات عديدة، ومن المفيد أن نذكر عدداً من التحفظات التي ترد على هذا المؤشر.

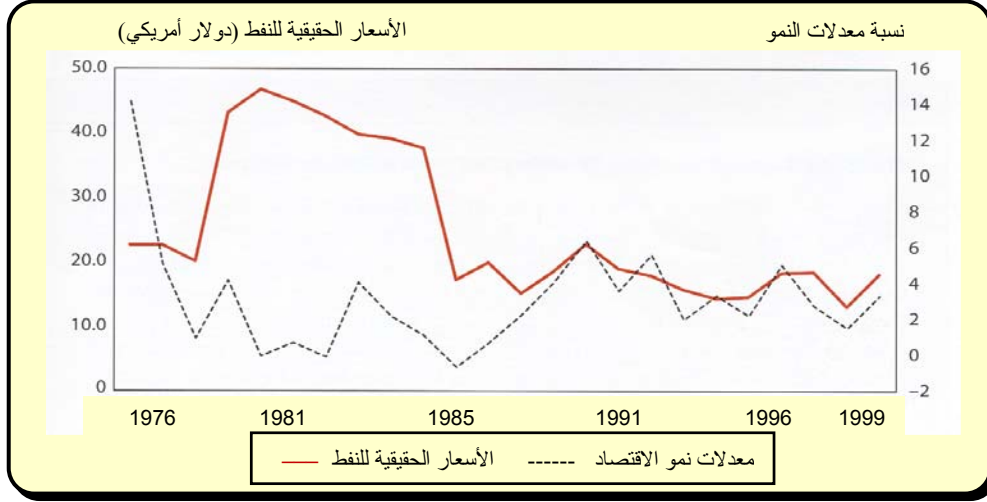
فحجم الناتج المحلي هو في نهاية الأمر متوسط إحصائي لمجموع السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي يرد عليه ما يرد على المتوسطات الإحصائية من تحفظات. فيتأثر هذا المتوسط بالأسعار المستخدمة والأوزان النسبية فضلاً عن تأثره بصحة البيانات وسلامتها. كذلك هناك الالتجاء إلى التقدير للقيم أحياناً عندما لا توجد أسعار للسوق، وبالتالي الاستناد إلى عدد من الفروض التي يتوقف على صحتها سلامة التقدير. وعندما يتعلق الأمر بالمقارنات الدولية، فإننا نعلم عادة إلى تقييم هذا الناتج المحلي بعملة دولية واحدة (غالباً الدولار الأمريكي)، ويستخدم في هذا الصدد سعر الصرف الرسمي القائم بين العملات المحلية والدولار. وكثيراً ما يعجز سعر الصرف عن التعبير عن القوة الشرائية الحقيقية للعملة المحلية، وبذلك يبدو التقدير بالدولار مخالفاً للقيمة الحقيقية للناتج أو الدخل كما تعبر عنه القوة الشرائية. ولذلك، عمدت المؤسسات الدولية – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – منذ فترة إلى تقدير قيمة الناتج أو الدخل وفقاً للقوة الشرائية (PPP–Purchasing Power Parity)، وهي كثيراً ما تختلف عن القيمة المحددة وفقاً لأسعار الصرف السائدة. وأخيراً لا يخفى أن تقدير الناتج الإجمالي يتوقف على قيم السلع والخدمات كما تظهر في السوق أو كما يتم تقديرها إذا لم تتوافر لها أثمان، وفي أحوال كثيرة وخاصة في الدول النامية، فإن هناك قطاعاً غير ضئيل مما لا يمكن رصده، وهو المعروف

بالقطاع غير المنظم (Informal) وأحياناً يطلق عليه الاقتصاد الخفي أو السري. وقد يكون حجمه مؤثراً في بعض الدول. والغرض من هذه التحفظات هو التنبيه إلى القيمة النسبية لإحصاءات الناتج الإجمالي فضلاً عن أن اختلافات التقديرات للمؤشرات الاقتصادية – ومن بينها حجم الناتج الإجمالي – أمر وارد بين مختلف المصادر، وهو يتوقف على مصدر البيانات وكيفية الحساب. ولكن لا ينبغي أن يقلقنا كثيراً مثل هذا الخلاف، وعلينا بقدر الإمكان، الاستناد إلى مصادر متجانسة. فالمطلوب هو نوع من المعرفة التقريبية للأوضاع والأكثر أهمية هو الوضع النسبي، وليس الأرقام المطلقة.

وأياً ما كان الأمر، فقد قدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2003 بالأسعار الجارية في التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2004) بحوالي 723 مليار دولار. وهكذا يقدر متوسط دخل الفرد في الوطن العربي بحوالي 2492 دولار في السنة. ولا ينبغي أخذ هذه المتوسطات على ظاهرها، بل من الضروري ملاحظة أمرين في شأنها. الأمر الأول هو أن رقم الناتج المحلي الإجمالي العربي يتوقف، أياً كانت المشاكل في تقدير قيمته، إلى حد بعيد على سعر سلعة أساسية واحدة (النفط) والتي يتحدد ثمنها في الأسواق الدولية. وهذه الأسعار تتذبذب من سنة لأخرى، ويؤدي تغيرها إلى التأثير في حجم الناتج المحلي العربي. ولا يقتصر هذا التأثير على الدول العربية النفطية في الخليج بل إنه يشمل دولاً أخرى أصبحت تصدر كميات متزايدة من النفط مثل الجزائر وسورية والسودان ومصر واليمن وتونس بالإضافة إلى ليبيا والعراق. وقد تراوحت أسعار النفط خلال العقد الماضي بين ما يزيد قليلاً على عشرة دولارات، وما يجاوز أربعين دولاراً للبرميل، وجاوزت في الشهور الأخيرة من عام 2004 هذا السقف.

وهناك ارتباط كبير بين تطورات أسعار النفط ومعدلات نمو الاقتصاد العربي في مجموعه مما يؤكد الاعتماد الكبير للاقتصادات العربية على سلعة النفط. ويبين الشكل رقم (1-1) التالي العلاقة بين الأسعار الحقيقية للنفط وبين معدلات النمو في المنطقة العربية خلال الربع الأخير من القرن الماضي.

الشكل رقم (1-1)
تطور الأسعار الحقيقية للنفط ومعدلات النمو للاقتصاد العربي
خلال الربع الأخير من القرن الماضي



المصدر: التجارة، الاستثمار والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي - 2003.

والأمر الثاني الذي ينبغي مراعاته عند قراءة هذه الأرقام، هو ضرورة التنبيه إلى التفاوت الكبير في مستوى الدخل بين مختلف الأقطار العربية، فقد يصل متوسط هذا الدخل في بعض الدول (قطر مثلاً) إلى أكثر من 30000 دولار في حين يتدنى في دول أخرى (موريتانيا مثلاً) إلى 380 دولار في السنة.

وربما الدلالة الأكثر أهمية في هذه الأرقام هو أن العالم العربي الذي يشغل حوالي عشرة في المائة من المساحة المسكونة من العالم، ويمثل ما يقرب من خمسة في المائة من عدد السكان فإن حجم إنتاجه يتراوح ما بين 2.5-3.5 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. وهكذا فمتوسط ما يحصل عليه المواطن العربي بالكاد يزيد على نصف المتوسط العالمي. وإذا أضفنا إلى هذه الملاحظة الدور الهام الذي يلعبه إنتاج النفط والغاز في الناتج الإجمالي العربي، وتذكرنا أن هذا الإنتاج وهو في حقيقته أقرب إلى استنزاف الموارد الطبيعية النافذة منه إلى الإنتاج الدوري المتجدد، لأدركنا حقيقة تخلف الإنتاج العربي، فهو ما زال اقتصاداً ريعياً يعتمد على ثروة

طبيعية ناضبة. وإذا كان اعتماد المنطقة في مجموعها على سلعة النفط – والغاز – لتحقيق معدلات نمو معقولة بها يؤكد الطبيعة "الريعية" للمنطقة، فإن بعض الدول في هذه المنطقة – مصر واليمن والأردن ولبنان ودرجة أقل سورية ودول المغرب – تعتمد على أشكال أخرى قريبة من "شبه الربيع" المتمثل في شكل تحويلات العاملين في الخارج (عادة العاملين في دول الخليج بالنسبة لدول المشرق وأوروبا بالنسبة لدول المغرب). وكما هو الحال مع الطبيعة النافذة للنفط، فإنه لا يمكن الاعتماد بشكل مستمر على هذه التحويلات فهذه كلها أنواع من الدخول المؤقتة والتي لا تستند على القدرات الإنتاجية المحلية. كذلك، فإن المنطقة تحصل على ثاني أعلى معدل للمعونات بالنسبة للفرد – ببعدها الدول الأفريقية جنوب الصحراء – وأغلب هذه المعونات مرتبط بأوضاع سياسية وعسكرية(*) . ومن الطبيعي أن نتوقع أن مثل هذه المصادر للدخل الريعي لا يمكن التعويل عليها باستمرار، بل هي مرشحة – أجالاً أو عاجلاً – للتآكل عندما تتغير هذه الاعتبارات السياسية والاستراتيجية.

هذا عن البيانات المتاحة (عام 2003) عن أوضاع الاقتصاد العربي. ولكن هذه البيانات لا تكفي لإعطاء صورة كافية عن حقيقة الاقتصاد العربي. فالأمر يتطلب أن نعرف تطور حجم هذا الناتج خلال الزمن. فما تقدمه البيانات عن لحظة معينة (سنة) قد يكون راجعاً لظروف خاصة بهذه اللحظة، ولذلك يجب أن نتبع هذه التطورات خلال فترة معينة. ومن هنا أهمية السلاسل الزمنية للبيانات الإحصائية. فالصورة لا تكتمل إلا بتوافر المعرفة عن أمرين؛ ماذا عن الوضع الحالي؟ وكيف تطورنا عبر الزمن؟ الأول أقرب إلى الصورة الفوتوغرافية، والثاني أقرب إلى الفيلم السينمائي. وكلاهما مطلوب للفهم الكامل للأوضاع الاقتصادية.

وبعد أن رصدنا حال الاقتصاد العربي خلال عام 2003، فماذا عن تطوره خلال الفترة السابقة؟

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي

يبين الملحق المرفق في نهاية الفصل (1-1) تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية) خلال الفترة من 1972-2003. ورغبة في عدم إقبال هذا الجدول ببيانات لأكثر من ثلاثين سنة من ناحية وفي التجاوز عن التقلبات السنوية من ناحية ثانية، فقد أخذنا

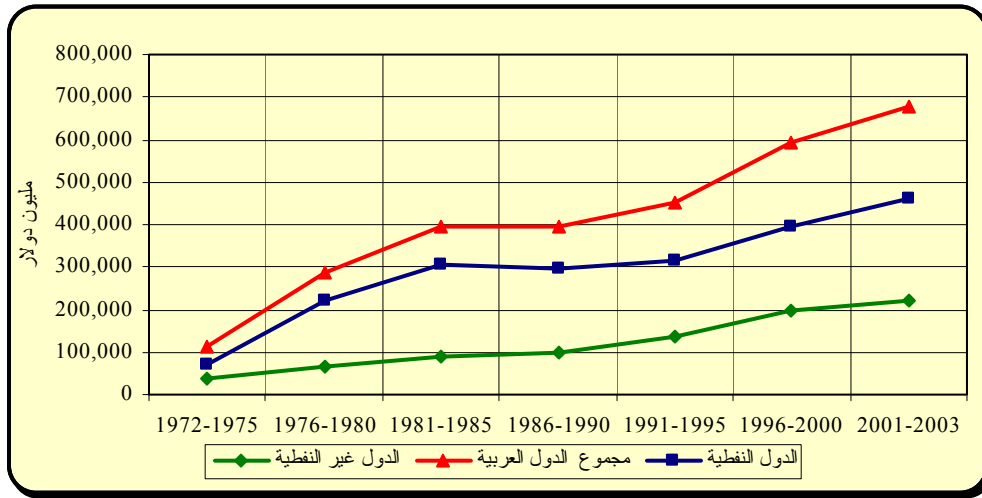
(*) أنظر تقرير التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط – البنك الدولي 2004.

بمتوسطات - لكل خمس سنوات - باستثناء الفترتين الأولى والأخيرة (ثلاث سنوات لكل منهما). كذلك يبين هذا الجدول تطور هذه الكميات لكل دولة عربية على حدة، وبين مجموعتي الدول النفطية والدول غير النفطية. ويلاحظ بشكل عام أن حجم الناتج الإجمالي للدول غير النفطية كان أقل من الناتج الإجمالي للدول النفطية وأنه تراوح بين ثلث وحوالي نصف الناتج الإجمالي للدول النفطية، في حين أن عدد سكان الدول غير النفطية يصل إلى حوالي مرتين من سكان الدول النفطية.

ويتضح من هذه البيانات أن أهم المؤثرات على تطور الناتج المحلي الإجمالي كان تغيرات أسعار النفط. فالارتفاع الكبير في أحجام الناتج الإجمالي في الفترتين (76-80) و(81-85) كان راجعاً لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 1973-1974 ثم في 1978-1979. كما أن الانخفاض في الفترة التالية (86-90) كان راجعاً لانخفاض أسعار النفط بدءاً من 1986. كذلك من الواضح أن تأثر مجموعة الدول النفطية بهذه التغيرات كان أوضح من التأثير على مجموعة الدول غير النفطية.

الشكل رقم (2-1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بأسعار السوق الجارية (1972-2003)



المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

ب- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وفي عرضنا السابق لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، استخدمنا الأسعار الجارية. وهي وإن كانت تقدم صورة عن أوضاع الاقتصاد العربي فإن هذه الصورة يشوبها قصور فيما يتعلق بتأثير تغيير مستويات الأسعار، وبالتالي فإنها قد لا تعطي دائماً انطباعاً كافياً عن الحجم الحقيقي لهذا الناتج الإجمالي وتطوره خلال الزمن. ولذلك يجب استكمال هذه الصورة باستعراض بيانات عن التطور بالأسعار الحقيقية. وهو أمر يشوبه الكثير من الصعوبات بالنظر إلى التعدد في مستويات تغيير الأسعار من ناحية والقصور في المقاييس الكمية لتقلبات مستويات الأسعار في مختلف الدول وعدم تجانسها من ناحية أخرى.

وفي دراسة حديثة، قام صندوق النقد العربي بإجراء بحث عن التقلبات الاقتصادية الكلية (أو دورات الأعمال) في الدول العربية خلال الفترة 1979-2001^(*). وقد ساعد إعداده هذه الدراسة على توفير سلسلة من البيانات الهامة لهذه المجموعة من الدول خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وإذا كانت هذه الدراسة تركز على التقلبات الاقتصادية - مقيسة وفقاً لتقلبات الناتج الإجمالي لمختلف دول المجموعة - وعلاقتها بالمتغيرات العالمية والإقليمية، فإنها وفرت في الوقت نفسه مؤشرات كمية هامة عن تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال هذه الفترة. وسوف نستخدم هذه البيانات لاستخلاص تطور الناتج الإجمالي لدول المجموعة وتطور متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال تلك الفترة، مع الاقتصار على أربع عشرة دولة التي توفر عنها بيانات منتظمة. وإذا كنا سوف نستخدم هذه البيانات لتطور الناتج الإجمالي ومتوسط الدخل، فإننا سوف نعرض لهذه التطورات مع استخلاص الاتجاه العام لها بالاستناد إلى المنهجية نفسها المستخدمة في الدراسة المشار إليها. كذلك سوف نميز بين تطور هذه الكميات بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

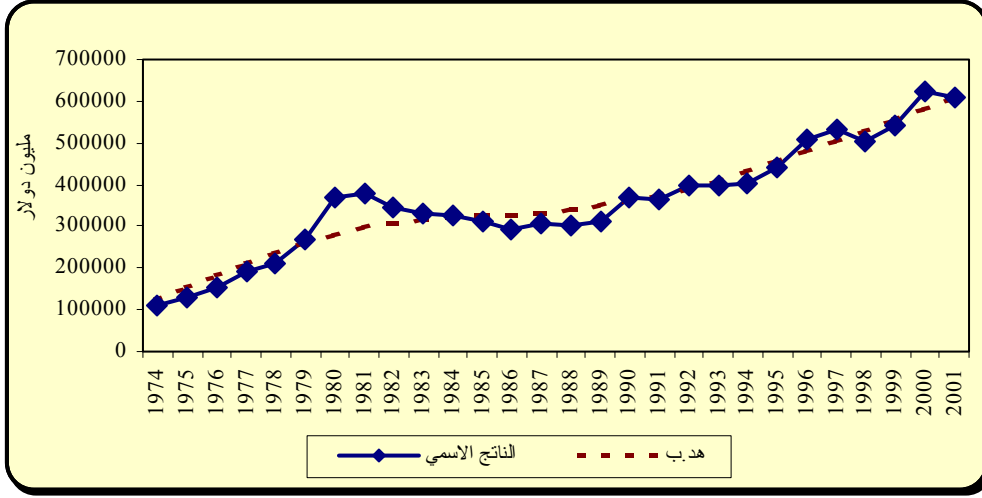
(*) التقلبات الاقتصادية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2004.

وتشمل الدول الأربع عشرة محل البحث كلاً من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. ويتوافر لهذه الدول - بشكل عام - بيانات وإحصاءات معقولة ومستمرة، فضلاً عن أنها تعتبر الجزء الأكبر من الاقتصاد العربي حيث تمثل نحو 80 في المائة من مجموع الناتج الإجمالي للدول العربي وحوالي 70 في المائة من مجموع السكان. وبذلك فإن متابعة تطورات هذه المجموعة تعكس بشكل معقول تطورات الاقتصاد العربي في مجموعه.

ونظراً إلى أننا في هذا الاستعراض لن نكتفي بعرض التطور الفعلي للكميات الاقتصادية بل نحاول تحديد الاتجاه العام بعد استبعاد التقلبات الدورية، لذلك فقد كان من الواجب التمييز في تطور هذه الكميات الاقتصادية بين ما يمثل الاتجاه العام (Trend)، وما يمثل التغيرات الدورية (Cyclical) أو الطارئة. وأهمية إبراز الاتجاهات العامة هو أن يعكس بصورة أوضح قوى النمو الذاتية في الاقتصاد. وقد اعتمدنا لتحديد هذا الاتجاه العام على الأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة الصندوق المشار إليها، للفصل بين مكوني السلاسل الزمنية (مكون الاتجاهات طويلة الأجل، ومكونات التقلبات القصيرة حول هذا الاتجاه)، وتم إجراء التقديرات لهذا الاتجاه العام باستخدام فلتر هودريك - بريسكوت (Prescott-Hodrick) (ويرمز له هـ. ب.).

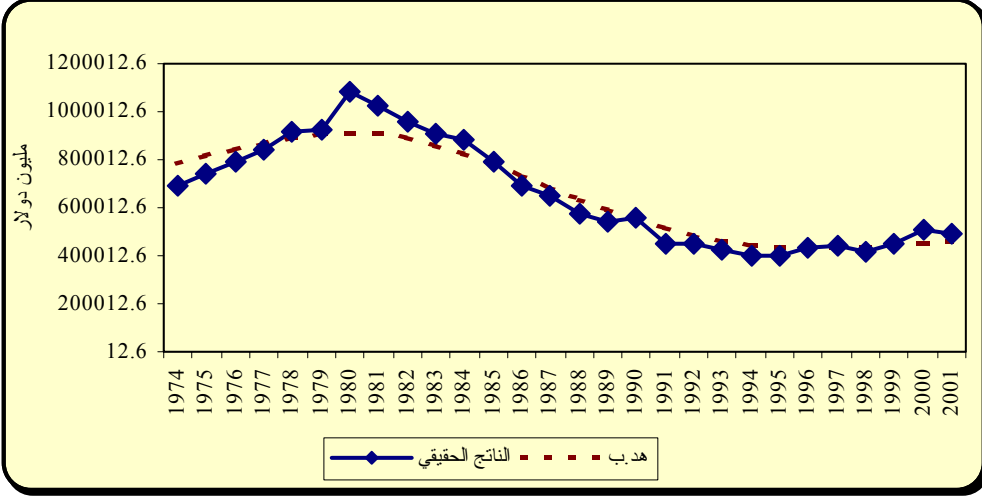
وقد اعتمدت بيانات هذه الدراسة بوجه خاص، على قاعدة إحصاءات صندوق النقد العربي وقاعدة الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، وهي تستند عادة إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الدول الأعضاء في المنظمتين. وتظهر هذه البيانات عادة بالأسعار الجارية. ولتحويلها إلى قيم حقيقية بالأسعار الثابتة، استخدمت الأرقام القياسية للأسعار المعلنة في مختلف الدول مع اعتبار سنة الأساس 1995. وفيما يتعلق بتحويل هذه القيم إلى مقياس مشترك، فقد تم تحويل هذه القيم إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف الرسمية للعملة المحلية بالنسبة للدولار، مما يسمح بعرض البيانات المجمعة لهذه الدول بالدولار (دولار 1995). ولا يخفى أن اختلاف أساليب تكوين الأرقام القياسية للأسعار وسلامة أسعار الصرف الرسمية بين مختلف دول هذه المجموعة يمكن أن يؤثر في سلامة النتائج المتحصلة.

الشكل رقم (3-1)
الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية واتجاهه العام (هد.ب) لأربع عشرة دولة عربية (2001-1974)



المصدر: دراسة التقلبات الاقتصادية في الدول العربية - صندوق النقد العربي، 2004.

الشكل رقم (4-1)
الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة واتجاهه العام (هد.ب) لأربع عشرة دولة عربية (2001-1974)



المصدر: دراسة التقلبات الاقتصادية في الدول العربية - صندوق النقد العربي، 2004.

ويبين الملحق رقم (2-1) المرفق في نهاية الفصل، والشكلين البيانيين (1-4) و(1-5) تطور الناتج الإجمالي خلال الفترة 1974-2001 بالأسعار الجارية (الاسمية) والقيم الحقيقية (1995). كذلك تفصل هذه البيانات بين تطور الكميات المطلقة وبين الاتجاه العام كما يستخلص من فلتر هودريك - بريسكوت.

ولعل من الملاحظة التي تسترعي الانتباه هنا، هي أن الاقتصاد العربي - ممثلاً بمجموعة الدول الأربع عشرة - قد عرف تراجعاً - بالأسعار الحقيقية - في الأداء الاقتصادي خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين، ويستوي في ذلك مستوى الناتج الإجمالي الحقيقي، ومن باب أولى نصيب الفرد من هذا الناتج. وهي نتيجة - إن صححت - تضع المنطقة العربية مع أفريقيا جنوب الصحراء في أسوأ الأوضاع بالنسبة إلى مختلف مناطق العالم. ويزيد الأمر صعوبة إذا أخذنا في الاعتبار معدلات النمو السكانية المرتفعة؛ مما يجعل تدهور أوضاع المواطن العربي خلال هذه الفترة أشد إيلاًماً. فباستثناء بداية الفترة من منتصف السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات، استمر تدهور معدلات النمو الحقيقي للناتج الإجمالي للمنطقة في مجموعها وبشكل أكبر بالنسبة إلى نصيب الفرد، وإن بدا بعض التحسن الطفيف في السنوات الأخيرة. أما الزيادة التي عرفتها المنطقة في معدلات نموها في السنوات الأولى، والتي أظهرت معدلات نمو حقيقية وملموسة، فإنها ارتبطت في الواقع بما حدث من تعديل في أسعار النفط أدى إلى ارتفاع أسعاره في (1973-1974) ثم مرة ثانية في عام 1978، وبالتالي ربما رجعت ذلك التحسن في الأداء الاقتصادي العام، بشكل كبير، إلى ظروف خارجية (ريعية).

ولا شك في أن هذه الملاحظة تلقي ضوءاً مفيداً على حقيقة سياسات التنمية الاقتصادية في المنطقة. ومع ذلك، فليس من المستبعد أن تكون الصورة الحقيقية للأوضاع أفضل حالاً مما تبرزه الإحصاءات، ذلك أن تقويم تطور الناتج الإجمالي بالدولار الأمريكي واعتماد أسعار الصرف الرسمية لهذا الغرض ربما ساعدا على زيادة قتامة الصورة المعلنة. فعدد من الدول غير النفطية كانت تأخذ حتى النصف الثاني من الثمانينيات بنظم للرقابة على الصرف وبأسعار صرف رسمية تتباعد في قيمة عملتها المحلية. وبدأ عدد من هذه الدول في الأخذ بإصلاحات اقتصادية أدت في كثير من الأحوال إلى تعديلات في أسعار الصرف؛ مما أدى إلى انخفاض في قيمة الناتج المحلي الداخلي مقوماً بالدولار ليس

نتيجة لانخفاض حقيقي في حجم الإنتاج، وإنما بسبب إعادة التقويم بالدولار بالأسعار الجديدة المعدلة للدولار. ويمكن أن يضاف إلى ذلك سبب آخر، وهو الاعتراف بأن الإحصاءات المتاحة لا تظهر حقيقة الناتج الإجمالي؛ حيث تغفل رصد القطاع الخاص غير الرسمي والذي زادت أهميته خاصة بعد الثمانينيات. وبذلك فإن الوضع الحقيقي قد يكون أقل قتامة، وأن الصورة المتشائمة الظاهرة إنما ترجع جزئياً إلى نوع من الخداع الإحصائي. ومع ذلك، وبالرغم من هذا التحفظ، تظل الصورة العامة غير مرضية.

ثانياً : فجوة الموارد- الفوائض والعجزات في الموارد المالية

لا يكفي لفهم الأوضاع الاقتصادية الاقتصار على متابعة حجم الناتج الإجمالي المحلي، بل لابد من الغوص وراء ذلك بالبحث في استخدامات هذا الناتج الإجمالي المحلي وما إذا كان هذا الناتج يكفي للوفاء بالاحتياجات الضرورية لتحقيق النمو المضطرد للاقتصاد. وغنى عن البيان أن النمو المضطرد للاقتصاد إنما يتوقف، بصفة أساسية، على حجم الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها. ومن هنا أهمية التعرض إلى استخدامات الناتج الإجمالي ومدى كفاية المدخرات والاستثمارات المحلية. ومن شأن ذلك أن يوضح مدى كفاية أو قصور الموارد المحلية على مستوى إجمالي المنطقة العربية أو بالنسبة للمجموعات المختلفة.

وتوضح لنا مبادئ الحسابات القومية أن الناتج الإجمالي كمصدر للدخول ينفق الجزء الأكبر منه على الاستهلاك والباقي، والذي يحبس عن الإنفاق الاستهلاكي، يمثل الادخار. (الناتج المحلي = الاستهلاك + الادخار). ولكن من ناحية أخرى، فإن الإنفاق لا يقتصر فقط على الإنفاق الاستهلاكي من جانب القطاع العائلي والحكومي، بل هناك أيضاً الإنفاق الاستثماري الذي تقوم بها المشروعات. ومن هنا، من حيث الإنفاق القومي، فإن الطلب على الناتج الإجمالي المحلي، يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري. (الناتج المحلي = الاستهلاك + الاستثمار)، ويعني ذلك في المحصلة أن الأصل هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار (الادخار = الاستثمار).

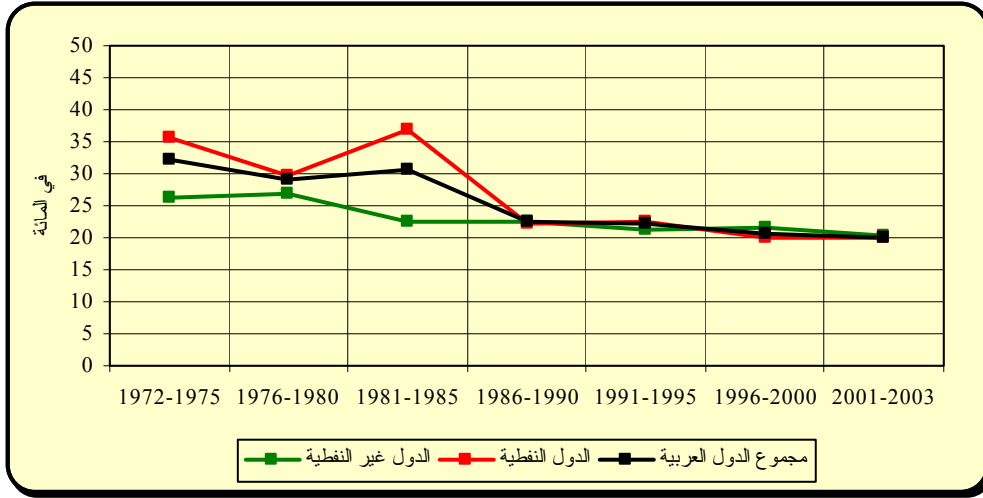
ونحن هنا نتحدث عن كل من الادخار والاستثمار المتحققتين (ex-post)، فلا تستطيع دولة أن تستثمر أكثر مما تحققه من ادخارات. ومع ذلك، فإن كل هذا لا يصدق إلا في إطار اقتصاد مغلق

ليس له علاقات اقتصادية دولية. أما في حالة وجود علاقات اقتصادية دولية، فمن الممكن ألا يتطابق الادخار والاستثمار المحليين، بحيث يمكن أن تعرف الدولة عجزاً أو فائضاً في مواردها الداخلية (بين الادخار والاستثمار) وأن يعوض هذا الفرق عن طريق العلاقات الدولية ويظهر ذلك في شكل اختلال في موازينها الخارجية (ميزان المدفوعات) على هيئة فائض أو عجز خارجي. فهنا يمكن أن يكون الإنفاق الإجمالي المحلي أكبر أو أصغر من الناتج الإجمالي المحلي. فإذا كانت المدخرات المحلية غير كافية وكانت الظروف الدولية مناسبة، أمكن القيام باستثمارات محلية أكبر من هذه المدخرات المحلية عن طريق العجز في الميزان الخارجي بالاقتراض أو باستيراد رؤوس الأموال الأجنبية. ولذلك ظهر في أدبيات اقتصاديات التنمية خلال النصف الأخير من القرن العشرين مفهوم "الفجوتين" للعديد من الدول النامية، فجوة الاستثمار والادخار المحليين من ناحية، وفجوة العجز والفائض في الميزان الخارجي من ناحية أخرى. وهما فضلاً عن ذلك، أمران مرتبطان، فقدرة الدولة على مجاوزة استثماراتها المحلية لمدخراتها المحلية، إنما تتوقف على قدرتها على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحمل عجز في الميزان الخارجي.

وبعد هذا التمهيد النظري، فماذا عن أوضاع الاقتصادات العربية من حيث فجوة الموارد المحلية (بين الادخار والاستثمار المحليين) وما يرتبط بها من تأثير على العلاقات مع الخارج (الفائض والعجز المالي في موازين المدفوعات)؟

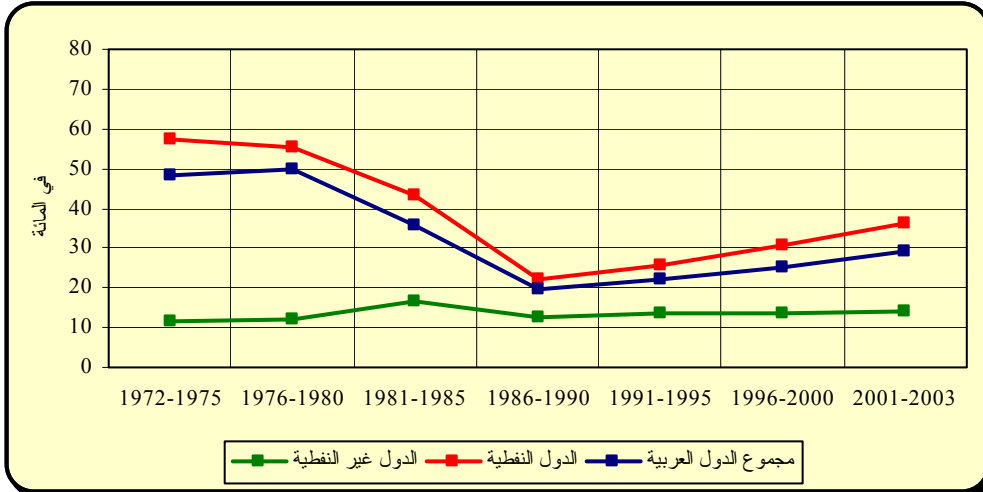
إذا نظرنا إلى الاقتصاد العربي في مجموعه، فإننا نجد أن الصورة العامة الإجمالية تشير إلى أن الاستهلاك المحلي (بشقيه خاص وعام) يمثل عموماً - خلال العشرين عاماً الأخيرة - ما بين 70-75 في المائة من الناتج الإجمالي، وقد أدى ارتفاع أسعار النفط في 1973-1974 ثم في 1978-1979 إلى ارتفاع كبير ومفاجئ في الدخل النفطية مما أدى إلى زيادة كبيرة في المدخرات المحلية في هاتين الفترتين. أما الاستثمار المحلي فهو يشكل حوالي 20 في المائة من الناتج المحلي (وقد ارتفعت عن ذلك في سنوات الوفرة المالية). ويبين الملحقين رقم (1-3) و(1-4) في نهاية الفصل، والأشكال رقم (1-6) و(1-7) و(1-8) و(1-9) نسبة الاستثمار والادخار المحليين إلى إجمالي الناتج الإجمالي.

الشكل رقم (5-1)
نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2003-1972)



المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

الشكل رقم (6-1)
نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2003-1972)



المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

وبذلك، فإن القدرة الاستيعابية – أي مجموع الاستهلاك والاستثمار المحليين بالمقارنة إلى الناتج المحلي - للوطن العربي تتراوح عادة بين 90-95 في المائة من حجم الناتج الإجمالي، وبالتالي هناك فائض سنوي من المدخرات العربية يوظف خارج المنطقة في حدود 5-10 في المائة (الفوائض المالية). وبطبيعة الأحوال فإن هذه النسب تتوقف إلى حد بعيد على أسعار النفط السائدة، ويمكن أن تزيد على ذلك عند ارتفاع أسعار النفط.

ولكن هذه الصورة العامة الإجمالية تخفي حقيقة الأوضاع فيما بين الدول العربية، ذلك أن هناك تناقضاً صارخاً بين طبيعة فجوة الموارد بين مجموعة الدول العربية النفطية ومجموعة الدول العربية غير النفطية.

فالدول النفطية – بسبب ارتفاع معدلات الدخل فيها – تحقق بشكل عام معدلات مرتفعة من الادخار المحلي لم يقل بشكل عام عن 30 في المائة وقد يجاوز 50 في المائة في السنة – باستثناء الفترة من 1986-1992 حيث انخفضت أسعار النفط بشكل كبير وقامت فيها حرب الخليج الثانية. وقد كان معدل الاستثمار المحلي في هذه الدول أقل دائماً من معدلات الادخار المحلي مما حقق لها فوائض مالية للاستثمار في الخارج. وهنا أيضاً نلاحظ أن الفترة 1985-1990 قد عرفت انخفاضاً في أسعار النفط بشكل كبير مما أدى إلى تلاشي الفوائض المالية الخارجية.

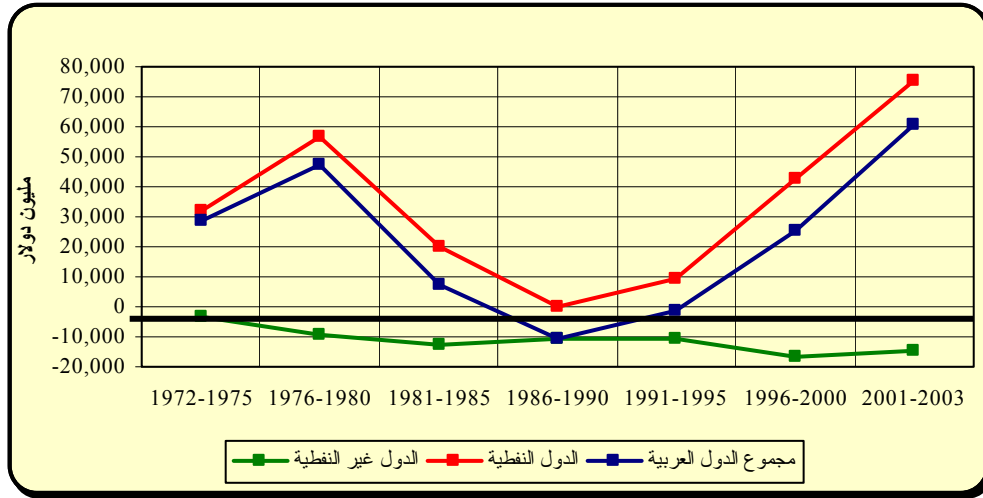
أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإنها تعرف بشكل مستمر معدلات منخفضة للادخار المحلي تقل عن 15 في المائة وكثيراً ما تستقر عند 12-13 في المائة (قارن معدلات الادخار المحلي في دول جنوب شرق آسيا حيث تزيد عادة على 30 في المائة)، أما معدلات الاستثمار المحلي فإنها تتراوح بين 20-25 في المائة مما يترتب عليه فجوة في الموارد تتراوح بين 6-15 في المائة من الناتج الإجمالي مما يفرض ضرورة الاعتماد على الخارج لتمويل هذه الفجوة المحلية.

ويلاحظ بشكل عام بالنسبة لمجموعة الدول النفطية، أن نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي تحتفظ بقدر معقول من الاستقرار بصرف النظر عما يحدث لأسعار النفط. وعلى العكس فإن

نسبة الادخار إلى الناتج الإجمالي بالنسبة لهذه الدول شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط. والسبب في ذلك واضح وبسيط، وهو أن اعتبارات الاستهلاك وكذلك الاستثمار أكثر استقراراً وتستجيب لاعتبارات لا تتغير بين يوم وليلة. أما الادخار فهو مجرد الرصيد المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك. ولذلك، فإن تقلبات أسعار النفط الكبيرة وتأثيرها على الدخل (الناتج الإجمالي) تتعكس مباشرة على تقلبات الادخار.

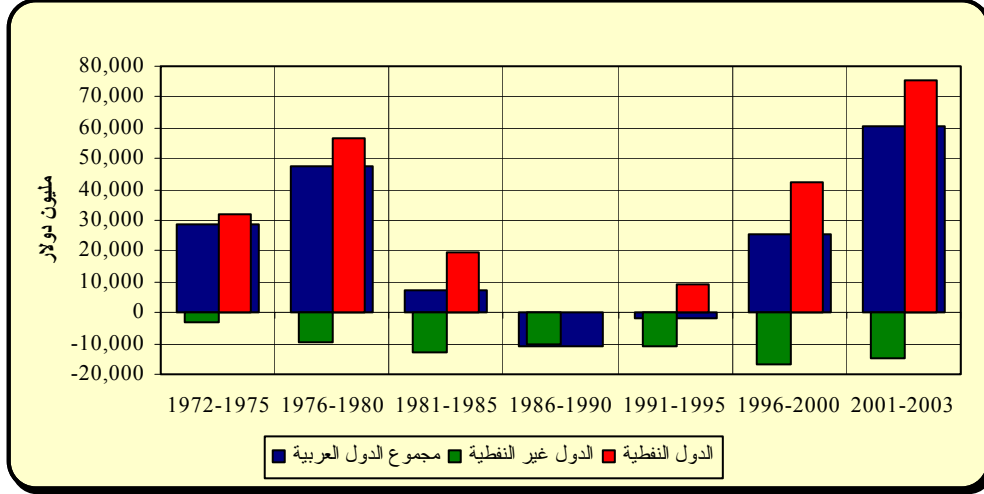
ومن هذه الفجوة الداخلية بين الاستثمار والادخار المحليين ننتقل إلى فجوة الموارد الخارجية في شكل فوائض وعجزات في موازين المدفوعات. ومن المفهوم أن هذه الفجوة الخارجية إنما هي انعكاس للفجوة المحلية. ويبين الملحق رقم (5-1) المرفق في نهاية الفصل والشكلين رقم (10-1) و(11-1) متوسط فجوة الموارد المالية للدول العربية موزعة بين مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية.

الشكل رقم (7-1)
متوسط فجوة الموارد للدول العربية
(2003-1972)



المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

الشكل رقم (8-1)
متوسط فجوة الموارد للدول العربية
(2003-1972)



المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

ويظهر من هذه البيانات أن المنطقة العربية قد عرفت في مجموعها فوائض مالية إيجابية باستثناء الفترة من 1986-1992 والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات ومع أحداث الغزو العراقي للكويت وما تلاه من أحداث. ولكن هذه الصورة الإجمالية - كما كان الحال بالنسبة للادخار والاستثمار - تخفي اختلاف أوضاع مجموعة الدول النفطية والدول غير النفطية. فالدول النفطية قد عرفت بشكل مستمر وجود فائض إيجابي في استثماراتها المالية الخارجية - وإن تلاشى هذا الفائض مؤقتاً في نهاية الثمانينات. وعلى العكس فإن مجموعة الدول غير النفطية عرفت حالة عجز بشكل مستمر زاد متوسطه على عشرة مليارات دولار في السنة في معظم الفترة محل الدراسة باستثناء الفترة الأولى (72-75) حيث كان العجز في حدود 3-4 مليار دولار (وذلك قبل زيادة المديونيات العالمية وشيوع التضخم الذي عرفه العالم منذ منتصف السبعينات).

وقد ترتب على تراكم الفوائض المالية لمجموعة الدول النفطية إن زاد حجم الاستثمارات المالية لها خارج المنطقة العربية. وقد تعددت التقديرات لحجم هذه الفوائض وهي موزعة بين استثمارات للحكومات واستثمارات خاصة للقطاع الخاص. وليس هناك أرقام دقيقة يمكن الوثوق بها لتقدير حجم هذه الاستثمارات، وإن كانت أغلب التقديرات تشير إلى أن هذه الاستثمارات تصل إلى عدة مئات المليارات من الدولارات.

وبطبيعة الأحوال فإن استمرار العجز في موازين مدفوعات الدول غير النفطية قد أدى إلى تراكم مديونياتها الخارجية. وبالنسبة لهذه الدول، فإن حجم المديونية المتراكمة عليها مبين في الملحق رقم (1-6) المرفق في نهاية الفصل في الفترة 1975-2000. ولا تتضمن هذه المديونيات حالة العراق التي يصعب أن تتوافر لها بيانات موثقة خلال هذه الفترة. وقد قدرت مديونية العراق بأكثر من 120 مليار دولار عند قيام حرب الخليج الأخيرة. وأهم ما يلاحظ على مديونية دول العجز العربية هو اعتمادها الكبير على المصادر الرسمية من دول أو مؤسسات دولية ومحدودية الالتجاء إلى الأسواق المالية أو الاقتراض من المؤسسات الخاصة.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الدولية للدول العربية

ونقصد بذلك العلاقات الاقتصادية للدول العربية مع الخارج، سواء تعلق الأمر بالعلاقات البينية بين الدول العربية أو بالعلاقات مع الدول خارج المنطقة العربية. وتعكس علاقات الدول العربية الخارجية طبيعة أوضاعها الاقتصادية، فهي علاقات محدودة فيما بينها، كما أنها تعتمد أساساً على النفط في العلاقات مع العالم الخارجي. ويظل الاقتصاد العربي غير مؤثر في الاقتصاد العالمي فيما جاوز تجارة النفط.

فأما عن العلاقات الاقتصادية العربية البينية، فهي لا تزال محدودة. فمنذ إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945 ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1953 ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، ورغم العديد من الاتفاقات الاقتصادية العربية، ما تزال التجارة البينية العربية أقل من 10 في المائة من حجم التجارة الخارجية للدول العربية، في حين تبلغ

حوالي 40 في المائة في مجموعة الدول الآسيوية وأكثر من 20 في المائة في دول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن السوق الأوروبية التي تزيد فيها التجارة البينية عن 60 في المائة. ولا يقتصر الأمر على ضآلة حجم التجارة العربية البينية، بل إن معدل نموها شهد تناقصاً في بعض الفترات، إلا أن الأمور بدأت تتحسن نسبياً في السنوات القليلة الماضية على ضوء جهود الإصلاح المتخذة في الدول العربية بالإضافة إلى تبعات اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة.

وعلى صعيد مساهمة الدول العربية في الصادرات البينية لعام 2003، تظل السعودية أكبر مصدر إلى الدول العربية. وتشكل صادرات السعودية للدول العربية حوالي 30 في المائة من الصادرات البينية العربية، تليها الإمارات التي تبلغ صادراتها البينية بحوالي 17 في المائة من الصادرات البينية العربية. وبخصوص مساهمة الدول العربية في الواردات البينية، تعتبر الإمارات والسعودية وعمان أكبر المستوردين من الدول العربية الأخرى.

وإذا كانت التجارة العربية البينية ما تزال محدودة، مما يعكس ضعفاً في الترابط الاقتصادي العربي، فإن الحقيقة أن هذه الصورة إنما ترجع لدخول تجارة النفط في المعاملات الجارية، والمعروف أن صادرات النفط تتجه في الغالب إلى العالم الخارجي. ولذلك، فإنه إذا استبعدنا النفط من الحساب، فإن الصورة تصبح أكثر إشراقاً، وخاصة بالنسبة لبعض دول المنطقة؛ فصادرات الأردن مثلاً للمنطقة - بدون نفط - تمثل 47 في المائة، ولبنان 45 في المائة، وسورية 20 في المائة.

الجدول رقم (1-2)

أداء التجارة البينية العربية

معدل التغير السنوي (في المائة)				القيمة (مليار دولار)					
2003	2002	2001	2000	2003	2002	2001	2000	1999	
9.8	10.0	6.9	17.3	41.2	37.5	34.1	31.9	27.2	التجارة البينية العربية
8.5	12.7	7.5	18.4	21.2	19.5	17.3	16.1	13.5	الصادرات البينية (فوب)
11.1	13.2	6.3	16.2	20.0	18.0	16.8	15.8	13.6	الواردات البينية (سيف)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.

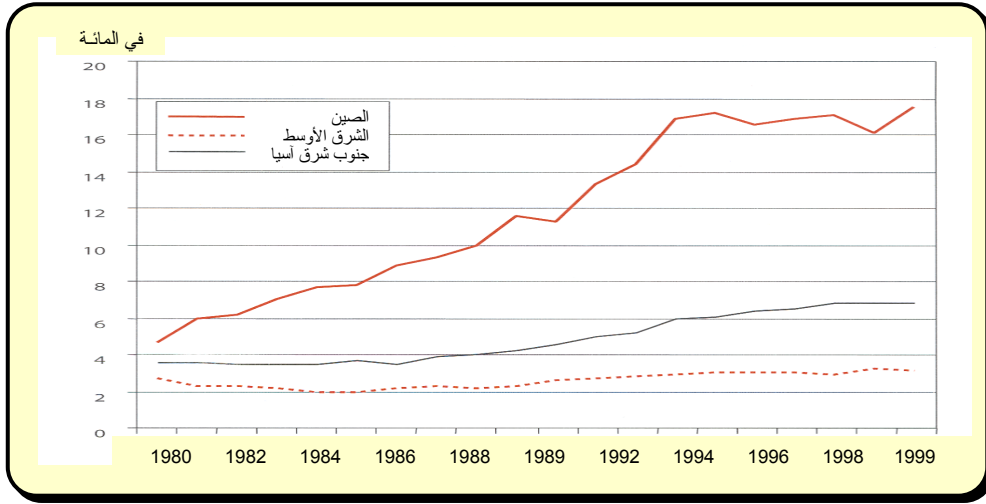
وإذا كان هذا هو حال التجارة فإن الأمر يختلف بالنسبة لانتقالات عناصر الإنتاج؛ العمل ورأس المال، إذ عرفت المنطقة انتقالات هامة لعناصر الإنتاج، وخاصة العمل خلال الحقبة النفطية. فكما هو معروف تعاني دول الخليج النفطية من هشاشة سكانية، ثم مع ثورة النفط وما تطلبه ذلك من حركة بناء وتوسع، فقد كان من الضروري استقدام أيدٍ عاملة من الدول المجاورة. وهكذا عرفت الحقبة النفطية وخاصة منذ السبعينات انتقالات هامة للأيدي العاملة - وخاصة من الدول العربية المجاورة - إلى الدول الخليجية. وقد صاحب هذه الانتقالات للعمالة حركة تحويلات هامة من العاملين في هذه الدول إلى بلدانهم الأصلية، حتى أصبحت تحويلات العاملين - في بعض الأحيان - أهم مصدر للنقد الأجنبي لعدد من الدول العربية غير النفطية (مصر، اليمن، الأردن، السودان، بالإضافة إلى دول المغرب العربي).

وإلى جانب انتقالات العمالة - وما ترتب عليها من تحويلات للعاملين - فقد ساعدت الحقبة النفطية على قيام تيار من المعونات والمساعدات العربية من الدول النفطية إلى الدول الأخرى. وقد نشأت لهذا الغرض عدة مؤسسات مالية عربية - وطنية أو جماعية - لتشجيع تمويل المشروعات العربية؛ مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية فضلاً عن إنشاء عدد من المؤسسات التي تسهم في تحسين أجواء ومناخ الاستثمار؛ مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والعديد من المصارف العربية. وسوف نشير إلى أوضاع هذه المؤسسات بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وإذا انتقلنا الآن إلى علاقة الوطن العربي بالعالم الخارجي فس نجد أن الاقتصاد العربي جزء أساسي من الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بتزويد العالم بالطاقة، ولكنه مجرد ملحق هامشي فيما يتعلق بالعلاقات الإنتاجية الأخرى. وحتى بالنسبة للارتباط بالنسبة للطاقة في الاقتصاد العالمي، فإن هذا الارتباط يتآكل بشكل مستمر. ففي تقرير حديث للبنك الدولي يتبين أن متوسط الدخل النفطي للفرد العربي قد تآكل بين عامي 1980-2000. ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في الأسعار الحقيقية للنفط بعد الثمانينات وأيضاً إلى التزايد السكاني. فضلاً عن ذلك، فإن الطبيعة النافذة للنفط تؤكد هذا الاتجاه. فمصادر النفط في مصر والجزائر وسورية واليمن سوف تتآكل في غضون عقود وبعضها بدأ ذلك بالفعل.

وإذا نظرنا إلى الصادرات الصناعية من دول المنطقة نجد أنها تواجه منافسة حادة من دول أخرى نامية (خاصة في شرق ووسط أوروبا فضلاً عن الصين ودول جنوب شرق آسيا). ويظهر ذلك بوجه خاص بالنسبة لصادرات المنسوجات والملابس والتي تمثل أهم صناعات دول المنطقة من حيث التوظيف (ما بين 10 في المائة إلى 50 في المائة من العمالة الصناعية) أو من حيث حجم الصادرات (ما بين 5 في المائة إلى 23 في المائة من حصيلة الصادرات). ومن الأهمية الإشارة إلى أن تكلفة إنتاج هذه الصناعة لدى دول المنطقة مرتفعة بالنسبة للدول المنافسة الأخرى.

**الشكل رقم (1-9)
حصة الدول العربية من أسواق المنسوجات والملابس
(1980-1999)**



المصدر: تقديرات الائتاد والدراسة المشار إليها في مصدر الشكل رقم (1-1).

وأما بالنسبة لقدرة دول المنطقة على جذب الاستثمارات المباشرة، فإنها تقع في أدنى مناطق العالم – ربما باستثناء الدول الأفريقية جنوب الصحراء. فيقدر ما حصلت عليه هذه الدول – باستثناء دول الخليج – بحوالي 2.2 مليار دولار في عام 2000 أي أكثر قليلاً من واحد في المائة من حجم الاستثمارات المباشرة في ذلك العام، وهو ما يمثل سدس ما تحصل عليه الدول النامية. ويكفي أن نشير إلى أن ثلاثة دول من جنوب شرق آسيا (ماليزيا، الفلبين، تايلاند)

حصلا على قرابة أربعة أضعاف حصيلة المنطقة العربية في هذه السنة. وتلزم الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مصر وحدها قد حصلت على ما يقرب 1.2 مليار دولار من هذه الاستثمارات. وفي مصدر آخر لتقدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أشار تقرير الاستثمار الدولي 2004 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2003 قد بلغ 559.6 مليار دولار منخفضاً عن 678.8 مليار دولار في عام 2002 أي بنسبة 17.6 في المائة. وحسب البيانات الواردة بلغت حصة الدول النامية حوالي 172 مليار دولار (ما نسبته 30.7 في المائة) كان نصيب الدول العربية منها حوالي 8.6 مليار دولار أو ما نسبته خمسة في المائة من حصة الدول النامية وما نسبته 1.5 في المائة من إجمالي التدفقات على مستوى العالم، وهي بالمناسبة أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ العام 1995.

ويذكر في هذا الإطار أن تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في عام 2003 شهد زيادة نسبتها 60 في المائة عن التدفقات المماثلة الواردة عام 2002، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) خلال عام 2003 - كما سبقت الإشارة - نحو 8.6 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار عن عام 2002.

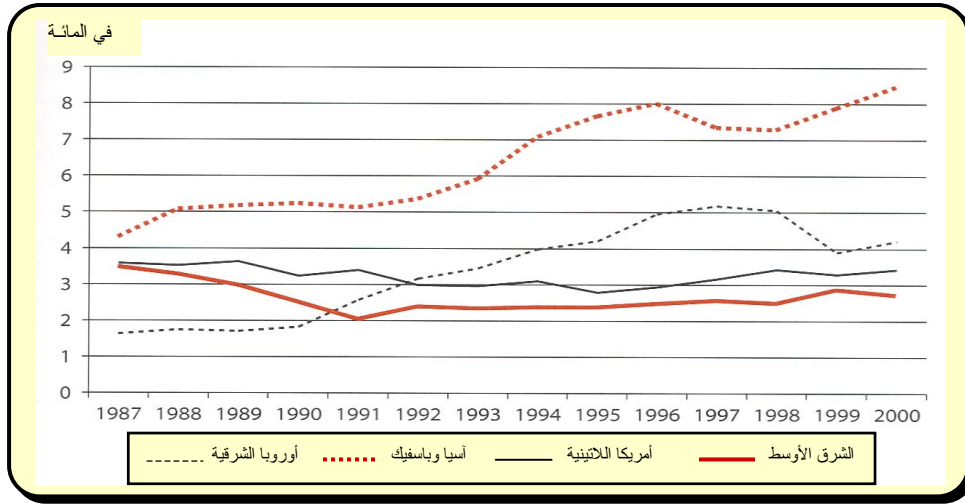
وقد سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 1995-2003 ما قيمته 46.7 مليار دولار بنسبة تبلغ حوالي 2.8 في المائة من الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ونسبة أقل من واحد في المائة من الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي نحو 5.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وقد استحوذ المغرب على تدفقات تراكمية للدول العربية خلال الفترة بلغت نحو 8.9 مليار دولار وما نسبته 19.2 في المائة من إجمالي التدفقات التراكمية تلتها مصر بنحو 6.9 مليار دولار (14.8 في المائة) ثم الجزائر بنحو 4.9 مليار دولار (15.5 في المائة) ثم تونس بنحو 4.8 مليار دولار (10.3) والبحرين بنحو 4.6 مليار دولار (10 في المائة).

وفيما يتعلق بحصيلة دول المنطقة من إيرادات السياحة، فإنها تظل متواضعة بالرغم مما تتمتع به - بعض أقطارها - من مزايا سياحية متميزة تاريخية ومناخية. ويبين الشكل التالي مقارنة بين ما تحصل عليه أهم دول المنطقة (12 دولة) مع ما تحصل عليه مناطق أخرى من إيرادات السياحة.

ولا يختلف وضع صادرات الخدمات الأخرى عن وضع السياحة، فتأتي المنطقة في موضع متخلف جداً حتى بالنسبة لمجموعات الدول النامية التي تعرضنا لها بصدد إيرادات السياحة.

وهكذا يتضح أنه باستثناء صادرات الطاقة من النفط والغاز، فإن المنطقة العربية في تعاملها مع الخارج، لا تشارك في النشاط الإنتاجي العالمي أو في تيارات وتدفقات السلع والخدمات إلا بقدر ضئيل. فالصادرات الصناعية بالغة الضآلة، وليست الخدمات (السياحة) بأفضل حال. وقدرة المنطقة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية متواضعة. ويظل المحرك الأساسي لعلاقة المنطقة العربية مع العالم الخارجي هو صادرات النفط والغاز. وتوفر هذه الصادرات المصدر الأساسي لتمويل معظم واردات المنطقة من العالم الخارجي. فالمنطقة كسوق للصادرات العالمية، إنما تتوقف - إلى حد بعيد - على حجم الصادرات النفطية. وبالتالي يمكن أن تتأثر بما يلحق هذه الصادرات من تآكل في حصيلتها. كذلك فإن الاستثمارات المالية لدول المنطقة (ما يعرف باسم الفوائض المالية النفطية) فهي الأخرى نتيجة للصادرات النفطية وحيث تمثل فائض المدخرات لدول النفط فيما جاوز قدرتها الاستيعابية محلياً. وهكذا يتأكد أن اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي - من صادرات وواردات واستثمارات مالية - إنما هي نتيجة مباشرة لصادرات النفط والغاز، وأن العلاقات الاقتصادية الأخرى مع العالم الخارجي ما زالت بالغة التواضع والمحدودية (للضعف الشديد في الصادرات الصناعية وصادرات الخدمات وندرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، الأمر المرتبط بالضعف الشديد لقدراتها الإنتاجية المحلية فيما جاوز الاعتماد على استخراج الثروات الطبيعية (النفط). فاقتصادات المنطقة العربية لا تزال بصورة عامة تعتمد على القطاع الأولي في الزراعة والصناعات الاستخراجية.

الشكل رقم (1-10)
حصة الدول العربية من الإيرادات في سوق السياحة العالمية



وفي هذه المجموعات، فإن الشكل يأخذ بالتعريفات الآتية:

تشمل مجموعة أوروبا الشرقية أربع دول في شرق أوروبا (التشيك، المجر، بولندا، تركيا).
تشمل مجموعة آسيا والباسيفيك خمس دول هي (الصين، إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، تايلاند).
تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية أربع دول من هي (الأرجنتين، البرازيل، شيلي، المكسيك).
تشمل مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 12 دولة هي (الأردن، الإمارات، إيران، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، عُمان، الكويت، مصر، المغرب).

المصدر: نفس المصدر في الشكل (1-1).

* * *

وبعد هذا الاستعراض لأوضاع الاقتصاد العربي، تظل الحقيقة قائمة وهي أن هذا الاقتصاد – في مجموعه – لا تنقصه الأموال، وأنه يتمتع بفوائض مالية تزيد على حاجاته لأغراض الاستثمار المحلي، وبالتالي توظف هذه الفوائض خارج المنطقة العربية. ولكن هذه الصورة الإجمالية لا تصدق على المنطقة العربية بكل دولها. ففي نفس الوقت تعاني دول العجز من قصور في مدخراتها المحلية مما يحدد إمكانيات التوسع في الاستثمار المحلي في حدود ما يمكن توفيره من

رؤوس أموال أجنبية. ويبدو أن هذه الدول غير قادرة على اجتذاب الأموال من المنطقة العربية ذاتها أو من خارجها بشكل كاف.

وهكذا، يتضح أن المشكلة ليست مشكلة عدم توافر موارد مالية حيث أنها متوافرة في المنطقة العربية كما في غيرها. فهل ترجع عدم قدرة دول العجز على اجتذاب هذه الموارد إلى النقص في المؤسسات المالية العربية مادامت المنطقة العربية – في مجموعها – لا تعاني من نقص في مواردها المالية؟ نخصص الفصل الثاني من هذه الدراسة للإجابة على هذا السؤال.

**الملحق رقم (1-2)
مؤشرات الناتج الإجمالي لأربع عشرة دولة عربية (1974-2001)**

متوسط الناتج الحقيقي للفرد		متوسط الناتج الإسمي للفرد		الناتج الحقيقي		الناتج الإسمي		
الاتجاه العام (هدب)*	القيمة بالدولار	الاتجاه العام (هدب)*	القيمة بالدولار	الاتجاه العام (هدب)*	القيمة بالمليار دولار	الاتجاه العام (هدب)*	القيمة بالمليار دولار	
7,769.9	6,969.3	1,313.8	1,110.9	783,917.2	692,674.3	126,943.7	110,411.1	1974
7,841.6	7,264.3	1,513.4	1,282.4	814,034.6	742,699.5	154,796.6	131,108.0	1975
7,905.4	7,501.2	1,711.0	1,454.9	843,239.7	788,448.9	182,484.2	152,923.4	1976
7,947.3	7,787.0	1,902.2	1,753.6	869,906.6	843,874.6	209,604.2	190,041.5	1977
7,949.7	8,304.3	2,080.2	1,901.4	891,862.5	919,455.1	235,458.9	210,523.7	1978
7,893.0	8,096.2	2,236.5	2,359.5	906,670.6	925,803.2	259,154.7	269,809.7	1979
7,761.4	9,228.1	2,361.0	3,158.7	912,175.7	1,085,133.2	279,549.0	371,435.9	1980
7,541.1	8,552.0	2,444.7	3,158.2	906,410.0	1,023,161.0	295,605.4	377,848.7	1981
7,232.8	7,840.5	2,486.6	2,814.3	889,136.5	959,678.3	307,206.6	344,468.1	1982
6,847.5	7,176.3	2,493.0	2,611.7	861,285.4	909,027.0	315,057.7	330,822.0	1983
6,402.2	6,717.4	2,473.3	2,504.7	824,492.5	879,368.9	320,236.2	327,887.7	1984
5,917.1	5,790.9	2,438.1	2,301.4	780,870.9	788,024.4	323,977.5	313,178.8	1985
5,415.9	4,955.9	2,398.3	2,075.8	733,082.7	692,542.8	327,593.5	290,076.1	1986
4,920.5	4,544.9	2,363.6	2,129.8	683,861.3	651,099.7	332,287.9	305,113.3	1987
4,448.7	3,924.7	2,340.3	2,044.6	635,534.7	577,479.6	338,889.5	300,848.8	1988
4,012.2	3,582.8	2,332.3	2,087.3	590,103.4	539,027.3	347,955.1	314,040.9	1989
3,625.7	3,618.2	2,340.9	2,395.4	548,987.3	558,070.3	359,661.3	369,461.8	1990
3,287.3	2,857.8	2,364.5	2,297.4	513,095.6	453,791.3	373,845.4	364,806.4	1991
3,003.4	2,774.3	2,402.3	2,450.8	483,428.2	449,268.4	390,442.9	396,883.2	1992
2,773.7	2,544.5	2,452.9	2,380.8	460,392.1	424,140.2	409,298.6	396,858.7	1993
2,596.0	2,348.9	2,515.1	2,376.1	444,052.6	399,430.7	430,322.1	404,061.8	1994
2,465.6	2,287.7	2,587.3	2,555.1	434,112.4	369,117.8	453,298.2	442,412.9	1995
2,375.2	2,448.5	2,666.3	2,860.0	429,828.3	435,227.7	477,749.4	508,362.7	1996
2,316.0	2,443.5	2,748.6	2,925.0	430,076.8	443,267.2	503,089.2	530,627.3	1997
2,279.8	2,247.2	2,832.7	2,717.9	433,788.7	416,880.6	529,037.3	504,196.8	1998
2,259.6	2,349.8	2,918.9	2,847.0	440,026.4	448,740.4	555,588.7	543,699.3	1999
2,248.3	2,637.0	3,006.2	3,218.1	447,683.4	509,630.9	582,490.1	621,943.8	2000
2,239.4	2,485.3	3,093.0	3,043.8	455,740.3	495,732.1	609,369.2	607,140.6	2001

المصدر: البيانات الواردة في دراسة التقلبات الاقتصادية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، المرجع المشار إليه سابقاً.

* الاتجاه العام محسوب باستخدام فلتر هودريك - بريسكوت.

الملحق رقم (3-1)
نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية (1972-2003)

(نسب مئوية)

2003-2001	2000-1996	1995-1991	1990-1986	1985-1981	1980-1976	1975-1972	
20.1	20.6	22.2	22.4	30.6	29.1	32.2	مجموع الدول العربية
19.9	20.1	22.5	22.3	36.8	29.7	35.5	الدول النفطية
24.0	27.3	27.1	24.1	28.0	34.0	29.1	الإمارات العربية المتحدة
18.8	14.0	26.4	24.4	40.4	33.2	41.0	البحرين
29.3	24.9	31.1	29.9	36.4	44.9	54.1	الجزائر
19.1	19.7	21.5	20.6	26.3	24.6	18.9	السعودية
13.2	16.1	15.9	18.1	27.1	27.4	38.0	عمان
21.8	25.9	24.1	16.5	20.4	49.2	39.1	قطر
8.8	13.5	19.2	16.4	20.5	16.6	21.1	الكويت
12.9	12.6	16.6	19.4	26.3	24.8	38.8	ليبيا
19.5	17.7	18.4	20.5	22.2	36.0	57.4	العراق
20.4	21.6	21.4	22.6	22.6	27.0	26.2	الدول غير النفطية
20.3	24.1	33.2	25.2	35.5	38.1	24.1	الأردن
26.1	26.6	26.7	23.0	30.4	29.6	38.0	تونس
13.5	20.2	16.4	17.8	2.0	1.8	0.5	السودان
20.2	20.2	25.2	17.7	23.9	29.5	36.3	سورية
28.9	29.1	29.7	37.1	49.0	86.8	34.0	لبنان
17.9	19.5	19.5	30.0	26.4	31.3	39.2	مصر
23.0	21.8	22.0	22.9	26.2	26.1	34.9	المغرب
25.1	19.2	16.2	17.8	31.2	36.7	55.1	موريتانيا
16.0	23.6	20.2	15.5	26.5	27.3	6.7	اليمن

المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

الملحق رقم (4-1)

نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية (1972-2003)

(نسب مئوية)

2003-2001	2000-1996	1995-1991	1990-1986	1985-1981	1980-1976	1975-1972	
29.0	25.2	21.9	19.8	35.9	49.6	48.1	مجموع الدول العربية
36.0	30.9	25.5	22.3	43.3	55.5	57.1	الدول النفطية
37.0	35.8	37.1	40.0	56.2	70.5	74.0	الإمارات العربية المتحدة
36.6	27.3	22.0	35.5	48.9	49.1	41.4	البحرين
42.2	33.7	30.7	25.4	38.6	40.1	32.1	الجزائر
37.7	32.0	28.4	17.4	34.1	55.0	70.7	السعودية
33.9	28.8	23.8	31.8	43.2	46.4	41.8	عُمان
62.5	50.2	34.5	29.1	46.9	88.7	35.4	قطر
22.4	26.9	0.8-	20.7	35.9	58.2	65.5	الكويت
22.9	22.0	17.6	17.8	32.6	50.1	39.9	ليبيا
20.0	19.1	17.8	17.8	33.2	59.1	60.1	العراق
14.1	13.6	13.4	12.5	16.8	11.9	11.5	الدول غير النفطية
2.2-	1.8	7.0	2.2-	13.8-	18.9-	33.5-	الأردن
21.9	23.3	21.5	19.1	21.3	22.3	14.6	تونس
15.7	12.3	12.9	11.9	10.2	9.5	9.0	السودان
28.0	20.1	15.0	10.9	10.6	12.2	4.3	سورية
8.0-	9.1-	11.3-	38.8-	23.0-	56.9	9.7-	لبنان
13.9	13.1	15.4	17.1	15.3	16.1	6.0	مصر
15.3	17.3	16.2	17.6	12.9	12.3	9.2	المغرب
2.9	8.2	9.4	7.7	1.5	2.6	18.5	موريتانيا
16.4	19.0	2.2-	5.9-	21.0-	5.8-	4.6-	اليمن

المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد العربي.

الملحق رقم (1-5)
متوسط فجوة الموارد في الدول العربية (1972-2003)

(مليون دولار)

2001-2003	2000-1996	1995-1991	1990-1986	1985-1981	1980-1976	1975-1972	
57,255	25,273	2,807-	11,949-	4,545	45,947	28,442	مجموع الدول العربية
75,250	42,399	9,338	26-	19,884	56,678	31,953	الدول النفطية
9,602	4,678	3,719	4,130	8,270	6,957	3,791	الإمارات العربية المتحدة
1,498	884	232-	395	314	392	133	البحرين
7,569	4,343	192-	2,737-	1,077	1,301-	706-	الجزائر
36,171	20,337	8,584	2,558-	8,845	25,824	16,828	السعودية
4,258	2,066	988	1,174	1,333	673	281	عُمان
7,272	2,961	772	770	1,902	1,927	1,262	قطر
5,059	3,632	4,249-	874	3,409	8,014	6,163	الكويت
2,040	2,385	321	396-	1,832	5,935	2,092	ليبيا
1,781	1,113	373-	1,678-	7,098-	8,257	2,109	العراق
17,995-	17,126-	12,145-	11,923-	15,339-	10,731-	3,511-	الدول غير النفطية
2,133-	1,725-	1,453-	1,452-	2,167-	1,218-	395-	الأردن
977-	517-	794-	399-	743-	456-	88-	تونس
371-	769-	274-	398-	79-	65-	27-	السودان
1,581-	4-	1,457-	842-	2,225-	1,554-	402-	سورية
6,414-	5,884-	3,103-	2,074-	2,240-	871-	624-	لبنان
3,309-	6,150-	1,945-	4,107-	3,279-	3,129-	1,341-	مصر
2,939-	1,586-	1,689-	1,134-	1,873-	1,868-	280-	المغرب
232-	115-	72-	96-	222-	199-	75-	موريتانيا
39-	376-	1,358-	1,421-	2,511-	1,371-	279-	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

الملحق رقم (1-6)

الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية بنهاية العام (1975-2000)

(مليون دولار)

الإجمالي	1985				الإجمالي	1980				الإجمالي	1975				الأردن تونس الجزائر السودان سورية الصومال عمان لبنان مصر المغرب موريتانيا اليمن المجموع
	المصادر الخاصة	المصادر الرسمية				المصادر الخاصة	المصادر الرسمية				المصادر الخاصة	المصادر الرسمية			
		الإجمالي	الثنائية	متعددة الأطراف			الإجمالي	الثنائية	متعددة الأطراف			الإجمالي	الثنائية	متعددة الأطراف	
4,153	1,427	2,726	2,218	509	1,265	235	1,030	895	135	340	49	291	259	33	
4,880	1,559	3,321	2,416	905	3,227	1,256	1,972	1,536	435	1,024	177	848	675	173	
18,374	14,072	4,302	3,649	653	16,297	12,953	3,344	3,072	272	4,475	3,394	1,081	1,041	40	
9,127	1,511	7,616	6,287	1,329	3,802	526	3,276	2,645	631	1,235	477	758	598	160	
10,819	654	10,165	9,561	605	2,107	245	1,862	1,638	225	685	160	525	505	20	
1,639	98	1,541	1,065	476	714	34	680	490	191	230	6	224	178	47	
2,330	1,860	470	350	120	451	90	361	324	36	288	204	84	84	...	
992	280	712	468	244	197	71	126	48	78	46	2	44	28	16	
41,836	7,734	34,102	29,444	4,659	12,377	1,642	10,735	8,731	2,004	4,842	931	3,911	3,807	104	
16,527	4,849	11,678	9,366	2,312	7,109	3,312	3,796	3,179	617	1,757	632	1,125	831	295	
1,502	147	1,355	976	379	731	136	595	466	128	189	32	157	135	22	
3,143	19	3,124	2,389	735	1,399	14	1,385	1,143	242	
115,322	34,208	81,114	68,189	12,925	49,676	20,514	29,161	24,167	4,994	15,111	6,063	9,048	8,139	909	

الإجمالي	2000				الإجمالي	1995				الإجمالي	1990				الأردن تونس الجزائر السودان سورية الصومال عمان لبنان مصر المغرب موريتانيا اليمن المجموع
	المصادر الخاصة	المصادر الرسمية				المصادر الخاصة	المصادر الرسمية				المصادر الخاصة	المصادر الرسمية			
		الإجمالي	الثنائية	متعددة الأطراف			الإجمالي	الثنائية	متعددة الأطراف			الإجمالي	الثنائية	متعددة الأطراف	
6,754	1,079	5,676	3,806	1,870	6,299	1,940	4,359	3,231	1,127	7,297	3,564	3732.94	2,814	919	
11,630	3,724	7,907	3,404	4,502	9,846	1,772	8,074	3,946	4,128	7,691	1,654	6,037	3,463	2,573	
25,261	6,377	18,885	14,421	4,465	32,730	16,360	16,370	12,275	4,093	27,893	21,986	5,908	3,762	2,146	
20,546	3,129	17,417	12,790	4,624	17,603	3,346	14,258	10,417	3,840	15,303	2,766	12,537	9,657	2,880	
21,657	1,452	20,205	19,423	782	21,318	1,527	19,791	18,429	1,362	17,068	1,342	15,726	14,724	1,003	
2,562	46	2,516	1,520	995	2,678	51	2,627	1,554	1,073	2,370	46	2,324	1,398	928	
3,555	2,378	1,177	554	622	3,181	2,379	802	562	240	2,736	2,363	373	226	147	
7,002	6,011	991	335	656	1,332	965	368	198	170	1,779	845	934	517	422	
27,109	605	26,504	22,186	4,319	31,776	1,823	29,953	25,820	4,134	32,551	7,354	25,197	21,122	4,075	
16,047	3,821	12,226	6,310	5,916	23,006	5,802	17,204	10,153	7,050	23,532	6,224	17,308	12,534	4,774	
1,500	13	1,487	793	694	2,320	9	2,311	1,280	1,031	2,143	116	2,027	1,243	783	
4,935	182	4,751	2,945	1,806	6,212	1,931	4,281	2,845	1,436	6,473	2,082	4,391	3,102	1,287	
148,558	28,818	119,741	88,487	31,249	158,301	37,905	120,399	90,711	29,685	146,836	50,343	96,494	74,561	21,939	

المصادر: 1- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2- أعداد مختلفة من جداول الدين العام - البنك الدولي.

الفصل الثاني

المؤسسات المالية في الوطن العربي

تمهيد

يتضح من الباب الأول لهذه الدراسة أمران على قدر من الأهمية، الأول هو أن الدول العربية تتمتع في مجموعها بفوائض مالية لا تجد لها استخداماً كفوفاً في المنطقة العربية، ولذلك تخرج هذه الفوائض إلى الأسواق المالية العالمية. والأمر الثاني هو أن دول العجز في المنطقة العربية لم تتجح في اجتذاب نسبة كافية من هذه الموارد العربية – كما لم تتجح في اجتذاب الأموال بدرجة كافية من الأسواق العالمية. وهنا يثور التساؤل عما إذا كان السبب في ذلك هو نقص المؤسسات المالية العاملة على الساحة العربية والقادرة بالتالي على توجيه هذه الفوائض إلى دول العجز العربي. ولذلك، فإننا نحاول أن نستعرض في هذا الجزء من الدراسة أوضاع المؤسسات المالية العاملة في هذه المنطقة.

وعندما نتحدث عن المؤسسات المالية العاملة في المنطقة العربية فإننا نشير إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من المؤسسات. فهناك مؤسسات عربية أنشئت بمقتضى اتفاقيات عربية بغرض دعم التعاون والتنمية الاقتصادية العربية، وهي تمثل مؤسسات إقليمية عربية. ويضاف إليها مؤسسات مماثلة أنشئت بين الدول الإسلامية وتخصص جزءاً رئيسياً من نشاطها للعمل في المنطقة العربية، ولذلك فإننا سوف نعاملها نفس معاملتها المؤسسات المالية العربية. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات المالية الإقليمية هناك مؤسسات مالية فطرية أنشأتها بعض الدول خصيصاً للعمل في المجال التنموي، وتخصص جزءاً مهماً من تسهيلاتنا للمنطقة العربية. وهذه أيضاً هي نوع من المؤسسات المالية العربية – وإن كان تمويلها فطرياً من جانب بعض الحكومات العربية. كما يدخل في هذا النطاق عدد من الشركات العربية المشتركة المتخصصة في التمويل والاستثمار، وهي شركات مملوكة من قبل الحكومات العربية.

ولكن الحكومات والقطاع العام ليسا المصدر الوحيد للتمويل، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل القطاع الخاص. فالأسواق المالية والمؤسسات المالية والمصرفية هي المصدر الأساسي للتمويل

في هذه الحالة. ومن هنا فإن استكمال الصورة عن المؤسسات المالية في المنطقة العربية يتطلب التعرض إلى المؤسسات المالية الخاصة. وفي هذا الصدد فإن هذه المؤسسات تشمل قطاع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين وصناديق المعاشات. والأصل في نشاط هذه المؤسسات هو أن يوجه إلى الاقتصاد المحلي، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع من أن بعض هذه المؤسسات يمثل مؤسسات تمويلية عملاقة تتعامل في مئات – وأحياناً آلاف – الملايين بالدولارات في الأسواق العالمية. وهي مؤسسات تبحث عن الفرص المناسبة لتوظيف أموالها، وهي قطعاً ترحب بالاستثمار في الوطن العربي – وقامت بعضها بالفعل باستثمارات هامة في هذا المجال – وهو الأمر الذي يرتبط بدوره بتوافر الشروط المناسبة للاستثمار الناجح والمجزي. فهذه المؤسسات تبحث عن الربح وعن الفرص الحقيقية للاستثمار السليم. وتشير البيانات إلى أن عدد المؤسسات المالية والمصرفية العربية يجاوز 650 مؤسسة منها ما يقرب من ثلاثين مصرفاً عربياً مشتركاً مع مصارف عربية أو أجنبية أخرى، وتبلغ موجوداتها قرابة 700 مليار دولار*.

ولا نستطيع أن نتعرض في هذه الدراسة إلى كل هذه المؤسسات، وإنما سوف نكتفي في هذا الفصل بالتركيز على أهم المؤسسات والصناديق المالية العربية والإقليمية والقطرية وشركات الاستثمار العربية المشتركة. أما بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص، فإننا لا نستطيع إلا أن نشير بصفة عامة إلى أوضاعها دون الدخول في التفاصيل.

وبعد التعرف على واقع وأنشطة مؤسسات وصناديق التنمية العربية والإقليمية وشركات الاستثمار والتمويل العربية المشتركة، نختم هذا الفصل بإلقاء الضوء على أهم إنجازات هذه المؤسسات والصناديق وما يقابل ذلك من عرض لأبرز التحديات التي تواجهها.

أولاً: المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والإقليمية

تعود بدايات ظهور الصناديق المالية والإيمانية العربية والإقليمية إلى عام 1961 مع إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي باشر أعماله في العام التالي 1962، وذلك بغرض تقديم المساعدات الإيمانية للدول العربية وهو الأمر الذي توسع في عام 1974 ليشمل

* المصدر: اتحاد المصارف العربية.

الدول النامية بوجه عام. إلا أن اغلب هذه المؤسسات والصناديق تم إنشائها خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي حدثت عقب حرب أكتوبر (تشرين) 1973، التي تميزت بالارتفاع الكبير في الفوائض المالية في ظل ارتفاع أسعار النفط الذي حدث حينها. كما تميزت تلك الفترة، بتكاثف الجهود لتطوير العمل العربي المشترك بغية تدعيم التنمية العربية والتعاون الاقتصادي العربي، وما يرتبط بذلك من وضع قواعد أو آليات لتحقيق الوصول إلى التكامل الاقتصادي والمالي العربي.

وهناك عدة أنماط من هذه المؤسسات والصناديق التمويلية تقدم أنواعاً متعددة من القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع إنمائية وإصلاحات بشروط ميسرة، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة لبعض منها في المشاريع. كذلك تقدم هذه المؤسسات والصناديق العون الفني لدعم جهود الإنماء والتطوير. وتشمل هذه المؤسسات، الصناديق الإقليمية العربية المملوكة بالكامل من قبل الحكومات العربية، والصناديق الإقليمية التي تشارك فيها حكومات عربية وغير عربية، بالإضافة إلى الصناديق الإنمائية الوطنية.

ويأتي في مقدمة الصناديق الإقليمية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. كما يأتي في نطاق المؤسسات التمويلية الإقليمية برنامج تمويل التجارة العربية، الذي أنشئ في عام 1989 بمبادرة من قبل صندوق النقد العربي. وهناك أيضاً في إطار هذه الصناديق، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي أنشئ بهدف مساعدة الدول الإفريقية النامية غير العربية.

أما المؤسسات والصناديق الإقليمية المملوكة لجهات عربية وغير عربية، فيأتي على رأسها البنك الإسلامي للتنمية الذي أنشئ في عام 1975 بمبادرة من الدول العربية ويستمد نحو 70 في المائة من موارده في الدول العربية. كما يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي أنشئ في عام 1976 والذي يستمد قرابة ثلثي موارده من الدول العربية.

أما الصناديق الوطنية، فإن أهمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أنشئ كما سبقت الإشارة في عام 1961، وصندوق أبوظبي للتنمية الذي أنشئ في عام 1971، والصندوق السعودي للتنمية الذي أنشئ في عام 1974.

والجدير ذكره في هذا الإطار، أن النشاط التمويلي لهذه المؤسسات والصناديق لا ينحصر فقط في تمويل الدعم والتمويل للحكومات والمشاريع الحكومية، إذ بادرت هذه المؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أبوظبي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، إلى إحداث تسهيلات موجهة للقطاع الخاص في الدول المستفيدة، وذلك حرصاً على مواكبة الدور المتنامي لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية ودعمه. كذلك، فإن برنامج تمويل التجارة العربية الذي أنشأه صندوق النقد العربي، قد صمم أساساً للقطاع الخاص لتوفير التمويل للتجارة والصادرات العربية.

ويصل إجمالي الموارد المالية المتاحة للمؤسسات والصناديق الحكومية العربية والإقليمية مجتمعة سابقة الذكر، والتي تمثل رؤوس الأموال بالإضافة إلى الاحتياطيات، حوالي 45.4 مليار دولار كما هي في نهاية عام 2003، في حين تصل رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المؤسسات والصناديق مجتمعة إلى نحو 27.7 مليار دولار، علماً بأنه ما زال هناك فارق بين رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع لعدد من هذه المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي وبدرجة أقل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

أما المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لهذه المؤسسات والصناديق العربية فقد بلغت في نهاية عام 2003 حوالي 69.1 مليار دولار. وقد وصل نصيب مجموعة الدول العربية من قيمة هذه العمليات إلى حوالي 42.6 مليار دولار (63.6 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 15.5 مليار دولار (23.1 في المائة)، ومجموعة الدول الإفريقية حوالي 7.5 مليار دولار (11.3 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي واحد مليار دولار (1.5 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.4 مليار دولار (0.5 في المائة)، انظر الشكل رقم (1-1).

الجدول رقم (1-2)
حجم الموارد المتاحة للمؤسسات والصناديق العربية والإقليمية
كما هي في نهاية 2003

(مليون دولار*)

إجمالي الأصول	حقوق المساهمين	رأس المال المدفوع	رأس المال المصرح به	
7372	7245	2214	2671	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
5067	3478	1455	2691	صندوق النقد العربي
2868	2711	1500	1500	المصرف العربي للتنمية في أفريقيا
6756	6084	4053	22425	البنك الإسلامي للتنمية
4895	4895	2920	3495	صندوق الأوبك للتنمية الدولية**
11928	11641	6678	6678	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
غ.م	1058	581	1090	صندوق أبوظبي للتنمية
غ.م	8267	8267	8267	الصندوق السعودي للتنمية
-	45379	27668	48757	الإجمالي

* سعر الصرف للدينار الكويتي 1 دينار = 3.339 دولار، ولوحد حقوق السحب الخاصة 1 وحدة = 1.495 دولار وللدرهم الإماراتي 1 درهم = 0.273 دولار، وللريال السعودي 1 ريال = 0.267 دولار.

** يمثل رأس المال المصرح به أو المدفوع، المساهمات المتعهد بها من الدول الأعضاء.

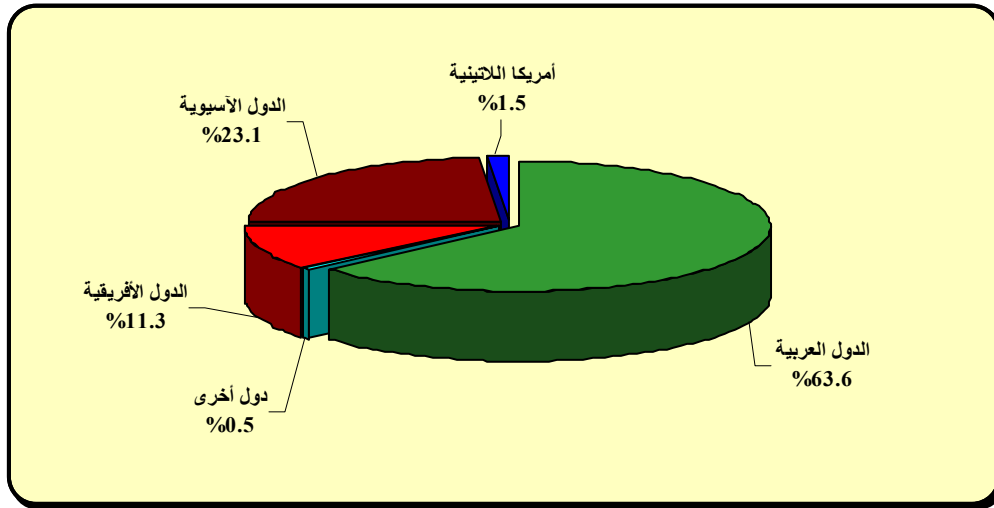
المصدر: التقارير السنوية لهذه الصناديق والمؤسسات.

وبلغت حصة العمليات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من إجمالي التزامات المجموعة خلال تلك الفترة حوالي 19.6 مليار دولار (29.3 في المائة)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 14.9 مليار دولار (22.2 في المائة)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 12.5 مليار دولار (18.7 في المائة)، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 7.5 مليار دولار (11.1 في المائة)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 5.1 مليار دولار (7.6 في المائة)، وصندوق النقد العربي حوالي 4.1 مليار دولار (6.1 في المائة)، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 3.3 مليار دولار (4.9 في المائة)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 2.2 مليار دولار (3.2 في المائة)، أنظر الجدول رقم (2-2).

والجدير ذكره أنه إذا نظرنا إلى قيمة التسهيلات التمويلية المقدمة من قبل هذه المؤسسات والصناديق منذ عام 1970 إلى نهاية عام 2003 منسوبة إلى رأس المال المدفوع لكل منها، فإنها تبلغ أكثر من ست مرات بالنسبة للصندوق العربي للإنماء، ونحو خمس مرات للبنك الإسلامي للتنمية، وحوالي ثلاث مرات لصندوق النقد العربي، ومرتين للصندوق الكويتي، وقراءة مرة ونصف لصندوق الأوبك والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا. أما إذا نظرنا إلى الرصيد القائم من هذه التسهيلات في نهاية عام 2003 مقارنة بحجم الموارد المتاحة (حقوق المساهمين)، فإن هذه النسبة تتراوح بين 20 و75 في المائة، حيث تصل أعلاها لدى الصندوق العربي للإنماء بنحو 75.5 في المائة، علماً بأن هناك تفاوت بين المؤسسات في تاريخ بدء نشاطها.

الشكل رقم (2-1)

التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسات والصناديق التنموية العربية حتى نهاية 2003



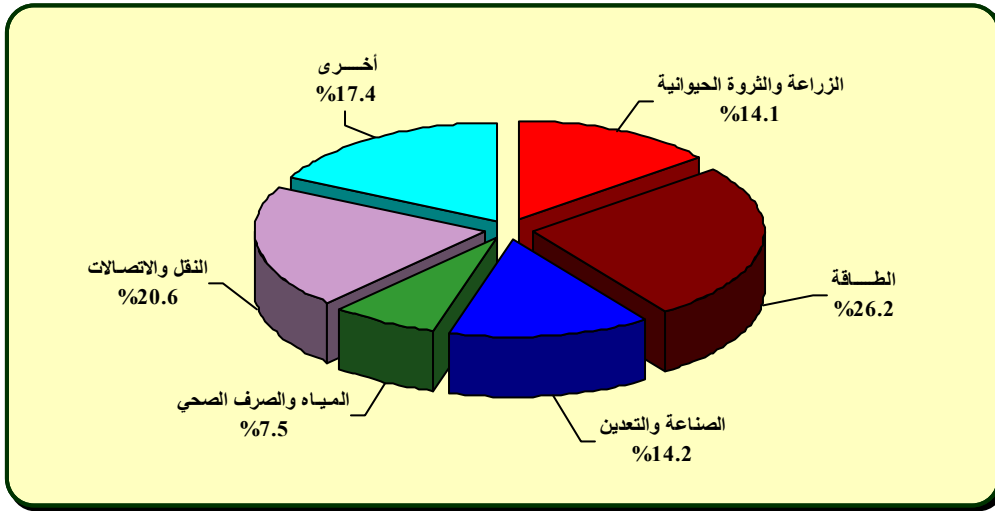
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

أما فيما يتعلق بتوزيع هذه التسهيلات حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فإنه وانسجاماً مع أهداف خطط التنمية في الدول المستفيدة واستجابة لاحتياجاتها التمويلية لاستكمال وتطوير البنى الأساسية

والخدمات وتهيئة قاعدة التنمية الاقتصادية بها، يلاحظ أن قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية والسكنية تستحوذ على الجزء الأكبر من التمويل نحو 71.7 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 28.3 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على ما يقارب 26.2 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.6 في المائة، ثم قطاعات الخدمات التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 17.4 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.5 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد تقاربت حصة كل من قطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، إذ بلغت 14.2 في المائة و14.1 في المائة، على التوالي.

الشكل رقم (2-2)

التوزيع القطاعي لعمليات المؤسسات
والصناديق التنموية العربية حتى نهاية عام 2003



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

الجدول رقم (2-2)
المجموع التراكمي للعمليات التمويلية للمؤسسات
والصناديق التنموية العربية حسب مجموعات الدول المستفيدة
كما هو في 31 ديسمبر 2003

(مليون دولار)

2003-1970 مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك	
100.0	66978.9	2166.4	4112.2	12527.0	14881.8	7445.5	5091.2	3306.8	19614.6	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	3.2	6.1	18.7	22.2	11.1	7.6	4.9	29.3	حصص المؤسسات (%)
63.6	42567.5	0.0	4112.2	6681.6	14881.8	3528.51	871.83	2595.59	9896.0	مجموعة الدول العربية
11.3	7542.0	2166.36	0.0	2168.6	0.0	1406.1	2054.1	147.0	1766.2	مجموعة الدول الأفريقية
23.1	15464.0	0.0	0.0	3130.1	0.0	2357.07	1509.27	556.99	7910.57	مجموعة الدول الآسيوية
1.5	989.8	0.0	0.0	296.4	0.0	59.9	616.0	0.0	17.5	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	415.7	0.0	0.0	250.2	0.0	93.9	39.9	7.2	24.3	مجموعة الدول الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و1978.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

كذلك من الأهمية الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من التسهيلات التمويلية المقدمة من مؤسسات وصناديق التنمية هذه جاء في شكل تمويل مشترك فيما بين هذه المؤسسات، وذلك سعياً لجذب موارد إضافية من مصادر مختلفة لتعبئتها وتوجيهها لتمويل المشاريع ذات التكاليف الكبيرة التي تفوق في غالب الأحيان ما لا يمكن لأي مؤسسة منفردة أن تسهم به وحدها. وتعمل هذه المؤسسات في إطار ما يسمى **بمجموعة التنسيق** الذي يلعب الصندوق العربي للإنماء دور الأمانة الفنية. وتضم هذه المجموعة جميع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية المشار إليها باستثناء صندوق النقد نظراً لطبيعة نشاطه غير المرتبط بتمويل المشاريع، ويرتكز الهدف الأساسي لهذه المجموعة على تبادل المعلومات والتنسيق والتمويل المشترك للمشاريع الكبيرة في الدول المستفيدة. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي عمليات التمويل المشترك فيما بين هذه المؤسسات وبمشاركة مؤسسات دولية وإقليمية، ما يقارب 22 مليار دولار خلال الفترة 1974-2003. وقد بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها حوالي 57.6 في المائة (12.7 مليار دولار)، وحصة مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الإفريقي للتنمية) 14.3 في المائة، وحصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الأخرى 21.5 في المائة، وحوالي 6.6 في المائة من مصادر عربية أخرى. وقدم الصندوق العربي للإنماء حوالي ثلث عمليات التمويل المشتركة المعتمدة خلال هذه الفترة.

ومن جانب آخر، لا يقتصر العون الإنمائي للمؤسسات والصناديق التنموية العربية على تقديم القروض لتمويل المشاريع المختلفة أو لدعم الإصلاحات المتخذة في الدول المستفيدة، بل يشمل أيضاً على تقديم معونات فنية تأخذ في جزء منها شكل منح لا تسترد، وتشمل في جزء آخر على تقديم المشورات الفنية والتدريب. ويمكن تقدير ما قدمته هذه المؤسسات والصناديق من معونات حتى الآن بنحو مليار ونصف مليار دولار. ومما لا شك فيه أن العون الفني الذي تقدمه المؤسسات والصناديق العربية يقوم بدور كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة في الدول المستفيدة، من خلال تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة، كذلك تمويل الدراسات القطاعية الأخرى، بالإضافة إلى دور هذا الدعم الفني في رفع كفاءة الإدارات الحكومية والمؤسسات التخطيطية والتنفيذية في تلك الدول وتحسين قدراتها في إعداد وتنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات والمرافق الاقتصادية، وتبني السياسات الناجعة.

وللتعريف بهذه المؤسسات والصناديق، يستعرض هذا الجزء تباعاً هذه المؤسسات، حيث يتم التطرق إلى أغراض كل منها وطبيعة الأنشطة والبرامج التي تقوم بها وما طرأ على ذلك من تطور لمواكبة التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى التعرض لأهم المؤشرات المالية الخاصة بكل منها.

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

يهدف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ في عام 1968 وبإشراف أعماله في عام 1974، إلى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء في الدول العربية. وقد حددت اتفاقية إنشاء هذا الصندوق الذي يقع مقره في الكويت، الأغراض التالية له:

- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطاً ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشروعات العربية المشتركة.

- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر وغير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.

- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

ولمواكبة الحاجات التمويلية للدول الأعضاء تم في عام 1997 إدخال تعديلات على أغراض الصندوق، حيث تم إضافة البنود التالية التي تتعلق بدعم أنشطة القطاع الخاص:

- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية والمساهمة في رؤوس أموالها وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.

- إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.

- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى.

واستناداً إلى ذلك، أحدث الصندوق تسهيل لتمويل مشاريع القطاع الخاص أو المساهمة في رؤوس أموالها، وتم تخصيص مبلغ 500 مليون دولار لهذا الغرض.

ويبلغ رأس المال المصرح به للصندوق 800 مليون دينار كويتي (2671 مليون دولار)، علماً بأنه تعرض للزيادة مرتين، الأولى في عام 1975 من 100 مليون دينار إلى 400 مليون دينار، والثانية في عام 1982 حين تم رفعه إلى 800 مليون دينار. أما رأس المال المدفوع، فيبلغ 663 مليون دينار (2214 مليون دولار). ويصل إجمالي حقوق المساهمين كما هو في نهاية عام 2004، إلى نحو 2266 مليون دينار (7691 مليون دولار)، مقارنة بنحو 1747.8 مليون دينار في نهاية عام 1998. أما إجمالي أصول الصندوق، فيبلغ 2313.8 مليون دينار (7853 مليون دولار) وذلك في نهاية عام 2004.

ويقوم الصندوق في ضوء الأهداف المحددة له، بتوفير التمويل للمشاريع الإنمائية في الدول العربية ضمن ثلاثة محاور أساسية، الأول تمويل قطاعات البنى الأساسية كالنقل والاتصالات والطاقة، والثاني تمويل القطاعات الإنتاجية كمشاريع الزراعة والصناعة، والثالث تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة. كما يهتم الصندوق في إطار هذا السياق بالمشاريع العربية المشتركة من حيث الإعداد والتمويل. ويستند الصندوق العربي في نشاطه الإقراضي على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

أولاً : الحرص على أن تكون المشاريع ذات أولوية ضمن خطط وبرامج التنمية في الدول العربية والحرص على الاستفادة من الخبرات المتواجدة في الدول العربية بالإضافة

إلى الخبرة والتجربة التي اكتسبها خلال فترة نشاطه في تقييم المشاريع ومتابعة إنجازها.

ثانياً : مراعاة التوازن في توزيع القروض على الدول طبقاً لمعايير محددة، مع إعطاء الأهمية للمشاريع المشتركة التي تعضد التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ثالثاً : التأكد من الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع، وقدرة الجهات المستفيدة على الإسهام في تمويلها بنصيب معقول، وتمتعها بالهيكل القانونية والتنظيمية والفنية الكفيلة بضمان سلامتها وبما يحقق أهدافها. ويحرص الصندوق كذلك على وضع ضوابط لتنفيذ المشاريع والحصول على أفضل الشروط الفنية والمالية لعمليات الشراء والتعاقد مع إعطاء الأفضلية للمقاولات وبيوت الخبرة العربية كلما كان ذلك ممكناً.

وقد ارتفع النشاط الإقراضي للصندوق العربي بشكل مضطرد خلال السنوات الماضية، إذ بلغ المتوسط السنوي لقيمة القروض المعتمدة 295.1 مليون دينار خلال السنوات الخمس الأخيرة (2004-2000) مقارنة بمتوسط سنوي بلغ 59.1 مليون دينار فقط عن السنوات الخمس الأولى لبدء نشاطه (1974-1978).

وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة 1974-2004 والتي وصل عددها إلى 467 قرصاً، حوالي 4769.7 مليون دينار (16188 مليون دولار). وقد ساهمت هذه القروض في تمويل حوالي 27.7 في المائة من التكاليف الإجمالية لنحو 397 مشروعاً في 17 دولة عربية قيمتها حوالي 17200 مليون دينار. وقد بلغت السحوبات 2973.2 مليون دينار حتى نهاية عام 2004.

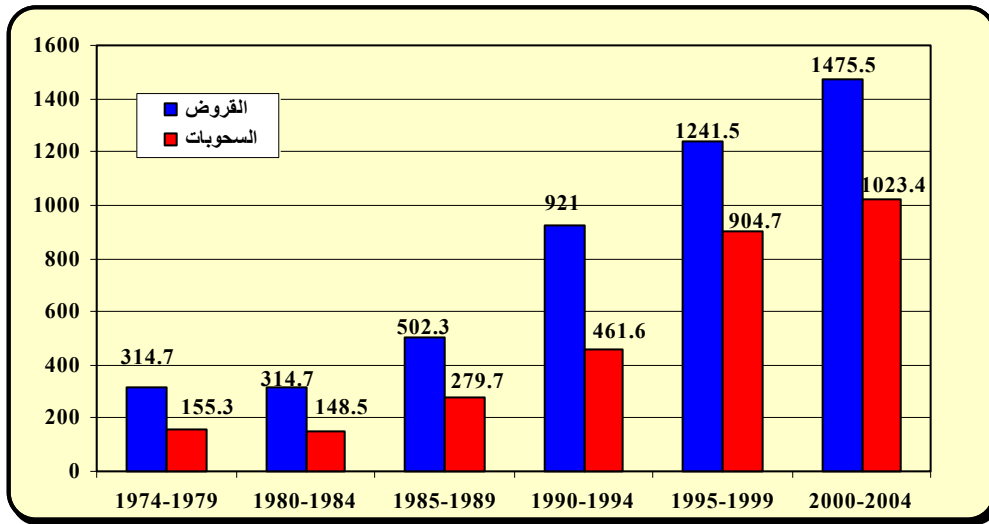
وبلغ نصيب قطاعات البنى الأساسية من هذه القروض نحو 3008.9 مليون دينار كويتي، أي نحو 63.1 في المائة من إجمالي القروض المعتمدة خلال الفترة 1974-2004. وتتوزع قروض البنى الأساسية بين 1524.7 مليون دينار قروض لقطاع الكهرباء (32.0 في المائة) و820.7 مليون دينار لقطاع النقل والموانئ (17.2 في المائة)، و146.2 مليون دينار قروض لقطاع الاتصالات (3.1 في

المائة)، 517.3 مليون دينار قروض لقطاع المياه والصرف الصحي (10.8 في المائة). ومن منطلق اهتمام الصندوق بتوفير الأمن المائي للدول العربية، فقد شهد تمويل قطاع مياه الشرب نمواً مضطرباً خلال الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت القيمة التراكمية للقروض التي تمويل مياه الشرب من 220 مليون دينار عام 1998 إلى 449.5 مليون دينار في عام 2004.

أما القطاعات الإنتاجية فقد بلغت حصتها من هذه القروض نحو 1274.5 مليون دينار، أي حوالي 26.7 في المائة من إجمالي القروض المعتمدة خلال الفترة 1974-2004. وتتوزع قروض القطاعات الإنتاجية بين 897.8 مليون دينار (18.8 في المائة) للزراعة والتنمية الريفية، وبين 376.7 مليون دينار (7.9 في المائة) لقطاع الصناعة والتعدين.

الشكل رقم (2-3)

تطور النشاط الإقراضي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المتوسط السنوي لكل خمس سنوات (1974-2004)



المصدر: التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2004.

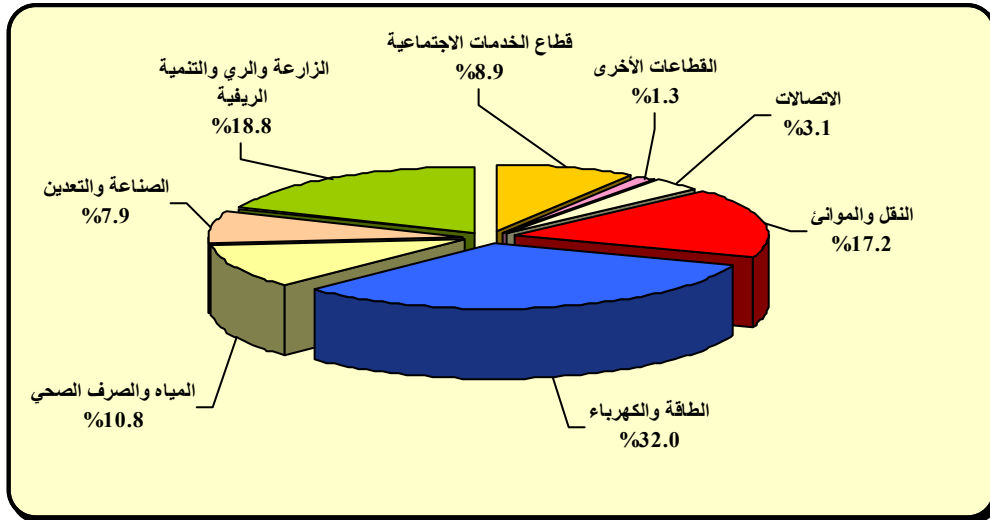
أما قطاعات الخدمات الاجتماعية والتي تشمل قطاعات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الاجتماعية، فقد بلغت حصتها من هذه القروض نحو 426.3 مليون دينار (8.9 في المائة).

وتجدر الإشارة في إطار التعرض للنشاط الإقراضي للصندوق العربي أن جزءاً لا بأس به من قروض الصندوق خصصت لمشاريع التكامل بين الدول العربية (المشروعات العربية المشتركة). فقد قدم الصندوق في هذا الصدد، 65 قرضاً خلال الفترة 1974-2004، بلغت قيمتها الإجمالية 322.1 مليون دينار (1093.2 مليون دولار).

وقد ساهمت هذه القروض للمشروعات المشتركة في تمويل 29 مشروعاً عربياً مشتركاً في مجالات الاتصالات والربط الكهربائي والغاز الطبيعي وإنشاء الطرق، وذلك بهدف بناء الهياكل الأساسية ودعم الترابط ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء. ويقدم الإطار رقم (2-1) عرضاً لأبرز هذه المشروعات المشتركة التي ساهم الصندوق العربي في تمويلها (مشروعات التكامل)، وأهميتها.

الشكل رقم (2-4)

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (1974-2004)



المصدر: التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2004.

الإطار رقم (1-2)

أهم المشروعات العربية المشتركة التي ساهم الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويلها

أولاً: الربط الكهربائي بين الدول العربية، يساعد الربط الكهربائي على زيادة روابط الصلة والترابط القومي بين الدول العربية، ويعد في الوقت نفسه على تقليل القدرة الاحتياطية المركبة في كل شبكة كهربائية قطرية، وبالتالي تخفيض الاستثمارات رأسمالية اللازمة لتلبية الطلب من دون المساس بدرجة الأمان والاعتمادية في الشبكات المرتبطة. ويؤدي في الوقت نفسه إلى التقليل من الاحتياطي الدوار، والاستفادة من إقامة محطات التوليد في المواقع المناسبة لها، الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، نتيجة لتوافر وقود رخيص فائض (صعب التصدير أو صعب التخزين) في إحدى الدول المرتبطة. كما يؤدي هذا الربط أيضاً إلى التقليل من تلوث البيئة، وكذلك توحيد المواصفات الأساسية للمعدات الكهربائية، وتوسيع السوق العربية أمام صناعة المعدات الكهربائية.

ومن المقدر أن يبلغ الوفر في النفقات الرأسمالية عند اكتمال الربط الشامل للدول العربية بشبكة موحدة طولها 4 آلاف كم حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي. ولا يتضمن هذا الوفر في نفقات التشغيل، الذي يقدر بضعف هذا المبلغ تقريباً، طيلة عمر خطوط الربط الداخلة في هذه المشاريع. وبشكل عام تتمحور مداخلات الصندوق العربي في هذا المجال حول تمويل مشاريع إنشاء شبكتين رئيسيتين للربط الكهربائي في الوطن العربي، تقدر تكاليفهما الاستثمارية بنحو مليار دولار أمريكي، هما:

أ- شبكة ربط دول شمال المشرق العربي، ربطت شبكات الكهرباء في مصر والأردن عام 1998 والأردن وسورية عام 2000 على التوتر 400/500 ك.ف. كما ربطت الشبكة السورية بشبكات الكهرباء في لبنان وتركيا بشبكة الكهرباء العراقية على التوتر 400 ك.ف. في وقت لاحق. وتبلغ قدرة شبكة الربط هذه حوالي 600 م.و. وفي الحالات العادية، يمكن زيادتها إلى 800 م. كما يمكن في حالات الضرورة، في وقت لاحق زيادة قدرة الشبكة إلى 1200 م.و عن طريق تحويل خطوط الربط من التيار المتردد إلى التيار المستمر.

ب- شبكة ربط دول المغرب العربي، وقد ربطت شبكات الكهرباء في مصر وليبيا على التوتر 220 ك.ف. في عام 1998، شبكات الكهرباء في تونس والجزائر والمغرب على التوتر نفسه، وقد أُنجز هذا الربط في عام 2001، كما تجرى دراسة رفع خط التوتر بين مصر وليبيا وتونس والجزائر، والمغرب إلى 400/500 ك.ف.

ثانياً: ربط شبكات الاتصالات العربية، يهدف هذا الربط إلى خلق شبكة اتصالات دولية على مستوى جيد، خاصة أن الاتصالات بين الدول العربية كانت تتم حتى عقد السبعينات إما عن طريق شبكة الترددات العالية، التي كان مستواها متدنياً، وإما عن طريق الشبكة الفضائية الدولية التابعة للمنظمة الدولية (إنتلسات)، والتي كان معظمها يتم بصورة غير مباشرة عن طريق أوروبا وأمريكا، لعدم وجود ربط للاتصالات بين الدول العربية المتجاورة، أو كان عددها محدوداً.

وقد عمد الصندوق العربي إلى المشاركة مالياً وفنياً مع الاتحاد الدولي للاتصالات في إعداد خطة متكاملة للاتصالات العربية في وقت سابق، وبرنامج عملي لتنفيذ الخطة، كما شارك في تمويل مشاريع أخرى لم تشملها الخطة، إذ ظهرت أهميتها فيما بعد نتيجة لزيادة الحركة الهاتفية، والاتصالات الأخرى بين الدول العربية، نتيجة لزيادة التقارب الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها.

وإجمالاً ساهم الصندوق العربي في تمويل شبكة الاتصالات بين الدول العربية، تتكون من سبعة مشاريع اكتملت تنفيذها ودخلت الخدمة. ويهدف المشروع الأول منها إلى ربط شبكة الاتصالات بين المغرب والجزائر، ويهدف الثاني على ربط شبكات الاتصال بين العراق وسورية والأردن والسعودية ومصر، ويهدف الثالث إلى ربط شبكات الاتصالات بين الجزائر وتونس وليبيا أما الخامس فيهدف إلى ربط شبكات الاتصالات بين الدول العربية عن طريق الشبكة الفضائية العربية (عربسات). و سمل ذلك إنشاء محطات أرضية في كمال من موريتانيا وتونس والمغرب والجزائر وجيبوتي والصومال واليمن والأردن وسورية والعراق. وقد اكتملت تنفيذ هذا المشروع ودخل الخدمة عام 1987، وأدى إلى ربط الدول العربية المعنية بشبكة اتصالات فضائية مكملة لشبكة الاتصالات الأرضية، وبديلة لها حين تعطلها. أما المشروع السادس فيهدف إلى ربط شبكات الاتصال بين البحرين وقطر والإمارات. ويهدف المشروع السابع إلى ربط شبكات الاتصالات بين أربع عشرة دولة منها سب دول عربية هي الجزائر وتونس ومصر والسعودية وجيبوتي واليمن وسورية. وشمل ذلك إنشاء كيبولين بحريين بين شرق آسيا وغرب أوروبا عبر الدول العربية، أحدهما نحاسي يعمل بالنظام التماثلي، وآخر ألياف بصرية يعمل بالنظام رقمي، ويمران بالدول المذكورة. وقد اكتملت تنفيذ المشروع ودخل الخدمة عام 1995، وأدى إلى تطور كبير في حجم ونوعية الاتصالات الهاتفية الدولية بين الدول التي تمر عليها الكيبلات البحرية. وقد ساهمت هذه المشروعات في زيادة الحركة الهاتفية بين الدول العربية، وفي تحسين وسائل الاتصالات، وزيادة التقارب الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها.

ثالثاً: ربط شبكات النقل العربية، وقد تركزت مداخلات الصندوق العربي في هذا المجال بشكل خاص في دراسات قطاعية في أنواع النقل المختلفة، ذات الصيغة المشتركة بين الدول العربية، وذلك بهدف التعرف على المشاريع العربية المشددة، ودعم الاستثمارات ذات الأولوية في قطاع النفط.

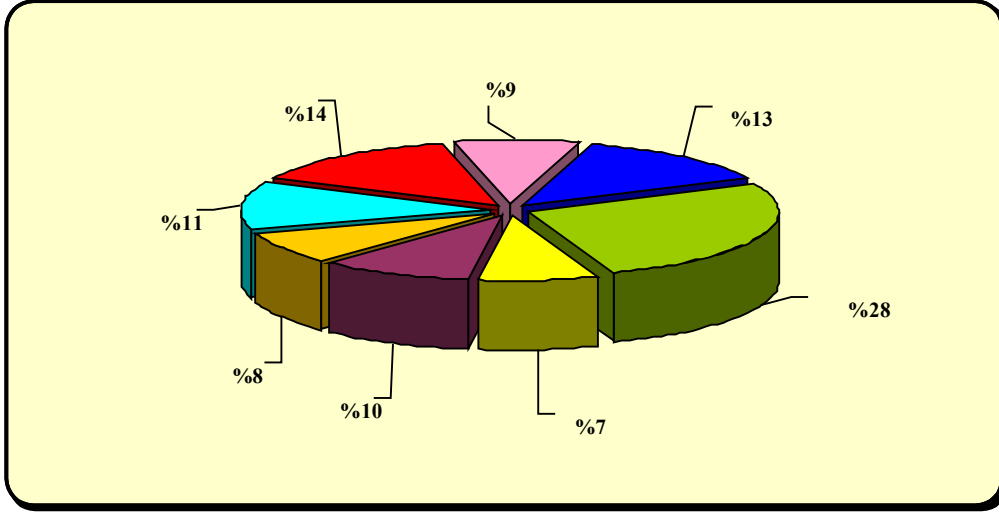
ومن هذه الدراسات، دراسة الإطار العام للنقل في الوطن العربي التي قام الصندوق العربي في هذا المجال بشكل خاص بدراسة مسحية شمولية استهدفت وضع إطار عام لتحديد شبكات الطرق والسكك الحديدية العربية المشتركة، وذلك بهدف التعرف على رضاعها، وتحديد أولويات المشاريع الواجب تنفيذها، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للربط بين الدول العربية، والعالم الخارجي. وقد أمكن بفضل هذه الدراسة تحديد الوصلات الرئيسية في أجزاء الشبكات التي تربط بين الدول العربية، واقتراح أولويات المشاريع الواجبة دراستها وتنفيذها في إطار برنامج زمني تقديري، واعتماداً على متطلبات النقل في الأمدين لا سبير والطويل، بالإضافة إلى تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لإنجاز هذه المشاريع على مراحل متتالية حسبما تقتضيه احتياجات حركة المرور، وقد ساهم الصندوق العربي في تمويل دراسات للمشاريع التي تبلورت في إطار دراسة الإطار العام للنقل في الوطن العربي، وثُقت بعضها من قبله ومن قبل مؤسسات تمويلية أخرى.

ومن الدراسات الأخرى في هذا الصدد، دراسة أنماط النقل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي مولها الصندوق العربي، وأنجزت في عام 1991، وساعدت في رسم سياسات النقل في الدول المعنية. وكذلك دراسة ما قبل الجدوى لطريق الوحدة المغاربي السريع التي مولها الصندوق العربي في عام 1994، استجابة لطلب دول الاتحاد المغاربي، وتضمنت دراسة أولوية شاملة للطريق البري بين دول الاتحاد بطريق سريع يبدأ من ليبيا وينتهي بموريتانيا، مروراً بتونس والمغرب والجزائر بطول إجمالي حوالي سبعة آلاف كيلومتر. وقد أعدت هذه الدراسة في عام 1995، من قبل أحد بيوت الخبرة الاستشارية العالمية المتخصصة، بمشاركة مكاتب الدراسات العربية في دول الاتحاد المغاربي الخمس، وتحت إشراف الصندوق العربي، ولجنة التنسيق التي تدارتها دول الاتحاد لهذا الغرض. وقد وضع على أساس هذه الدراسة، برنامج زمني يتسم بالمرونة لتطوير الوصلات الممتدة في الطريق في خمس مراحل ينجز كل منها حتى تصل إلى مستوى طريق سريع بجميع أقسامه عام 2025. وقد أخضعت مشاريع ذات الأولوية التي تبلورت في هذه الدراسة لمزيد من الدراسات التنفيذية في كل من دول الاتحاد. وقام الصندوق العربي بالإسهام، في تمويل بعضها في تونس والمغرب.

وكما سبقت الإشارة، فإن الصندوق العربي للإنماء ينشط كذلك في إطار التمويل المشترك مع المؤسسات والصناديق التنموية الإقليمية والعربية والوطنية لتمويل مشروعات في الدول العربية. فقد بلغت مساهمة الصندوق العربي في التمويل المشترك مع هذه المؤسسات حوالي 2454 مليون دينار (8329 مليون دولار) من أصل 23434 مليون دولار القيمة الإجمالية للتمويل المشترك المقدم من قبل هذه المؤسسات والصناديق (35.5 في المائة). وتمثل مساهمة الصندوق في التمويل المشترك قرابة نصف إجمالي القروض المعتمدة من قبل الصندوق خلال الفترة 1974-2004. ويذكر أنه فيما يتعلق بتوزيع إقراض الصندوق العربي، جغرافياً، استحوذت دول المغرب العربي الخمسة على 38.3 في المائة من القروض المعتمدة ودول وادي النيل والقرن الإفريقي الأربعة على 21.4 في المائة، ودول بلاد الشام الأربعة على 23.9 في المائة والباقي 16.4 في المائة لدول الخليج (البحرين وعمان) واليمن والعراق.

أما فيما يتعلق بالتمويل الموجه لدعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية، فإنه وبالنظر لكون هذا التسهيل الذي رصد له كما سبقت الإشارة 500 مليون دولار مازال في سنواته الأولى، فإن حجم الإقراض أو المساهمة في مشروعات القطاع الخاص يعتبر محدوداً نسبياً. ويعزى ذلك بصورة رئيسية لغياب الفرص الاستثمارية الجادة الباحثة عن التمويل من جهة، ولغياب الوعي بهذا التسهيل من جهة أخرى، بالإضافة إلى تفضيل البعض التعاطي مع المؤسسات المالية والمصرفية القطرية. ومع ذلك، فإن هذا النشاط بدأ بالنمو، فقد قدم الصندوق قرضاً في كل من عامي 2001 و2002 وقرضين في عام 2004 لمشروعات القطاع الخاص في كل من البحرين ومصر واليمن، بقيمة إجمالية بلغت 14.0 مليون دينار (46.9 مليون دولار). كما ساهم الصندوق في رأسمال شركتين مساهمتين في السعودية ومصر بمبلغ إجمالي بلغ 3.2 مليون دينار (10.7 مليون دولار). وهناك الكثير من المشاريع قيد الدراسة. ويبين الإطار رقم (2-2) تعريف بتسهيل عمليات القطاع الخاص وأبرز عناصره.

الشكل رقم (2-5)
التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
حسب الدول خلال الفترة (1974-2004)



المصدر: التقارير السنوية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - 2004.

الإطار رقم (2-2)

القواعد المرتبطة بتسهيل عمليات القطاع الخاص للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تهدف عملياً ، تمويل القطاع الخاص التي يضطلع بها الصندوق إلى ترسيخ الدور الإنمائي للصندوق، وذلك عن طريق المسئمة في تطوير ودعم قدرات القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وتخضع عمليات تمويل القطاع الخاص لعدد من المبادئ أهمها: ضرورة توفر المناخ الاستثماري الملائم، وحماية المركز المالي للصندوق، وجدوى المشروع وسلامة أوضاعه الإدارية والمالية، والتوزيع الجغرافي للعمليات.

ويقدم التمويل للمشروعات والمنشآت المؤهلة التي تلبى احتياجات أساسية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، على أن يؤد ، المشروع المقترح إلى المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية في واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء، وتعطى الأولوية في التمويل لمشروعات ومنشآت القطاع الخاص العربي التي تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وللاشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تستغل الموارد المحلية. وتشمل آليات التمويل الأدوات الآتية:

أ- **القروض**: تقدم القروض بشكل منفرد أو مع ممولين مشاركين، ويتعين أن لا يتجاوز مبلغ القرض الذي يقدمه الصندوق لتمويل مشروع مؤهل عشرة ملايين دينار كويتي أو ما يعادل 35 في المائة من إجمالي تكلفة المشروع، أيهما أقل. ويستوفى الصندوق رسم إدارة لا يتجاوز 0.5 في المائة من مبلغ القرض المقترح لمقابلة المصاريف والتكاليف الأولية. ويحدد أ ل القرض بين ثلاثة وخمسة عشر عاماً وفقاً للفترة الزمنية التي يقتضيه تحقيق منافع المشروع، ويشمل ذلك فترة إهم ، تحدد حسبما يقتضيه تنفيذ المشروع وتدفقات السيولة النقدية المتوقعة.

ب- **ترتيب قروض المجمع**: يجوز للصندوق أن يقوم بترتيب قروض مجمعة لمصلحة المشروعات أو المنشآت المؤهلة وله أن يساهم، في هذه الحالة، في التمويل اللازم مع الممولين المشاركين أو الاكتفاء باقتضاء عمولة معقولة ناء ترتيب وإدارة القروض المشاركة.

ج- **ضمان قروض**: يجوز للصندوق أن يقدم الضمانات اللازمة للقروض التي يقدمها الغير بأية عملة يقبلها الصندوق ، لتمويل المشروعات المؤهلة، وذلك في الحالات التي يكون فيها الاقتراض من الغير أقل تكلفة للمقترض ، من الاقتراض من الصندوق. ويستوفى الصندوق رسم إدارة لا يتجاوز 0.5 في المائة من مبلغ الضمان المقترح. كما يستوفى الصندوق رسم التزام وعمولة ضمان يتوافقان مع ما هو سائد في السوق المالية الملائمة للعملة المتفق على الوفاء بها.

د- **تقديم ، خطوط الائتمان**: يقدم الصندوق قروضاً غير مباشرة للمساهمة في تمويل المنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخضع خطوط الائتمان لذات المعايير والشروط التي تحكم تقديم القروض المباشرة.

هـ- **المساهمة ، في رأس المال**: يمكن للصندوق أن يساهم في رأسمال المنشآت المؤهلة، من خلال الاكتتاب في إصدارات الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة أو إصدارات السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، على أن يراعى الاعتبارات التالية:

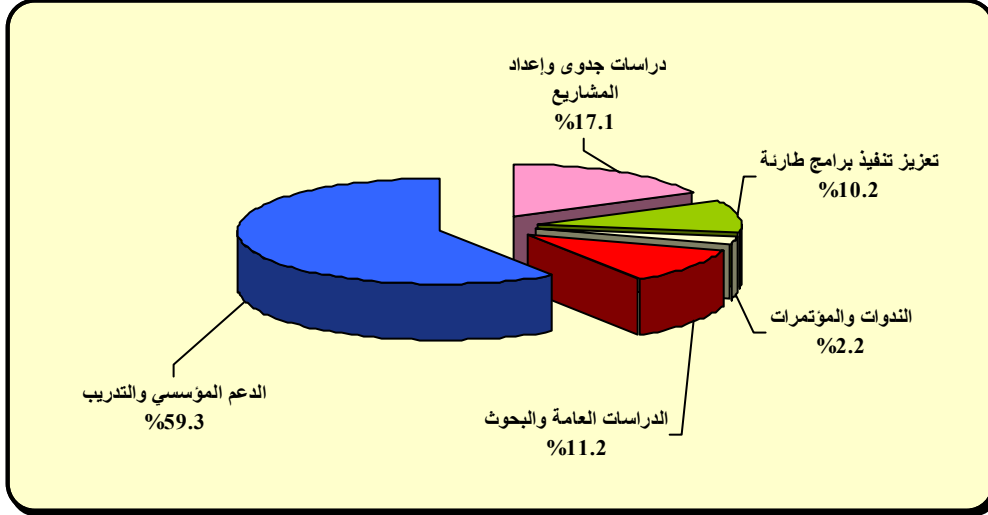
- سلامة هيكلية رأسمال المنشأة المعنية وجدية إدارتها.
- توافر ربحية الاستثمار وإسهامه الفعال في التنمية الاقتصادية للدولة العضو المعنية.
- وجود مناخ استثماري مناسب ونظام قانوني وإطار تنظيمي ملائم في الدول التي تؤسس المنشأة بموجب قوانينها.
- وجود آلية ملائمة للتصرف في الوقت المناسب في الأسهم التي يكتتب بها الصندوق.
- مظهر سعر الصرف في حالة كانت المساهمة بالعملة المحلية.

ولا يجوز أن تجاوز مساهمة الصندوق في رأسمال أية منشأة مؤهلة ما يعادل عشرة ملايين دينار كويتي أو ما يعادل 25 في المائة من رأ مال المنشأة المكتتب به، أيهما أقل. وبالإضافة إلى القروض وخطوط الائتمان والمساهمة في رأس المال، يقدم الصندوق أيضاً التمويل الملائم لعمليات الإجارة للمنشآت المؤهلة، كما يمكن تقديم كذلك كفالة إصدار الأسهم والسندات لهذه المنشآت .

وبالإضافة إلى النشاط الإقراضي، يمثل تقديم المعونات الفنية النشاط الثاني الأبرز الذي يقوم به الصندوق العربي للإنماء. وقد بلغ عدد المعونات المقدمة منذ بدء نشاط الصندوق وحتى نهاية عام 2004 حوالي 761 معونة، قيمتها الإجمالية 105.2 مليون دينار (357.2 مليون دولار)، منها 375 معونة قومية (تستفيد منها في آن واحد أكثر من دولة عربية) بقيمة إجمالية 37.1 مليون دينار (125.9 مليون دولار). وتوزعت المعونات القومية حسب الأنشطة إلى 183 معونة قيمتها حوالي 20.7 مليون دينار، لتعزيز أنشطة وبرامج الدعم المؤسسي والتدريب في عدد من المعاهد والمراكز العلمية والبحثية المتخصصة، و68 معونة قيمتها حوالي 8.3 مليون دينار لتمويل إعداد دراسات عامة وبحوث في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، و57 معونة قيمتها حوالي 5.9 مليون دينار لتمويل دراسات الجدى وإعداد المشاريع، و67 معونة قيمتها نحو 2.2 مليون دينار لتمويل عقد ندوات واجتماعات لمناقشة قضايا التنمية ذات الأولوية للاقتصادات العربية. كما خصص الصندوق العربي جزءاً كبيراً من المعونات، حوالي 36 في المائة من إجمالي قيمتها، لتطوير العلم والمعرفة والتكنولوجيا في الدول العربية.

أما المعونات القطرية فبلغ عددها 386 معونة خلال الفترة 1974-2004، قيمتها الإجمالية حوالي 68.1 مليون دينار (231.1 مليون دينار) خصص منها 273 معونة قيمتها حوالي 41.7 مليون دينار، لتمويل أنشطة الدعم المؤسسي والتدريب و12.1 مليون دينار لتمويل 81 معونة لدراسات الجدى وإعداد المشاريع، وحوالي 3.5 مليون دينار لتمويل 21 معونة لإعداد الدراسات العامة والبحوث، وحوالي 110 ألف دينار لتمويل 3 معونات لعقد الندوات والمؤتمرات. كما اشتملت المعونات القطرية على 8 معونات، قيمتها الإجمالية حوالي 10.7 مليون دينار، خصصت لتعزيز تنفيذ برامج طارئة في عدد من الدول العربية. ويبين الشكل رقم (2-6) توزيع المعونات حسب الأنشطة خلال الفترة 1974-2004.

الشكل رقم (2-6)
توزيع المعونات الفنية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
حسب الأنشطة خلال الفترة (1974-2004)



المصدر: التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2004.

الجدول رقم (2-3)
تطور المؤشرات المالية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دينار كويتي)

2004	2003	2002	2001	2000	
663.0	663.0	663.0	663.0	663.0	رأس المال المدفوع
2266.0	2169.8	2054.4	1983.9	1933.2	إجمالي حقوق المساهمين
2313.8	2207.7	2090.9	2008	1964.4	إجمالي الأصول
113.2	122.4	78.6	48.7	76.7	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

2- صندوق النقد العربي

أنشئ صندوق النقد العربي في عام 1976، رغبة من الدول العربية في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتشمل عضويته جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويهدف هذا الصندوق الذي يقع مقره في مدينة أبوظبي إلى تحقيق الأغراض الرئيسية التالية:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية فيما بين هذه الدول.
- إرساء أساليب التعاون النقدي فيما بين الدول العربية والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة، وتنسيق مواقف هذه الدول في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
- تطوير الأسواق المالية العربية
- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء.
- تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

ولتحقيق هذه الأغراض يعتمد الصندوق على مجموعة من الوسائل، أهمها تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم. كما يحق للصندوق في هذا الصدد، إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

ومن هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك المساهمة في تحرير وتنمية المبادلات التجارية بالمدفوعات الجارية

المرتتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية. كما تشمل هذه الوسائل إدارة أي أموال تعهد بها دولة عضو أو دول أعضاء، بما يتفق مع أهداف الصندوق. بالإضافة إلى عقد المشاورات مع الدول وإجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأهداف المناطة به.

ويبلغ رأس المال المصرح به للصندوق 600 مليون دينار عربي حسابي (حوالي 2691 مليون دولار)، ويعادل الدينار العربي ثلاثة وحدات من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ويذكر في هذا الصدد، أنه تم زيادة رأس المال المصرح به مرة واحدة وذلك في عام 1983 من 250 مليون د.ع.ح إلى 600 مليون دينار. أما رأس المال المدفوع، فقد بلغ 324.3 مليون د.ع.ح (1455 مليون دولار) وذلك في نهاية عام 2003. ويصل إجمالي حقوق المساهمين مع نهاية عام 2003 إلى 775.4 مليون د.ع.ح (3478 مليون دولار) وذلك مقارنة بنحو 651.2 مليون د.ع.ح في نهاية عام 1998. ويذكر أن 98 في المائة من رأس المال المدفوع، سدد بعملات قابلة للتحويل و 2 في المائة بعملات وطنية. وقد شهد الصندوق تحسناً في دخله الصافي في السنوات العشر الأخيرة، إذ بلغ المجموع التراكمي للدخل الصافي المحقق خلال الفترة 1994-2003 نحو 235.2 مليون د.ع.ح. (1055 مليون دولار) أي بمتوسط سنوي بلغ 23.5 مليون د.ع.ح. أما إجمالي أصول الصندوق فيبلغ 1129.7 مليون د.ع.ح (5067 مليون دولار) في نهاية عام 2003.

ويمثل النشاط الإقراضي للصندوق أهم الوسائل أو الأنشطة التي يقوم بها الصندوق لتحقيق أغراضه، وتدرج التسهيلات التي يقدمها الصندوق ضمن إطارين، يتعلق أولهما باهتمامات الصندوق التقليدية في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدولة المؤهلة للاقتراض، وما يتصل بذلك من تشاور واتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي تكون في مجملها مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في البلد المعني. أما الإطار الآخر، فيتعلق بالتسهيلات المقدمة لدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها. وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار حالياً على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، علماً بأن الصندوق في صدد إدخال تسهيل موجه أيضاً لقطاع مالية الحكومة.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وأجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض، وهي القرض **التلقائي**، والقرض **العادي**، والقرض **الممتد**، والقرض **التعويضي**. أما التسهيلات الأخرى التي يقدمها الصندوق فتتمثل في **تسهيل التصحيح الهيكلي**. كذلك كان الصندوق يقدم تسهيل التبادل التجاري، لتشجيع الدول الأعضاء على تحرير التبادل التجاري والمساهمة في تمويل العجز في الميزان التجاري الإقليمي، إلا أن هذا التسهيل توقف مع قيام الصندوق بإنشاء برنامج تمويل التجارة العربية.

ويصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 425 في المائة من ائتمانيها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من هذا الائتماني في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي. ويبين الإطار رقم (2-3) تعريف بهذه التسهيلات والشروط المرتبطة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق حرص على تطوير تسهلاته الائتمانية المقدمة للدول الأعضاء والشروط المرتبطة بها، بما يواكب التغيرات في احتياجات هذه الدول. فقد تم في هذا الصدد، تعديل سياسة الإقراض عدة مرات لتستجيب لهذه الاحتياجات، سواء بزيادة الحصص المتاحة للإقراض أو بإضافة تسهيلات جديدة تمثل أهمها - كما سبق الإشارة - بإدخال العمل بتسهيل التصحيح الهيكلي في عام 1997 لدعم وتعزيز الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي. كما تمت عدة مراجعات لأسعار الفائدة على التسهيلات المقدمة، كان آخرها في عام 2003 حين تم التحول من أسلوب أسعار الفائدة الثابتة إلى أسلوب أسعار الفائدة المتغيرة. ويذكر هنا أنه في إطار الأسلوب الجديد، يتبع الصندوق نظامين هما نظام سعر الفائدة المعوم ونظام التثبيت النشط لسعر الفائدة. ويتيح الصندوق للدول المقترضة الاختيار بين النظامين، لتوفير المرونة بما يناسب احتياجات كل دولة.

الإطار رقم (3-2)

أنواع التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد العربي

يقدم الصندوق ، عدد من التسهيلات الائتمانية للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وفقاً لأربعة أنواع من القروض هي القرض التلقائي والقرض العادي والقرض الممتد والقرض التعويضي. كما يقدم بالإضافة إلى هذه القروض الأربعة تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم الإصلاحات القطاعية. وتشتت القواعد ألا تزيد القروض الدمة لأحد الأعضاء خلال 12 شهر عن ضعف اكتتابه المدفوع في رأسمال الصندوق. ويبلغ الحد الأقصى للإئحة 475 في المائة من حصة الدولة في رأسمال الصندوق المدفوعة.

● **القرض التلقائي:** يقدم الصندوق هذا القرض للدولة العضو المؤهلة للاقتراض للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعاتها. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج إصلاحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بزمتهما روض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بزمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى القرض المشروط المعني. لا تزيد القروض التلقائية المتعاقد عليها مع الدولة العضو عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع.

● **القرض العادي:** يقدم الصندوق هذا القرض للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها عن حدود القرض التلقائي وبعد أن تكون قد استنفذت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويشترط للحصول على هذا القرض الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهنف السياسات والإجراءات المتضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات، والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسد كل دفعة من القرض العادي خلال ٥ سنوات من تاريخ سحبها. ويقدم القرض العادي عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع، ويمكن توسيعه إلى حد أقصى قدره 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي.

● **القرض الممتد:** يقدم الصندوق للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج إصلاح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. وتسد كل دفعة من القرض خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها. ويقدم القرض عادة ضمن حدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع، ويمكن توسيعه إلى حد أقصى قدره 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي.

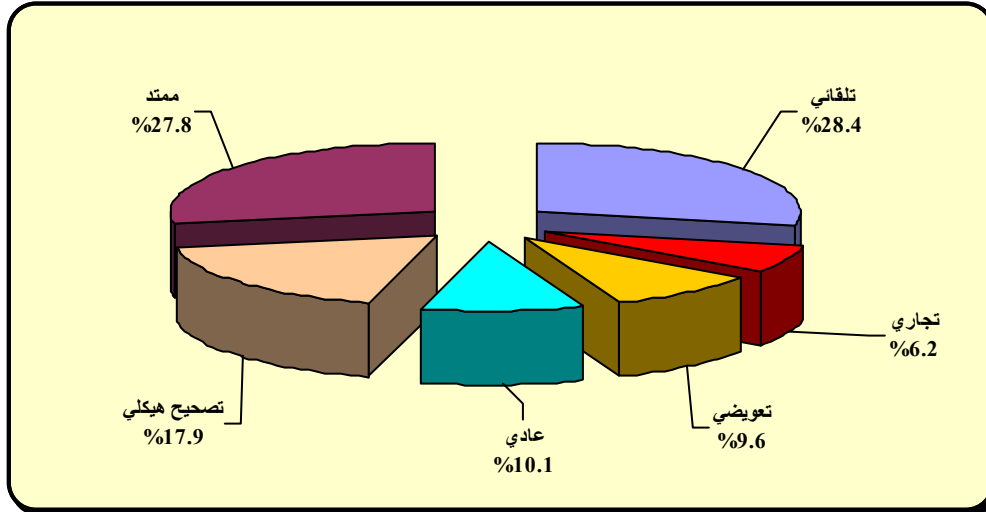
● **القرض التعويضي:** يقدم الصندوق هذا القرض بأجل ثلاث سنوات لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف لارئي في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وِداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في العائدات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. ولا تزيد قيمة القرض التعويضي عن 50 في المائة من اكتتاب الدول المدفوع بالعملة القابلة للتحويل.

● **تسهيل تصحيح الهيكلي:** يشترط في تقديم هذا التسهيل، أن تكون الدولة العضو المقترضة قد بدأت بمباشرة جهود التصحيح الهيكلي وحقت قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج يتبع —

تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي الذي اقتصر تغطية التسهيل عليه حتى الآن، أخذاً في الاعتبار أن التسهيل يشمل أيضاً دعم الإصلاحات في قطاع المالية العامة الذي من المنتظر أن يباشر الصندوق وضعه موضع التنفيذ في المرحلة القادمة. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج. وتسد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها. ويقدم التصحيح الهيكلي بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويعتبر هذا التسهيل مكماً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى وفقاً لأحكام سياسة وإجراءات الإقراض. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتفعة من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وقدم الصندوق منذ بدء نشاطه الإقراضي وحتى نهاية عام 2003، حوالي 127 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 998.5 مليون د.ع.ح (4.4 مليار دولار). وقد استقادت من هذه القروض ما مجموعه ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء. وكما هو مبين في الشكل رقم (2-7)، تصدرت القروض التلقائية لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي، حيث بلغت نحو 28.4 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها (58 قرصاً بقيمة 294.1 مليون د.ع.ح). ويلي القروض التلقائية القروض الممتدة التي بلغت نسبتها نحو 27.8 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها (22 قرصاً بقيمة 288.7 مليون د.ع.ح)، ثم قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 17.9 في المائة من الإجمالي (15 قرصاً بقيمة 186.0 مليون د.ع.ح).

الشكل رقم (2-7)
توزيع أنواع القروض لصندوق النقد العربي
(1977-2004)

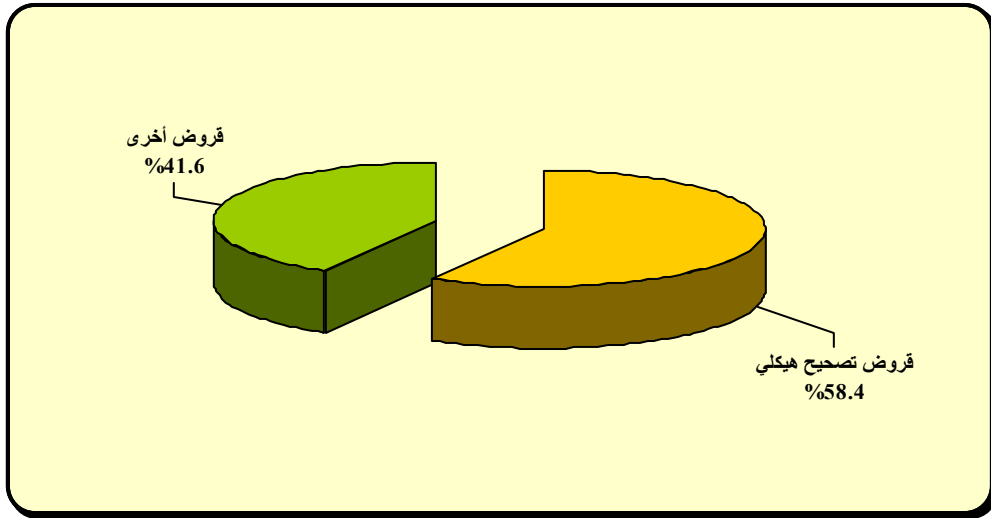


المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لعام 2004.

والجدير ذكره في هذا الصدد أن قروض التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي أصبحت تحظى بأهمية متزايدة في عمل الصندوق، حيث بلغ عددها 15 قرصاً من أصل 28 قرصاً تم منحها للدول الأعضاء خلال السنوات الست الماضية أي منذ البدء بالعمل بهذا النوع من القروض في عام 1998. وكما يتضح من الشكل رقم (2-8)، فإن قيمة قروض تسهيل التصحيح الهيكلي قد بلغت نحو 58.4 بالمائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ عام 1998.

الشكل رقم (2-8)

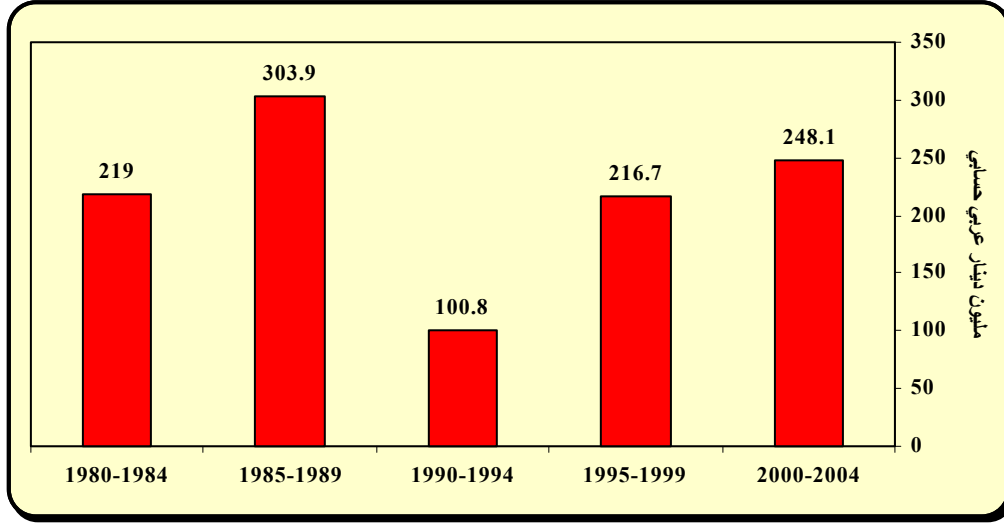
نسبة قروض التصحيح الهيكلي من إجمالي القروض
المقدمة لصندوق النقد العربي خلال الفترة (1998-2004)



المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لعام 2004.

ويبين الشكل رقم (2-9) تطور النشاط الإقراضي للصندوق، إذ بلغت القيمة الإجمالية للقروض المعتمدة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2000-2004) نحو 248.1 مليون د.ع.ح (1156 مليون دولار)، مقارنة بنحو 216.7 مليون د.ع.ح خلال الفترة (1995-1999) و100.8 مليون د.ع.ح خلال الفترة (1990-1999).

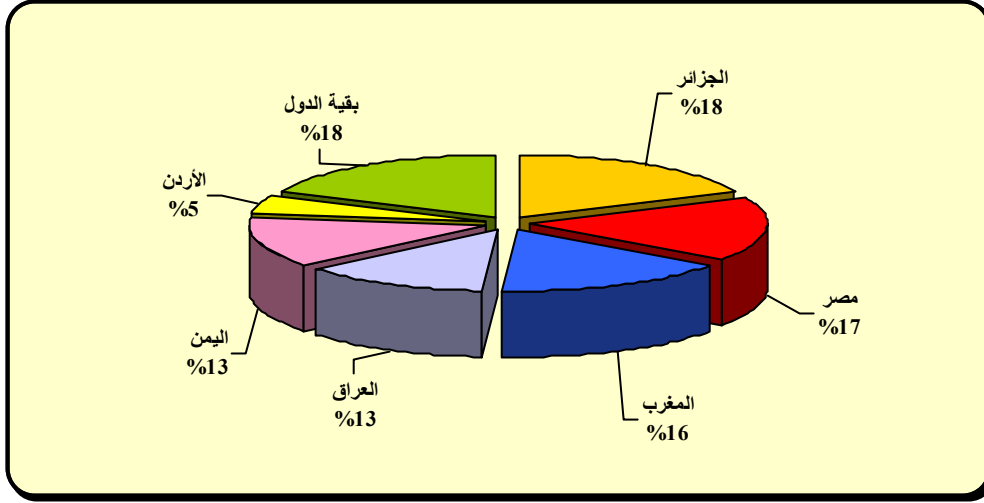
الشكل رقم (2-9)
تطور النشاط الإقراضي لصندوق النقد العربي
حسب كل خمس سنوات (1980-2004)



المصدر: التقارير السنوية لصندوق النقد العربي.

ومن جانب آخر وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للقروض المعتمدة من قبل الصندوق تتصدر مصر الدول الأكثر استفادة من قروض الصندوق، حيث بلغت قيمة القروض التي حصلت عليها نحو 193 مليون د.ع.ح، تليها الجزائر بنحو 179 مليون د.ع.ح ثم المغرب بنحو 156 مليون د.ع.ح، فالعراق واليمن بنحو 133 و131 مليون د.ع.ح على التوالي.

الشكل رقم (2-10)
توزيع قروض صندوق النقد العربي حسب الدول المستفيدة
خلال الفترة (1978 - 2004)



المصدر: التقارير السنوية لصندوق النقد العربي.

ويذكر أن الرصيد القائم من قروض الصندوق في ذمة الدول الأعضاء، بلغ نحو 252.7 مليون د.ع.ح في نهاية عام 2004 (1178 مليون دولار). ويمثل ذلك 79 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وتعتبر **المعونات الفنية** التي يقدمها الصندوق من الأنشطة المتنامية للصندوق في إطار مساعيه لدعم قدرات الدول الأعضاء على تصميم البرامج وتطوير السياسات، بالإضافة إلى تعزيز المهارات وتقوية القدرات الداخلية على التطبيق. فقد اتسع نطاق المعونة الفنية في السنوات الأخيرة، سواء في جانب الأنشطة التي تنتم بطابع الاستمرارية، أو في جانب العون الفني المقدم استجابة لبعض الاحتياجات الخاصة المحددة. فقد توسع نشاط التدريب لدى معهد السياسات الاقتصادية، إذ نظم هذا المعهد منذ إنشائه في عام 1988 حتى نهاية عام 2004، حوالي 131 دورة تدريبية أو حلقة عمل، استفاد منها أكثر من 4000 من الكوادر العربية. كذلك وفي السياق نفسه، واصل الصندوق في إطار بعثاته لدراسة طلبات الدول الأعضاء الاستفادة من موارده، تقديم المشورة الفنية وذلك للمساعدة في

إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو المستوى القطاعي. كما يدخل في إطار الدعم الفني، ما يقوم به الصندوق في مجال برنامجه لتطوير الأسواق المالية العربية وبوجه خاص فيما يتعلق بدوره في زيادة التوعية بهذه الأسواق وأنشطتها من خلال قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية لدى الصندوق. كذلك يقدم الصندوق معونات فنية موجهة للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى ما يقوم به على صعيد توفير الخبراء الخارجيين وانتدابهم للعمل في الدول الأعضاء لإعداد الدراسات ووضع الأدلة وتصميم البرامج وتوفير التدريب المتخصص في المجالات المطلوبة ذات السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية المرتبطة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق سنوياً للدول الأعضاء قد ارتفع بشكل ملحوظ وبما يزيد عن ثمانية أضعاف خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويذكر في هذا الصدد، أن إجمالي حجم المعونات الفنية التي قدمها الصندوق منذ إنشائه قد بلغ نحو 6 مليون د.ع.ح (حوالي 27 مليون دولار).

**الجدول رقم (2-4)
تطور المؤشرات المالية لصندوق النقد العربي
خلال السنوات الخمس الأخيرة**

(مليون دينار عربي حسابي)

2004	2003	2002	2001	2000	
324.3	324.3	324.1	324.1	324.1	رأس المال المدفوع
793.1	775.4	756	736.2	708.6	إجمالي حقوق المساهمين
1236.5	1129.7	1078.2	1030.4	940.4	إجمالي الأصول
20.3	20.5	21.8	28.3	27.5	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية لصندوق النقد العربي.

3- برنامج تمويل التجارة العربية

كان صندوق النقد العربي - كما سبقت الإشارة - قد أنشأ تسهيلاً لتوفير التمويل للتبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك سعياً للمساهمة في تحرير وتنمية المبادلات التجارية بين دوله الأعضاء. وقد قدم الصندوق في إطار هذا التسهيل قروض بلغت قيمتها ما يعادل

حوالي 282 مليون دولار أمريكي خلال العقد الأول من عمله، استفادت منها بعض الدول الأعضاء، حيث قام الصندوق بتمويل كامل أو جزء من العجز في الميزان التجاري الإقليمي لهذه الدول. ومع التوجه نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ضوء ازدياد القناعة بضرورة توفير التمويل للمتعاملين في التجارة العربية مباشرة، بادر صندوق النقد العربي في عام 1989 بتوجيه من مجلس محافظيه إلى تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية الذي يقع مقره في أبوظبي كمؤسسة مالية عربية مشتركة.

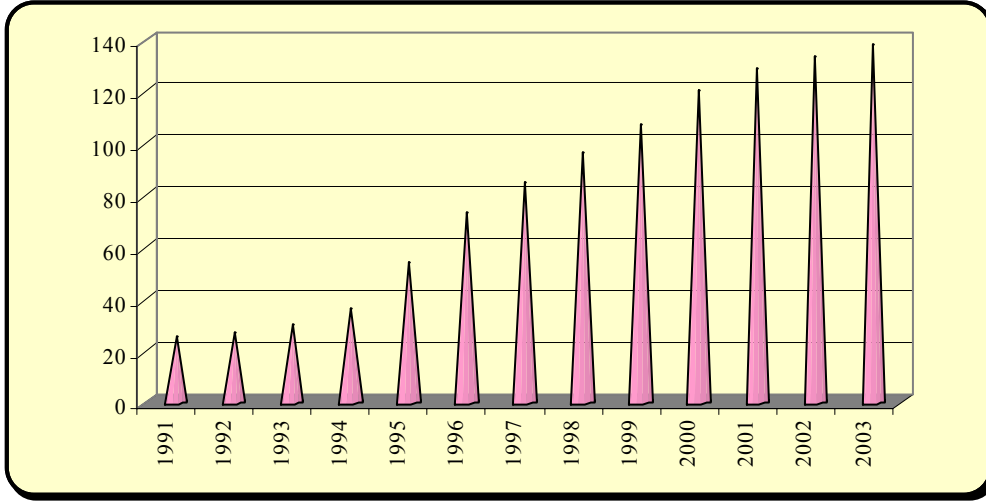
ويبلغ رأسمال البرنامج 500 مليون دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن إجمالي حقوق المساهمين بنهاية السنة المالية 2003 قد بلغ حوالي 725 مليون دولار أمريكي. وقد حقق البرنامج أرباحاً مستمرة منذ بداية عمله، بلغ رصيدها التراكمي مع نهاية عام 2003 ما يقرب من 442 مليون دولار أمريكي. كما تم توزيع ما يزيد عن 200 مليون دولار أمريكي في إطار السياسة المعتمدة لتوزيع الأرباح على المساهمين.

ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية وتحقيق أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمُصدّر العربي. ويتركز نشاط البرنامج على توفير التمويل اللازم للمبادلات التجارية في الدول العربية، كما يقوم البرنامج أيضاً بإتاحة خدمات مكملة لنشاط التمويل وذلك بتوفير المعلومات حول التجارة العربية والترويج للسلع العربية.

ففيما يتعلق **بنشاط التمويل**، يقوم البرنامج بتوفير التمويل للصفقات التجارية للسلع العربية المنشأ وذلك من خلال الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج وهي البنوك والمؤسسات المالية التي تم اعتمادها من قبل السلطات النقدية في دولها للقيام بهذا الدور، حيث أنه لا يوجد للبرنامج فروع في الدول الأعضاء. ويبلغ عدد الوكالات الوطنية للبرنامج حالياً 151 وكالة وطنية معتمدة وذلك مع نهاية عام 2004. ويقوم البرنامج بتقديم تسهيلات لتمويل التجارة من خلال خطوط ائتمان يوفرها للوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه هذه الوكالات إلى التاجر العربي لتمويل صفقات التجارة العربية. ويقوم

البرنامج بتمويل الائتمان السابق للتصدير واللاحق للتصدير وائتمان المشتريين وائتمان الواردات.

الشكل رقم (2-11)
تطور عدد الوكالات الوطنية المعتمدة
لدى برنامج تمويل التجارة العربية (1991-2003)



المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية 2003.

هذا ويتميز تمويل البرنامج بالأسعار المناسبة والتي هي عبارة عن هوامش بسيطة علاوة على سعر الليبور (سعر الإقراض بين البنوك في سوق لندن). كما تتناسب فترات التمويل المتاحة مع طبيعة السلع الممولة، وتمتد حتى خمسة سنوات بالنسبة للسلع الرأسمالية والإنتاجية.

ويحرص البرنامج على تطوير نشاط التمويل، حيث يتبع سياسة مستمرة أساسها التفاعل مع المتغيرات والاحتياجات التي تبرز على الساحات القطرية والإقليمية والدولية، والعمل على أن يتسم نشاطه بالمرونة اللازمة للتكيف مع متطلبات المصدر العربي للمنافسة إقليمياً ودولياً.

وقد كانت المهمة التي تحددت للبرنامج في بداية عمله تقتصر على تنمية التجارة العربية البينية، ولذلك فقد اقتصر تمويل البرنامج حتى عام 2000 على تمويل الصفقات التجارية بين الدول العربية فقط. وتمشياً مع التطورات في مجال التجارة العالمية والحاجة إلى تطوير العمل اتخذ مجلس إدارة البرنامج وجمعيته العمومية في عام 2000 قراراً بالسماح للبرنامج بمواكبة هذه التطورات وتطوير خدماته بالصورة التي تدعم التجارة العربية وتساعد على تعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي. فبالإضافة إلى استمراره في التركيز على تمويل التجارة العربية البينية، تم فتح المجال أمام البرنامج لدعم التجارة العربية إلى دول غير عربية. هذا وتتوفر لمعظم دول العالم مؤسسات تمويل لصادراتها في الوقت الذي كانت الصادرات العربية تقتقد إلى الدعم والتمويل اللازم بالشكل المطلوب عند الحاجة إلى تسويق منتجاتها إلى أسواق العالم. لذلك تم إضافة تمويل الصادرات من السلع العربية إلى دول غير عربية ضمن عمل البرنامج.

كما قام البرنامج مؤخراً، واستمراراً لسياسة التطوير بتوسيع نطاق العمل وإتاحة قنوات تمويلية جديدة بالإضافة إلى إعادة التمويل من خلال الوكالات الوطنية. فقد أدخل البرنامج ضمن عمله خدمة تمويل الواردات من السلع غير العربية من السلع الرأسمالية والآلات والمعدات اللازمة لمشاريع الاستثمار والتنمية. كما قام البرنامج بإيجاد نافذة تمويل جديدة يستطيع من خلالها المساهمة مع الوكالات الوطنية في المخاطر المباشرة للتعامل لكي يتحقق للتاجر العربي فرصاً إضافية للاستفادة من موارد البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تنويع أدوات التمويل المستخدمة حيث يجري حالياً الاستعداد لبدء العمل في مجالات خصم مستندات التصدير (Forfaiting) وإيجاد الأسلوب المناسب للبرنامج للمساهمة في تعزيز الاعتمادات المستندية. ويتجه البرنامج حالياً أيضاً نحو توفير آلية لتمويل تجارة الخدمات حيث أن عمل البرنامج الحالي وفقاً لما أجازته نظامه الأساسي عند التأسيس هو تمويل التجارة من السلع والخدمات المصاحبة لها فقط. ونظراً لما تمثله تجارة الخدمات من أهمية كبرى بالنسبة للدول العربية فإن توسيع نطاق عمل البرنامج في هذا الاتجاه سوف يساهم بصورة كبيرة في تعظيم الاستفادة من موارده وخدماته.

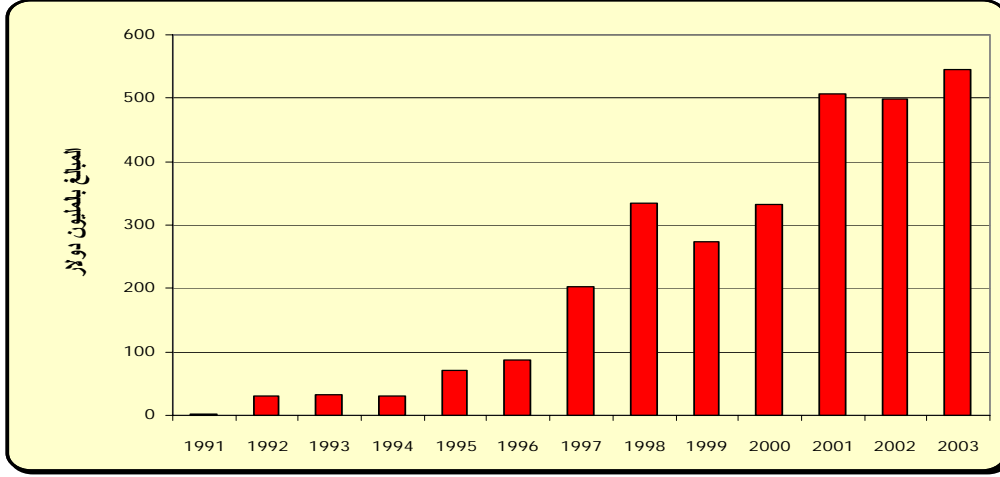
هذا وبالنسبة لمجموع النشاط التراكمي للبرنامج حتى نهاية عام 2003، فقد بلغت قيمة طلبات إعادة التمويل حوالي 3823 مليون دولار، لصفقات تجارية قيمتها 4797 مليون دولار. وقد

وافق البرنامج على إعادة تمويل ما قيمته حوالي 3415 مليون دولار. كما تم التوقيع على 310 اتفاقية خط ائتمان بلغت قيمتها الإجمالية 3041 مليون دولار. وقد تم سحب 2950 مليون دولار وتسديد 2609 مليون دولار.

وشهد نشاط البرنامج تطوراً تدريجياً في بدايات العمل ثم بدأ في الانطلاق بصورة ملحوظة في المراحل اللاحقة. فقد حقق البرنامج في السنوات الخمس الأخيرة طفرة في حجم النشاط حيث بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الذي وفره خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2003، حوالي 2,222 مليون دولار. ويمثل هذا التمويل حوالي 65 في المائة من إجمالي حجم التمويل الذي أتاحه البرنامج منذ بداية العمل وحتى نهاية عام 2003 والبالغ كما سبقت الإشارة 3,415 مليون دولار أمريكي. ولا شك أنه يمكن اعتبار المراحل الأولى من عمر البرنامج مراحل استكشاف لطبيعة واحتياجات الأسواق التي أوكل إليه العمل وفي إطار المنهجية التي اعتمدت لأسلوب عمله عند التأسيس. ومع الوقت بدأ البرنامج بأخذ زمام المبادرة ويطور من نشاطه تلبية لمتطلبات الأسواق والمتعاملين. كما شرع البرنامج كذلك في توسيع التغطية الجغرافية لأسواق التجارة العربية من خلال زيادة عدد الوكالات الوطنية المعتمدة، والجدير بالذكر أن البرنامج قد بدأ العمل من خلال 18 وكالة وطنية تم تعيينها بواسطة السلطات النقدية في الدول العربية. وتضم شبكة الوكالات الوطنية للبرنامج حالياً - كما سبقت الإشارة - 151 وكالة وطنية. وتوضح الأشكال البيانية التالية تطور نشاط التمويل للبرنامج منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2003.

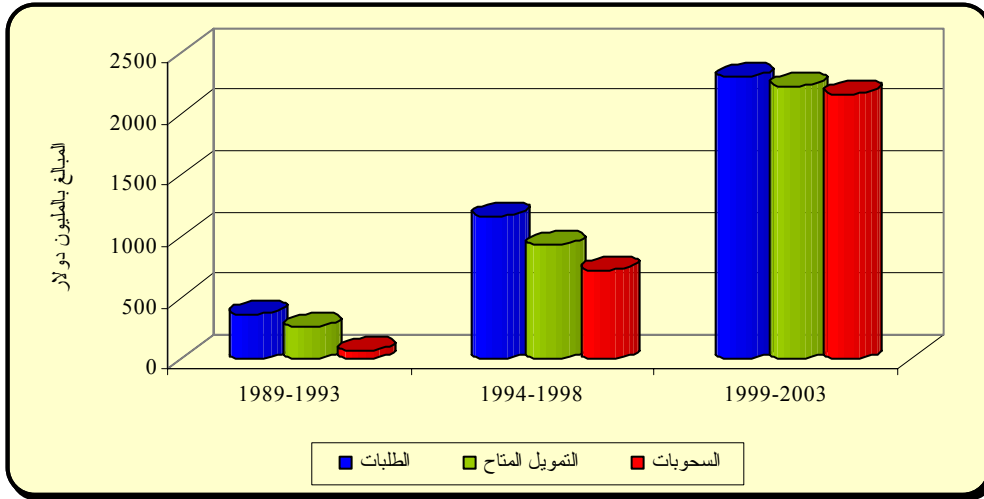
وبالإضافة إلى نشاط تمويل التجارة فإن البرنامج يقدم خدمات تجارية أخرى، أهمها **نشاط معلومات التجارة**. فقد قام البرنامج في إطار مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبالتعاون الفني مع مركز التجارة الدولية (ITC) بإنشاء شبكة معلومات التجارة العربية بهدف توفير المعلومات الآنية والموثوقة للمتعاملين والمهتمين في قطاع التجارة والأعمال بالدول العربية. ومع نهاية العام 2000، استكمل البرنامج بناء الشبكة وأصبح الجهة الوحيدة المسؤولة عن إدارتها ودعمها وإيصال خدماتها إلى كافة المهتمين والمتعاملين بالتجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية. وتتمثل أهم خدمات شبكة معلومات التجارة العربية بتوفير المعلومات عن الأسواق العربية بجانب فرص المتاجرة وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدريين ومستوردين ومصنعين بالإضافة إلى خدمات معلوماتية متفرقة. ويؤمن البرنامج خدمات الشبكة من خلال موقعه على شبكة الإنترنت.

الشكل رقم (2-12)
مؤشرات نشاط التمويل
قيمة السحوبات من خطوط الائتمان لبرنامج تمويل التجارة العربية (1991-2003)



المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لعام 2003.

الشكل رقم (2-13)
التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية
(1989-2003)



المصدر: التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية.

وقد قام البرنامج بإنشاء شبكة معلومات التجارة العربية بشكل تدريجي وعلى مراحل. ففي نهاية عام 1995 تم ربط 5 دول عربية بالمركز الرئيسي للشبكة في مقر البرنامج. وبنهاية عام 2000 تم استكمال ربط 33 نقطة ارتباط في 19 دولة عربية، الأمر الذي أتاح إيصال خدمات الشبكة إلى جميع المستفيدين والمهتمين في الدول العربية. وتتضمن قواعد بيانات الشبكة معلومات عن حوالي 11,000 شركة ومؤسسة عربية تعمل في مجال الاستيراد والتصدير والتصنيع بالإضافة إلى معلومات خاصة عن أسواق 17 دولة عربية فضلاً عن قيام البرنامج بالرد على ما يقارب 8000 استفسار حول التجارة العربية وتوزيع 600 فرصة تجارية على مؤسسات وشركات عربية مهتمة.

والخدمة الثانية التي يوفرها البرنامج **نشاط ترويج التجارة**، إذ بدأ البرنامج بتنفيذ نشاط الترويج في إطار مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبالتعاون الفني كذلك مع مركز التجارة الدولية (ITC) مع بداية العام 1998. ومنذ العام 2000 أصبح البرنامج الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا النشاط على المستوى الإقليمي للدول العربية. ويقوم البرنامج بتنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات محددة وواعدة. وتعتمد لقاءات المصدرين والمستوردين على إجراء مطابقة لاهتمامات الشركات المصدرة والمستوردة العاملة في قطاع معين، ومن ثم ترتيب لقاءات ثنائية لبحث إمكانية التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها بالإضافة إلى دراسة إمكانيات إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق، ويتم اختيار القطاعات التي تنظم لقاءات المصدرين والمستوردين فيها، بناء على تحليل التدفق التجاري بين الدول العربية وتقييم مسوحات العرض والطلب لمعرفة القطاعات الواعدة والقابلة للتنمية وزيادة التبادل التجاري فيها.

ومنذ بدء النشاط، قام البرنامج بتنفيذ 12 لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات مختلفة بالدول العربية. واستهدفت اللقاءات التي تم تنظيمها خلال الفترة السابقة ترويج التجارة في القطاعات التالية: قطاع النسيج، وقطاع الصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية، وقطاع الكيماويات والبتروكيماويات، ومواد البناء، وقطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي والأثاث وأخيراً قطاع البلاستيك. وحضر اللقاءات أكثر من 400 شركة ومؤسسة عربية حيث تم تنظيم حوالي 7,500 لقاء فيما بين المؤسسات التي شاركت في تلك اللقاءات الترويجية.

الجدول رقم (2-5)
تطور المؤشرات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
500	500	500	500	500	رأس المال المدفوع
725.3	722.3	721.9	710.2	680.4	إجمالي حقوق المساهمين
736.9	728.4	723.8	721.7	687.2	إجمالي الأصول
14.9	20.4	35.5	40	35.9	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية.

4- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية في عام 1975، كمؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتعود ملكية البنك لخمس وخمسين دولة إسلامية جميعها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتشمل الوظائف الأساسية للبنك الذي يقع مقره في مدينة جدة ويمتلك ثلاثة مكاتب إقليمية في كازاخستان وماليزيا والمغرب، على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات في الدول الأعضاء وتقديم القروض والتسهيلات التمويلية للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في هذه الدول، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الأعضاء في أشكال تسهيلات أخرى سعياً لدعم احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تشمل وظائفه على إنشاء صناديق خاصة لأغراض معينة في إطار خدمات الدول والمجتمعات الإسلامية. كذلك من وظائفه أيضاً المساهمة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجاري فيما بينها. ويحق للبنك في هذا الصدد، قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يحق له ممارسة كافة أشكال الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام هذه الشريعة.

وقد شهد البنك الإسلامية للتنمية تطوراً كبيراً على مدار السنوات والعقود الماضية ليتحول إلى مجموعة تضم إلى جانب البنك كل من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة المالية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. هذا بالإضافة إلى عدد من الصناديق التي تم إنشائها داخل البنك لتعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم بعض الخدمات للدول الأعضاء، مثل صندوق حصص الاستثمار، ومحفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، وصندوق البنية الأساسية، والهيئة العالمية للوقف. وفي هذا الإطار تبنى البنك مؤخراً خلال عام 2004 خطة استراتيجية لمجموعة البنك، أعاد من خلالها صياغة أهدافه، بحيث تم تحديد ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تتركز عليها جهود مجموعة البنك وهي:

- تعزيز الصناعة المالية الإسلامية.
- مكافحة الفقر.
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

ولتحقيق هذه الأهداف، تضمنت الاستراتيجية ستة مجالات تتمحور حولها عملية التغيير، وهي التنمية البشرية، والتنمية الزراعية، وتنمية البنى الأساسية، وتنمية التجارة البينية وتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى البحوث والتطوير في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية الإسلامية.

ويذكر في هذا الصدد، أن رأس المال المدفوع للبنك قد بلغ في نهاية العام المالي الهجري 1424 (2003-2004) حوالي 2711.3 مليون دينار إسلامي أي ما يعادل 4053.4 مليون دولار (69.5 في المائة منه يعود لمساهمات الدول العربية)، في حين أن رأس المال المكتتب به يبلغ 8100 مليون دينار إسلامي (12109 مليون دولار)، أما رأس المال المصرح فيبلغ 15000 مليون دينار (22425 مليون دولار). أما إجمالي حقوق المساهمين للبنك، فقد بلغ في نهاية العام الهجري 1224 نحو 4069.3 مليون دينار (6083.6 مليون دولار). ويذكر هنا أن صافي الدخل السنوي للبنك بلغ 70.9 مليون دينار كمتوسط سنوي عن السنوات المالية الخمس الأخيرة. أما إجمالي أصول البنك، فقد بلغ في نهاية عام 1424 (2003-2004) حوالي 4519.2 مليون دينار (6756.2 مليون دولار).

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن رأسمال البنك كان قد تعرض للزيادة مرتين، الأولى في عام 1992 حيث تم رفع رأس المال المصرح به من ملياري دينار إلى 6 مليار دينار والمكتتب به إلى 4.1 مليار دينار. والثانية في عام 2001 حيث تم رفع المصرح به إلى 15 مليار دينار والمكتتب به إلى 8.1 مليار دينار. والدينار الإسلامي يعادل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

وتتوزع أنشطة البنك الإسلامي للتنمية على أربعة محاور أو مجالات رئيسية وهي العمليات العادية للبنك المتمثلة في تمويل المشروعات وعمليات المساعدة الفنية، وعمليات تمويل التجارة، وعمليات صندوق الوقف (عمليات المعونة الخاصة)، وأخيراً العمليات والأنشطة لمختلف برامج ومؤسسات البنك الأخرى. وحتى نهاية العام المالي الهجري 1424 (2003-2004)، بلغ المجموع التراكمي للتمويلات التي اعتمدها جميع نوافذ البنك حوالي 38.84 مليار دولار، ينخفض إلى حوالي 34.24 مليار دولار بعد استبعاد العمليات الملغاة (المجموع التراكمي الصافي). وتتوزع هذه التمويلات بين حوالي 36.9 في المائة (12.6 مليار دولار) لتمويل المشروعات والمساعدة الفنية (شاملة أيضاً عمليات تمويل المشروعات التي تقوم بها مؤسسات البنك الأخرى مثل صندوق حصص الاستثمار ومحفظة البنوك الإسلامية والمؤسسات الإسلامية لتنمية القطاع الخاص)، وبين حوالي 61.4 في المائة (21.0 مليار دولار)، حصة عمليات تمويل التجارة (شاملة عمليات تمويل التجارة في إطار برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) أما الباقي والبالغ نحو 1.7 في المائة فهو لعمليات صندوق الوقف (المعونة الخاصة).

والجدير ذكره أن حصة الدول العربية من إجمالي التمويلات والعمليات التي قدمتها مجموعة البنك الإسلامي تبلغ نحو 15.7 مليار دولار، أي ما يمثل 40.4 في المائة في المجموع التراكمي للتمويلات المعتمدة. ويبين الجدول رقم (2-6) تطور التمويلات المعتمدة بحسب أنواع العمليات التمويلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالعمليات العادية للبنك التي كما سبقت الإشارة تتكون من عمليات تمويل المشاريع والمساعدة الفنية، فإن صيغ التمويل المستخدمة هي الإجارة، والمشاركة في رأس المال، والاستصناع، والمشاركة في الأرباح، وخطوط التمويل، وهي جميعها من صيغ التمويل قصير أو متوسط الأجل. يضاف إلى هذه الصيغ، التمويل بالفروض والتمويل عن طريق المساعدة الفنية وهي من صيغ التمويل طويل الأجل. ويبين الإطار التالي رقم (2-4) تعريف بهذه الصيغ التمويلية.

**الإطار رقم (2-4)
صيغ التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية**

القروض: وهي ذات طابع ميسر وتختلف عن القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل متعددة الأطراف الأخرى، فالبنك يسترد مصاريفه الإدارية المتعلقة بتقديم القرض عن طريق فرض رسم خدمة يحتسب على أساس المصاريف الفعلية لإدارة التمويل بواسطة القرض إلى فئتين: القروض العادية، والقروض المتعلقة بالدول الأعضاء الأقل نمواً.

المساهمة في رأس المال: يقوم البنك عن طريق هذه الصيغة بالمساهمة في رؤوس أموال مختلف الشركات. وتتم هذه المشاركة عن طريق شكلين، مساهمة مباشرة أو مساهمة عن طريق خطوط التمويل المقدمة إلى المؤسسات الوطنية للتنمية. وفي كلتا الحالتين، لا تتجاوز مساهمة البنك ثلث رأسمال المشروع الواحد.

الإجارة: الإجارة صيغة متوسطة الأجل، يقوم البنك بموجبها بشراء الماكينات أو المعدات، ثم ينقل حق استخدامها إلى المستفيد فترة زمنية محددة، يحتفظ البنك خلالها بملكية هذه الأصول.

البيع لأجل: يقتضى هذه الصيغة يشتري البنك الأصول ويبيعها إلى المستفيد بسعر أعلى، ويتم السداد على أقساط. وعلى عكس الإجارة، تنتقل ملكية الأصول إلى المشتري عند التسليم.

المشاركة في الأرباح: هذه الصيغة تشبه تمويل المشاريع المشتركة. ويقوم البنك، بالاشتراك مع ممولين آخرين، بتعبئة الموارد لإنشاء مشروع مشترك. ويكون الربح المتحقق (أو الخسارة) لكل طرف متناسباً مع حصته في تمويل المشروع.

الاستصناع: الاستصناع صيغة بسيطة من صيغ التمويل. وهو عقد للتصنيع (أو للإنشاء) حيث يتفق المصنع (البائع) على أن يقوم بتوفير السلع للمشتري وفقاً للمواصفات المحددة المتفق عليها، بعد أن تم تصنيعها / إنشاؤها وفقاً للمواصفات المحددة ويؤمن متفق عليه.

المساعدة الفنية: هذه الصيغة من صيغ التمويل تتسم بطبيعة ميسرة. حيث يتم تقديم المساعدة الفنية في شكل قرض أو منحة تجمع بينهما لإجراء دراسات جدوى، وتصميمات مفصلة، وإعداد وثائق للمناقصات، وكذا خدمات الإشراف على المشاريع.

خطوط التمويل: تقدم هذه الخطوط من خلال المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة قطاع الخاص. ويعتبر البنك أن هذه المشاريع الممولة من خط على مستوى الدولة المعنية بمثابة "مشاريع فرعية". ويقدم التمويل لهذه المشاريع الفرعية إما بطريق الإجارة أو بطريق البيع لأجل.

الجدول رقم (2-6)
تطور النشاط التمويلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
خلال السنوات الأخيرة

(مليون دينار إسلامي)

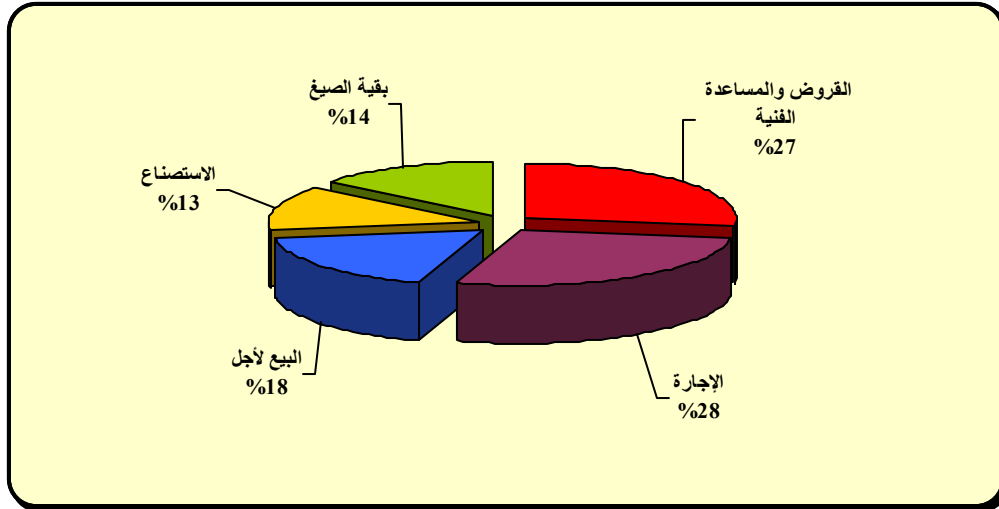
المجموع التراكمي منذ بدء النشاط		1424		1423		1422		1421		
		2004-2003		2003-2002		2002-2001		2001-2000		
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
9561.1	1282	1334.5	142	1021.4	108	890.4	103	710.5	97	عمليات تمويل المشروعات من البنك والمؤسسات والصناديق التابعة
132.3	432	8.1	24	7.7	29	8.8	39	10.4	28	المساعدة الفنية
16039	1669	1440.6	133	1398.2	117	1253	94	1185.3	101	عمليات تمويل التجارة للبنك والمؤسسات والصناديق التابعة
450.8	1017	16.7	45	9.3	38	11.2	54	11.6	47	عمليات المعونة الخاصة (صنوق الوقف)
29606.6	4967	2799.9	344	2534	292	2272.7	290	1917.8	273	مجموع العمليات المعتمدة

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

ويذكر في هذا الصدد، أن صافي المجموع التراكمي لتمويل العمليات العادية هذه بلغ حوالي 7617.9 مليون دينار إسلامي (9996.4 مليون دولار) وذلك حتى نهاية العام الهجري 1424 (2003-2004). وتصل حصة عمليات الإجارة في صيغ التمويل المقدمة خلال هذه الفترة إلى حوالي 27.6 في المائة. يليها عمليات القروض بنحو 26.7 في المائة، فالبيع لأجل بنحو 18.3 في المائة، ثم عمليات الاستصناع بنحو 13.2 في المائة. إلا أن هذه الحصص تخفي تغيراً في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث حظيت عمليات الاستصناع بنحو 43 في المائة من العمليات العادية المقدمة، في حين كانت حصة عمليات القروض والمساعدة الفنية نحو 29 في المائة، ثم عمليات الإجارة بنحو 17 في المائة، فالبيع لأجل بنحو 10 في المائة.

الشكل رقم (2-14)

توزيع تمويلات البنك الإسلامي للتنمية حسب صيغة التمويل خلال الفترة (1976-2003)



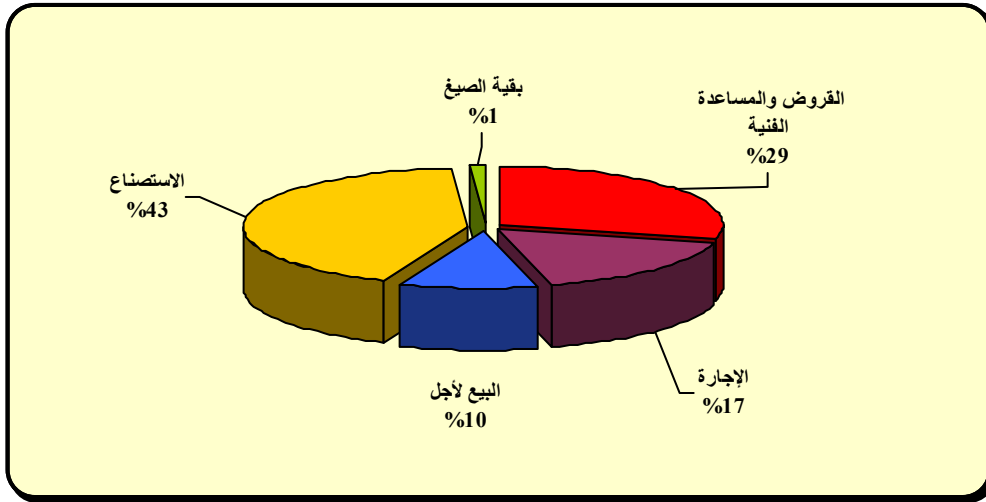
المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

أما من حيث التوزيع القطاعي لعمليات التمويل العادية، فقد كان بمعدل 29 في المائة للمرافق العامة و23 في المائة للقطاعات الاجتماعية و18 في المائة للنقل والاتصالات و15 في المائة للزراعة و8 في المائة للصناعة و7 في المائة للقطاعات الأخرى.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن المجموع التراكمي للتمويل المعتمد في إطار العمليات العادية للدول الأعضاء الأقل نمواً قد بلغ حوالي 2533.8 مليون دولار (نحو 20 في المائة من إجمالي التمويل المعتمد للعمليات العادية)، معظمه جاء على شكل تمويل ميسر. ويذكر في هذا الصدد، أن البنك كان قد أنشئ في عام 1992 "الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً، كنافذة خاصة لمساعدة هذه الدول. ويتم في إطار هذه النافذة منح القروض من هذا الحساب لفترة أقصاها 30 عاماً تتضمن فترة سماح 10 أعوام، ورسوم خدمة لا تتجاوز 0.75 في المائة.

الشكل رقم (2-15)

توزيع تمويلات البنك الإسلامي للتنمية حسب صيغ التمويل خلال السنوات الثلاث الأخيرة



المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

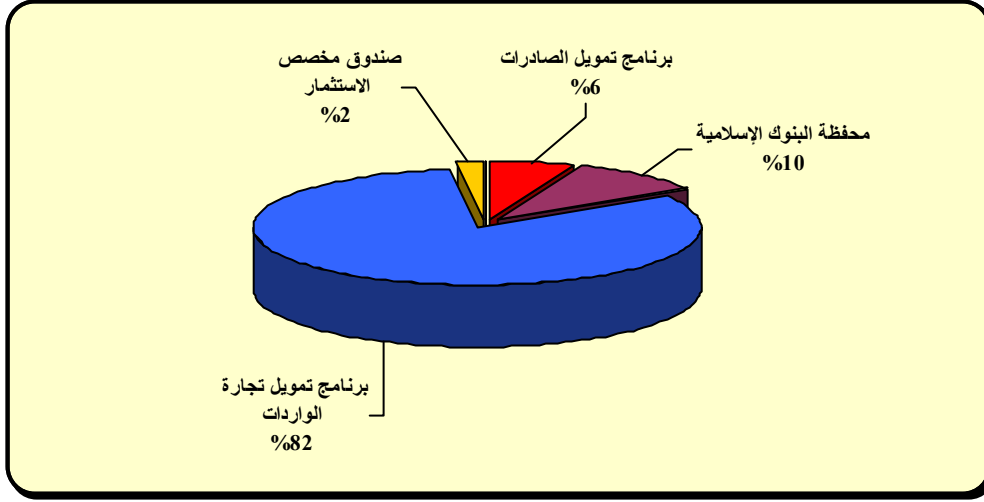
أما النشاط الثاني للبنك والمتمثل في عمليات تمويل التجارة، فإن هذه العمليات بدأت بغرض توفير وسيلة لاستثمار أرصدة البنك الفائضة التي لا تدعو الحاجة إليها بصفة فورية لتمويل المشاريع. وتنفذ عمليات تمويل التجارة بشكل أساسي من خلال برنامج تمويل الواردات

وبرنامج تمويل الصادرات، علماً بأن المؤسسات الأخرى التابعة لمجموعة البنك وهي محفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار تسهم - كما سبقت الإشارة - في تمويل عمليات التجارة. وكذلك يدير البنك، بالتعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامجاً خاصاً يهدف إلى تمويل الصادرات من الدول العربية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي ليست أعضاء في جامعة الدول العربية.

ويقوم برنامج تمويل الواردات الذي بدأ البنك بتنفيذه في عام 1977 على توفير التمويل قصير الأجل اللازم لاستيراد السلع ذات الطابع التنموي التي تحتاجها الدول الأعضاء. وتتم عمليات هذا البرنامج على أساس المرابحة. أما برنامج تمويل الصادرات الذي بدأ البنك بتنفيذه في عام 1987 وله ميزانيته وموارده المنفصلة، فإنه يهدف إلى تشجيع الصادرات من الدول الأعضاء إلى الدول الأعضاء وغير الأعضاء الأخرى من خلال تمويل قصير أو طويل الأجل. وكانت فترة السداد الأصلية بموجب هذا البرنامج تتراوح بين 6 أشهر و60 شهراً (حسب نوع السلعة المصدرة) تم تمديدها في عام 1997 لتصل إلى 120 شهر للسلع الرأسمالية.

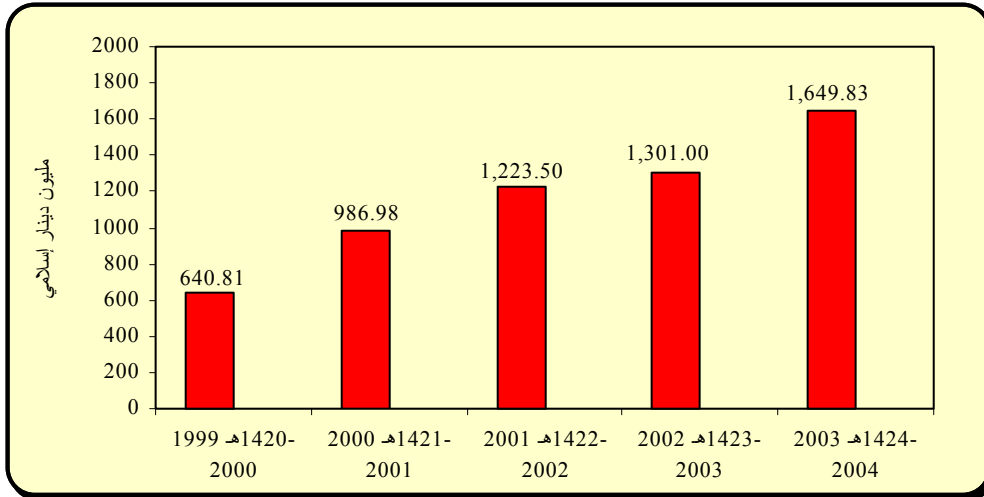
وقد بلغ المجموع التراكمي الصافي للمبالغ المعتمدة لعمليات تمويل التجارة منذ بدء هذه العمليات حتى نهاية العام الهجري 1424 (2003-2004) حوالي 20.74 مليار دولار. وتتوزع هذه العمليات بين 16.81 مليار دولار عمليات برنامج تمويل الواردات (82 في المائة)، و1.23 مليار دولار عمليات برنامج تمويل الصادرات (6 في المائة)، و2.18 مليار دولار عمليات تمويل التجارة الخاصة بمحفظة البنوك الإسلامية ونحو نصف مليار دولار عمليات تمويل التجارة الخاصة بصندوق حصص الاستثمار. ومن الأهمية أن نشير أن قرابة نصف عمليات تمويل الواردات كانت لاستيراد النفط الخام ومنتجات النفط المكررة والبتروكيماويات (نحو 47 في المائة) في حين حازت السلع الصناعية الوسيطة على نحو 25 في المائة من عمليات تمويل الواردات.

الشكل رقم (2-16)
توزيع عمليات تمويل التجارة للبنك الإسلامي للتنمية حسب نوع البرنامج
خلال الفترة (1976-2003)



المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

الشكل رقم (2-17)
تطور عمليات تمويل الواردات للبنك الإسلامي للتنمية
خلال السنوات الخمس الأخيرة



المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

أما النشاط الثالث في أنشطة البنك يتمثل في عمليات صندوق الوقف الذي تتعلق عملياته في الموافقة على التمويل في شكل منح. وقد أنشئ هذا الصندوق في عام 1979 لتقديم مختلف أنواع المعونة إلى المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وكذلك المنح الدراسية (في الدول الأعضاء وغير الأعضاء)، والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والزلازل (في الدول الأعضاء وغير الأعضاء). وتتصب المنح أساساً على برنامج المعونة الخاصة (يركز على قطاعي التعليم والصحة)، وبرامج المنح الدراسية، وبرنامج التعاون الفني، والحساب الخاص بالدول الأعضاء الأقل نمواً، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. وقد بلغ إجمالي ما اعتمده البنك في إطار برنامج المعونة الخاصة حتى نهاية العام الهجري 1424 (2003-2004) حوالي 565 مليون دولار، ثلثها في الدول الأعضاء.

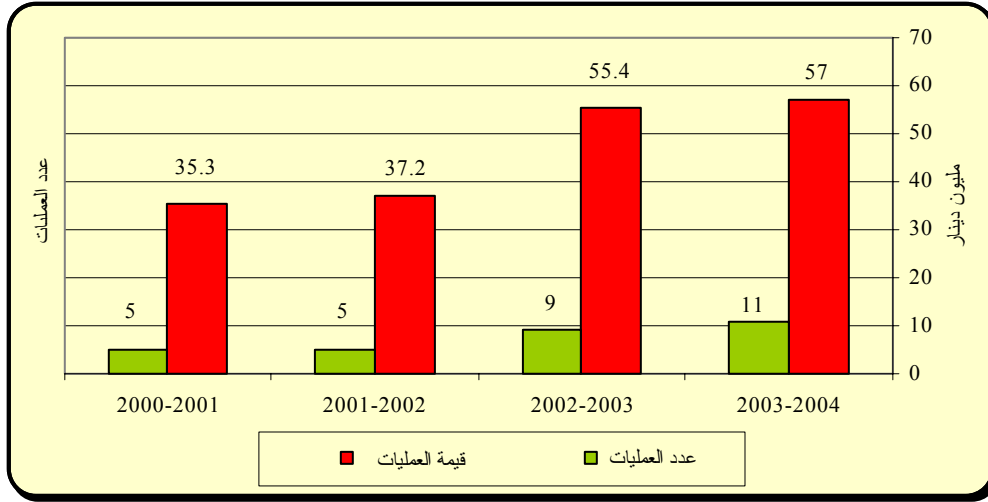
وبالإضافة إلى الأنشطة السابقة الثلاثة وهي العمليات العادية (تمويل المشاريع) وعمليات تمويل التجارة وعمليات صندوق الوقف، فإن البنك وكما سبق ذكره، أنشأ عدة مؤسسات وصناديق لتطوير أساليب عمله في خدمة الدول الأعضاء، يبلغ عددها حالياً 11 مؤسسة وصندوق، بعضها مستقل داخل البنك، تشكل معاً مجموعة البنك الإسلامي. وأبرز هذه المؤسسات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، بالإضافة إلى محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية وصندوق حصص الاستثمار، وصندوق البنية الأساسية.

وتهدف المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التي تم إنشائها في عام 1999 كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامية للتنمية، إلى التعرف على الفرص الاستثمارية في القطاع الخاص التي يمكنها دفع عجلة النمو، وتوفير خدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوسيع فرص وصول شركات القطاع الخاص إلى أسواق رأس المال الإسلامية. ويبلغ رأس المال المصرح به لهذه المؤسسة مليار دولار أمريكي، ورأس المال المطروح للاكتتاب 500 مليون دولار، تم دفع نحو 263.4 مليون دولار منه حتى الآن. ويساهم البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 50 في المائة من رأس المال المكتتب به، والدول الأعضاء فيه بنحو 30 في المائة. وتقدم المؤسسة لعملائها مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل التمويل المباشر، وإدارة الأصول، وترتيبات التمويل الخاص، والخدمات الاستشارية. وتستخدم المؤسسة صيغ التمويل

الإسلامية سابقة الذكر مثل المساهمة في رأس المال والتمويل المحدد المدة (الإجارة والاستصناع والبيع لأجل)، والتمويل المنتهي بالمساهمة في رأس المال.

ولقد بلغ مجموع التمويل الذي قدمته المؤسسة منذ بدء أعمالها حتى نهاية العام (2003-2004) نحو 185 مليون دولار، وذلك بحوالي 30 عملية تمويل. وتستحوذ عمليات الإجارة على 39 في المائة من هذه العمليات، تليها عمليات المساهمة بنحو 25 في المائة، ثم البيع لأجل في المائة، فخطوط التمويل بنحو 9 في المائة.

الشكل رقم (2-18)
تطورات عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
خلال السنوات الأربع الأخيرة



المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

وتهدف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، التي تم إنشاؤها في عام 1994 إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية وتدفقات الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويبلغ رأسمالها المصرح به 100 مليون دينار إسلامي (149 مليون دولار).

وتقدم هذه المؤسسة التي يصل عدد الدول الأعضاء فيها حالياً إلى 35 دولة، ثلاثة أنواع من الخدمات التالية:

- تأمين ائتمان الصادرات لتغطية مخاطر عدم السداد فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين الأعضاء (تقدمه المؤسسة منذ عام 1995).
- تأمين الاستثمار ضد المخاطر القطرية في إطار الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء (تقدمه المؤسسة منذ عام 1998).
- إعادة تأمين العمليات المغطاة بواسطة وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء، (تقدمه المؤسسة منذ عام 2001).

وبالإضافة إلى ذلك يمكن لهذه المؤسسة إصدار وثائق التأمين للاعتمادات المستندية.

وتوفر المؤسسة خدمات تأمين الائتمان والتأمين من المخاطر القطرية إلى المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء كوسيلة لتعزيز الائتمان وتخفيف المخاطر. وقد بلغ العدد الإجمالي لبوالص أو وثائق التأمين السارية المفعول 76 وثيقة وذلك مع نهاية عام (2003-2004). وتقدر قيمة الالتزامات التي وافقت عليها المؤسسة بنحو 300 مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تتجه في إطار الاستراتيجية التي تم تبنيها خلال عام 2004 المشار إليها، إلى التحول نحو التسويق غير المباشر تقوم بموجبها بدور موزع جملة للخدمات التأمينية مع ترك البيع المباشر لوكالات تأمين الصادرات في الدول الأعضاء. كما تسعى في إطار هذه الاستراتيجية لتطوير منتجات جديدة لتواكب احتياجات السوق. وبالإضافة إلى هاتين المؤسستين، فإن من المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الذي أنشئ عام 1981، ويقوم بأنشطة البحوث والتدريب والمعلومات ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية المالية والمصرفية الإسلامية.

ويضاف إلى هذه المؤسسات الثلاث المستقلة عدداً من الصناديق داخل البنك، أهمها – كما سبقت الإشارة محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية وصندوق حصص الاستثمار، بالإضافة إلى صندوق البنية الأساسية. ويتضمن الإطار رقم (2-5) تعريف بهذه الصناديق.

الإطار رقم (5-2)

أهم صناديق البنك الإسلامي للتنمية

• **محفظ البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية:** أنشئت هذه المحفظة في عام 1987 بمشاركة عدد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بغرض تشجيع التجارة والتنمية في الدول الأعضاء. وتهدف هذه المحفظة إلى دعم الاستثمار والتجارة بين هذه الدول، والتمهيد لتطوير سوق مالية إسلامية. وحدد العمر المبدئي لهذه المحفظة بخمسة وعشرين عاماً، قابلة للتمديد. ويبلغ الرأس الثابت المدفوع لهذه المحفظة 100 مليون دولار، ورأس لها المتغير 280 مليون دولار. كما يحق لها بالإضافة إلى ذلك الاستفادة من وديعة خاصة من البنك الإسلامي بمبلغ 300 مليون دولار. ويبلغ عدد المساهمين 20 مؤسسة مالية مصرفية.

وتوفر المحفظة التمويل قصير الأجل بالمرابحة لتمويل عمليات التجارة، كما تقدم عمليات التمويل متوسطة وطويلة الأجل حتى البيع لأجل والإجارة والاستصناع، لمدة يمكن أن يصل إلى 12 عاماً مع فترة سماح 3 أعوام. ويذكر هنا أن أصول المحفظة وخصومها منفصلة من أصول وخصوم البنك الإسلامي.

وتوجاه المحفظة تمويلها بصورة رئيسية للقطاع الخاص، ولكنها لا تقتصر عليه وحده. وبنهاية عام 2004، وصل إجمالي المبالغ المعتمدة نحو 3.39 مليار دولار لحوالي 214 عملية تمويل، أكثر من نصفه لعمليات تمويل التجارة.

• **صندوق حصص الاستثمار:** أنشئ هذا الصندوق في عام (1984) ليكون نافذة للبنك لتمويل القطاع الخاص. ويقوم الصندوق بتعبئة الموارد للبنك ويوفر فرص الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد ازدادت موارد الصندوق من 155 إلى 325 مليون دولار، ساهم فيها 27 مؤسسة مستثمرة من 11 دولة. والصندوق مدرج في سوق البحرين للأوراق المالية منذ 1997، مما يعزز من سيولته. ويقوم الصندوق بتمويله من خلال عددهم، صيغ التمويل سابقة الذكر. وتتفاوت فترات السداد باختلاف صيغة التمويل، إذ تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط أو طويل الأجل، وبين 6 إلى 24 شهر للتمويل قصير الأجل. وبلغ إجمالي التمويل الذي قدمه هذا الصندوق منذ تأسيسه حوالي 1288.6 مليون دولار.

الجدول رقم (7-2)

تطور المؤشرات المالية للبنك الإسلامي للتنمية
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دينار إسلامي)

1424	1423	1422	1421	1420	
2711.3	2677.4	2625.3	2574	2489.3	رأس المال المدفوع
4069.3	3898.9	3772.7	3648.6	3494.7	إجمالي حقوق المساهمين
4519.2	4120.9	3968.4	3849.3	3572.5	إجمالي الأصول
58.6	73.4	72.9	77.6	72.2	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية (سنوات هجرية).

5- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

أنشئ صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976 من قبل الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، بهدف تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في الأوبك (12 دولة، منها 7 دول عربية) وسائر البلدان النامية الأخرى من جهة، وتقديم المساعدة من جهة أخرى وبشكل خاص إلى البلدان الفقيرة منخفضة الدخل لمساعدتها في سعيها نحو التقدم الاقتصادي الاجتماعي.

ويسعى صندوق الأوبك الذي يقع مقره في مدينة فيينا، إلى تحقيق مهامه عبر مجموعة من الوسائل أهمها:

- تقديم المساعدات المالية بشروط ميسرة في شكل قروض للمشاريع والبرامج التنموية ولدعم موازين المدفوعات.
- المساعدة في تمويل أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية.
- تقديم المساعدات التقنية، والمعونات الغذائية، والأبحاث والأنشطة المماثلة، والإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ.
- الإسهام في موارد المؤسسات التنموية الأخرى التي يعود نفعها على البلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم صندوق الأوبك للتنمية الدولية بلعب دور المنسق للمبادرات متعددة الأطراف التي تقوم بها الأوبك في مجال التعاون المالي بين البلدان النامية.

وتستفيد من حيث المبدأ جميع البلدان النامية (دون الدول الأعضاء في الأوبك) من قروض ومساعدة الصندوق، إلا أن البلدان الفقيرة والأقل نمواً تحظى بأولوية في هذا الصدد. وقد استفاد من تسهيلات ومساعدات صندوق الأوبك حوالي 111 دولة من مختلف القارات، بينها ثلاث عشرة دولة عربية.

وتتكون الموارد المالية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي أنشئ في الأصل على شكل حساب دولي تشترك في ملكيته البلدان التي تساهم فيه وتحول في عام 1980 ليصبح وكالة إنمائية دولية دائمة، من مساهمات البلدان الأعضاء في الأوبك ومن المبالغ المدفوعة إليه

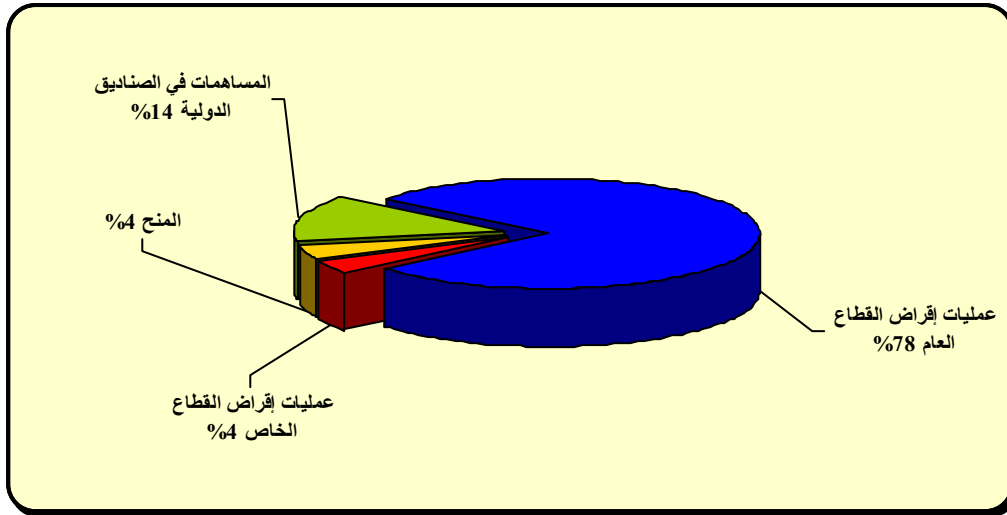
سداداً للقروض بالإضافة إلى الإيرادات المتجمعة العائدة من استثمارات الصندوق وقروضه. وقد بدأت عمليات الصندوق بمساهمات أولية قدرها 800 مليون دولار، جددت عدة مرات، وازدادت هذه المساهمات بالإيرادات المتجمعة لتصل إلى حوالي 3435.1 مليون دولار مع نهاية عام 2003. وبلغ إجمالي المدفوع من هذه المساهمات 2920.4 مليون دولار في نهاية العام نفسه. وتصل حصة الدول العربية الأعضاء في "الأوبك" من إجمالي هذه المساهمات المدفوعة حوالي 1992.1 مليون دولار، أي ما يمثل أكثر من ثلثي إجمالي هذه المساهمات (68.2 في المائة)، أكثر من نصفها يعود لمساهمة المملكة العربية السعودية (1021.7 مليون دولار). أما إجمالي حقوق المساهمين، فيبلغ حوالي 4894.5 مليون دولار، وذلك مع نهاية عام 2002 (آخر البيانات المتاحة).

وتتوزع عمليات صندوق الأوبك للتنمية بين عمليات إقراض القطاع العام، وعمليات تمويل القطاع الخاص، والمنح والمساعدات المقدمة بما في ذلك الحسابات الخاصة، بالإضافة إلى مساهمة صندوق الأوبك في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) وصندوق الائتمان التابع لصندوق النقد الدولي. ويذكر في هذا الإطار، أن تمويلات صندوق الأوبك للتنمية ارتكزت في السنوات الأولى على تقديم القروض لدعم موازين المدفوعات، إلا أن هذا التركيز تحول تدريجياً إلى تمويل المشاريع وقروض البرامج الإنمائية، مع الاهتمام بشكل خاص بتمويل التنمية الاجتماعية. كما أحدث صندوق الأوبك في عام 1998 تسهيلاً خاصاً لتوفير التمويل للقطاع الخاص بوجه بصورة رئيسية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدراسات المرتبطة بهذا الشأن.

وقد بلغ المجموع التراكمي لعمليات الإقراض والمساهمات المتعهد بها من قبل صندوق "الأوبك" حوالي 6895.9 مليون دولار في نهاية عام 2003 تشمل حوالي 981 قرصاً للقطاع العام، و47 عملية تمويل للقطاع الخاص بالإضافة إلى 699 عملية تمثل عمليات المنح والمساعدات المقدمة. ويتوزع هذا المجموع بين 5382.4 مليون دولار لعمليات إقراض القطاع العام (78.1 في المائة) وبين 238.1 مليون دولار لعمليات إقراض القطاع الخاص (3.5 في المائة) وبين 303.6 مليون دولار لعمليات وبرامج المنح (4.3 في المائة)، والباقي حوالي 971.8 مليون دولار تمثل مساهمات تتجدد متعهد بها من قبل صندوق الأوبك في الصناديق الدولية المشار إليها (14.1 في المائة).

ويذكر أن إجمالي السحوبات لمجموع هذه العمليات والمساهمات، قد بلغ حوالي 4588.1 مليون دولار في نهاية عام 2003 أي نحو 66.5 في المائة من إجمالي العمليات المتعهد بها.

الشكل رقم (2-19)
توزيع عمليات صندوق الأوبك للتنمية الدولية حسب نوعها
حتى نهاية عام 2003



المصدر: التقارير السنوية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بعمليات إقراض القطاع العام، بأن صندوق الأوبك يقدم ثلاثة أنواع مختلفة من القروض وهي:

- قروض المشاريع، التي تقدم لتنفيذ مشاريع إنمائية محددة (بما في ذلك خطوط انتمان لمصارف التنمية الوطنية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- قروض البرامج، والتي تغطي نطاق أوسع، إذ تستخدم لإعادة تأهيل قطاع معين، ومساعدة الدولة المستفيدة في الحصول على مستلزمات الإنتاج والمعدات وقطع الغيار

المرتبطة بذلك. ويتطلب هذا الأمر أن يتفق الصندوق مع الدولة المستفيدة على قائمة محددة بوضوح من السلع أو المعدات التي يتم شراؤها لهذا الغرض.

- قروض دعم موازين المدفوعات، والتي تستخدم بمرونة أكثر، إذ يشترط فقط أن توجه حصيلة القروض لاستيراد المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية أو السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج الزراعي.

وكما سبقت الإشارة، بلغ عدد القروض التي قدمها صندوق الأوبك منذ إنشائه إلى نهاية عام 2003 والموجهة لعمليات إقراض القطاع العام، نحو 981 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 5382.4 مليون دولار. وتتوزع هذه القروض بين 729 قرصاً بقيمة 4169.3 مليون دولار قروض المشاريع، وبين 185 قرصاً بقيمة 724.2 مليون دولار قروض دعم موازين المدفوعات، وبين 42 قرصاً بقيمة 314.8 مليون دولار قروض البرامج، بالإضافة إلى 25 قرصاً بقيمة 174 مليون دولار في إطار قروض المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المتقلة بالديون "الهيبيك".

الجدول رقم (2-8)

تطور عمليات الإقراض الملتمزم بها لصندوق الأوبك للتنمية الدولية خلال السنوات الأخيرة

(مليون دولار)

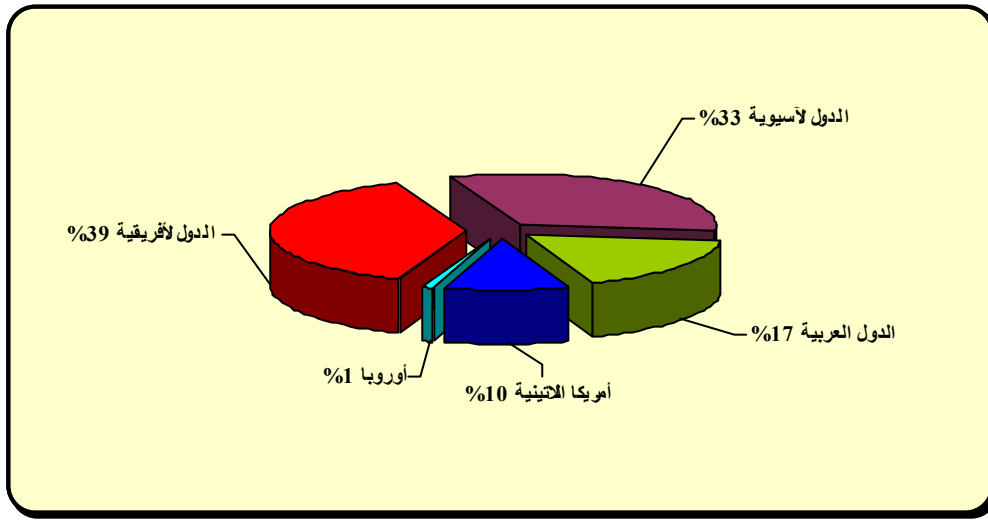
المجموع التراكمي منذ بدء النشاط حتى نهاية 2003	2003	2002	2001	2000	
5382.4	236.2	272.4	325.5	257.3	● عمليات إقراض القطاع العام
4169.3	216.7	254.2	273.9	193.4	- تمويل المشاريع
724.2	-	-	-	-	- دعم موازين المدفوعات
314.8	9.5	-	-	-	- تمويل البرامج
174	10.0	18.2	51.6	63.9	- تمويل مبادرة التسهيل
238.1	47.9	78.4	58.6	23.2	● عمليات إقراض القطاع الخاص
303.6	31.6	20.5	4.5	3.9	● برنامج المنح
971.8	-	-	-	-	● المساهمات في الصناديق الدولية
861.1	-	-	-	-	- "الإيفاد"
110.7	-	-	-	-	- صندوق الائتمان التابع لصندوق النقد الدولي
6895.9	315.8	371.3	388.6	284.4	● المجموع

المصدر: التقارير السنوية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

والجدير ذكره في هذا الصدد، أن حوالي 56.2 في المائة من مجموع قروض القطاع العام المتعهد بها قدم للبلدان الفقيرة الأقل نمواً، في حين كان نصيب الدول النامية الأخرى 43.8 في المائة من هذه القروض. وقد بلغت حصة الدول العربية المستفيدة (13 دولة) من قروض المشاريع، حوالي 723.8 مليون دولار، أي ما يمثل نحو 17.4 في المائة من إجمالي قروض المشاريع الملتمزم بها من قبل صندوق الأوبك والبالغ 4169.3 مليون دولار.

الشكل رقم (2-20)

التوزيع الجغرافي لقروض المشاريع لصندوق الأوبك للتنمية الدولية
حتى نهاية عام 2003



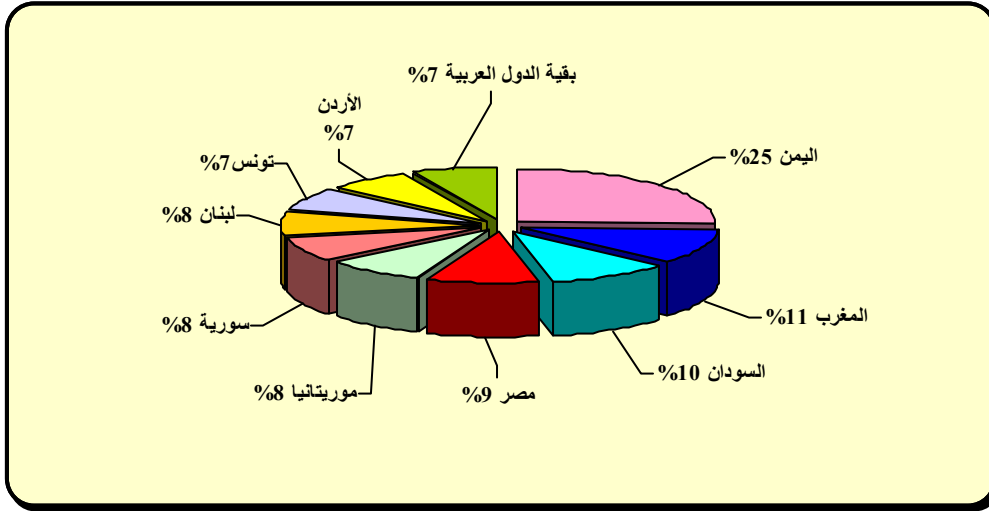
المصدر: التقرير السنوي لصندوق الأوبك للتنمية الدولية لعام 2003.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه القروض بين الدول العربية المستفيدة، تأتي اليمن في مقدمة هذه الدول، إذ بلغ إجمالي قروض المشاريع المقدمة لليمن حوالي 186.0 مليون دولار، تليها المغرب حوالي 79.6 مليون دولار فالسودان حوالي 72.3 مليون دولار، ثم مصر حوالي 46.8 مليون دولار، فموريتانيا وسورية ولبنان وتونس والأردن على التوالي.

أما حصة الدول العربية المستفيدة (سبع دول) من القروض المقدمة من صندوق الأوبك لدعم موازين المدفوعات، فقد بلغت 129.2 مليون دولار، أي ما يمثل نحو 17.8 في المائة من إجمالي قروض دعم موازين المدفوعات الملتزم بها والبالغ 724.2 مليون دولار. فيما بلغت حصة الدول العربية المستفيدة من قروض البرامج (ثلاث دول) حوالي 17.9 مليون دولار أي ما يمثل 5.7 في المائة من إجمالي قروض البرامج الملتزم بها والبالغ 314.8 مليون دولار. أما فيما يتعلق بعمليات الإعفاء من الديون في إطار مبادرة "الهيبيك"، فقد استفادت موريتانيا فقط باعتبارها الدولة العربية الوحيدة المؤهلة حالياً للاستفادة من هذه المبادرة، بقيمة إجمالية بلغت 11 مليون دولار. وبذلك يكون إجمالي حصة الدول العربية من جميع قروض وعمليات صندوق الأوبك في مجال إقراض القطاع العام، حوالي 881.9 مليون دولار، تمثل 16.4 في المائة من إجمالي عمليات إقراض القطاع العام الملتزم بها.

الشكل رقم (2-21)

توزيع قروض المشاريع المقدمة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية
للدول العربية حسب الدول



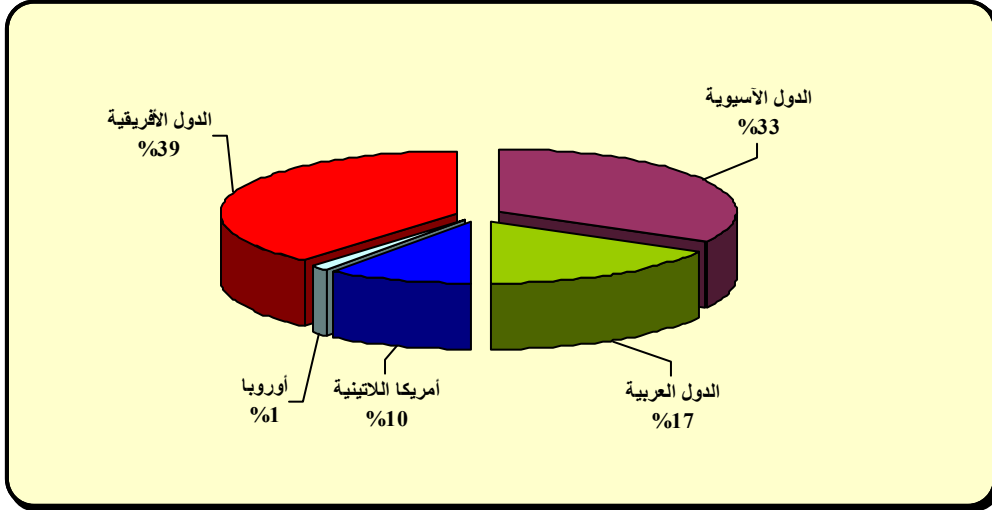
المصدر: التقرير السنوي لصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

أما فيما يخص عمليات إقراض القطاع الخاص، فكما سبقت الإشارة، أنشأ صندوق الأوبك في عام 1998 تسهيل منفصل يمتلك موارده الذاتية، موجه لتقديم الدعم المباشر للقطاع الخاص. ويهدف هذا التسهيل المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية عبر تشجيع نمو وتطور مؤسسات القطاع الخاص المنتجة في الدول النامية وبوجه خاص الدول الأقل نمواً، ودعم تطوير أسواق رأس المال المحلية. كما يعتبر هذا التسهيل وسيلة لتوفير تمويلات للدول النامية التي لم تعد مؤهلة للاستفادة من القروض الميسرة.

ويتركز نشاط التمويل لهذا التسهيل بصورة رئيسية على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبدرجة أقل المشاريع الكبيرة المرتبطة بالقطاعات الزراعي أو الصناعي. ويقدم التمويل حالياً وفق ثلاثة أنماط، قروض مباشرة، أو خطوط ائتمان عبر مؤسسات مصرفية محلية، أو المساهمة في رأس المال وشراء السندات، بالإضافة إلى المشاركة في صناديق استثمار. ويشترط في الشركة أو المؤسسة الخاصة الراغبة في الاستفادة من هذا التسهيل، أن تكون قد تأسست في دولة نامية وبموجب قوانين وأنظمة هذه الدولة وإن كانت ملكيتها أجنبية، بالإضافة إلى جدوى المشروع وأهميته الاقتصادية.

وبلغ المجموع التراكمي للتمويلات والمساهمات المعتمدة التي قدمت للقطاع الخاص، حوالي 47 عملية بقيمة إجمالي بلغت 238.1 مليون دولار، أي نحو 3.5 في المائة من إجمالي عمليات الإقراض الملتزم بها، كما سبقت الإشارة. إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 17.2 في المائة، إذا احتسبنا العمليات الملتزم بها خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط. هذا وقد حظيت الدول العربية المستفيدة بالحصة الأكبر من بين المجموعات الجغرافية، إذ بلغت التمويلات المقدمة للقطاع الخاص العربي حوالي 97.2 مليون دولار أي ما يعادل نحو 40.8 في المائة من إجمالي التمويلات المعتمدة. وقد توزعت هذه التمويلات بين سورية (أربعة عمليات) وتونس والسودان (ثلاثة عمليات لكل منهما) ومصر (عمليتين) ولبنان وموريتانيا (عملية واحدة لكل منهما). يلاحظ من حيث القطاعات، إن هذه العمليات الأربع عشرة تتوزع بين ست عمليات في القطاع المالي، وأربع في القطاع الصناعي، وثلاث في قطاع الاتصالات، وواحدة في قطاع الزراعة. كما يضاف إلى ذلك مساهمتين في صندوقين إقليميين واحد في قطاع البيئة والثاني في الاستثمار في قطاعات متعددة، أنظر الجدول رقم (2-9).

الشكل رقم (2-22)

توزيع عمليات القطاع الخاص لصندوق الأوبك للتنمية الدولية
حسب المناطق الجغرافية حتى نهاية عام 2003

المصدر: التقارير السنوية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن قضايا عدم كفاءة التشريعات المرتبطة بالاستثمار وتشجيعه وحمايته في العديد من البلدان النامية، تمثل أهم المعوقات أمام توسع عمليات إقراض القطاع الخاص. إذ من الواضح أن حصة هذه العمليات محدودة بالمقارنة بعمليات التمويل الأخرى وذلك على الرغم من النمو النسبي الذي تحقق في هذا الشأن. وهي المشكلة الأساسية نفسها التي تعيق نمو عمليات تمويل القطاع الخاص لدى أغلب المؤسسات التي أحدثت تسهيلات لهذا القطاع.

أما فيما يتعلق بالمعونات والمنح، فإن نشاط صندوق الأوبك في هذا المجال يشتمل على العديد من البرامج. فتقدم المنح على شكل مساعدات فنية، ومساعدات موجهة للمنشآت الصغيرة، ورعاية الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية، وبالإضافة إلى المساعدات التي تقدم في حالات الإغاثة والطوارئ. وقد توسعت أنشطة المنح في الآونة الأخيرة من خلال إنشاء ثلاثة حسابات خاصة، الأول لمكافحة "الإيدز"، والثاني لرعاية جهود الإعمار والإغاثة في

فلسطين المحتلة، والثالث حساب خاص بالمعونة الغذائية. وبالمحصلة قدم صندوق الأوبك حتى نهاية عام 2003 حوالي 658 منحة بقيمة إجمالية قدرها 303.6 مليون دولار.

**الجدول رقم (2-9)
عمليات القطاع الخاص لصندوق الأوبك للتنمية الدولية
في الدول العربية**

(مليون دولار)

الدولة المستضيفة	الدولة المستفيدة	نوع التمويل	قيمة التمويل
تونس	بنك تونس	خط ائتمان	6.50
	أوراسكوم تيليكوم	قرض	9.20
	شركة تونس للتمويل التأجير	خط ائتمان	4.00
سورية	الشركة العربية للبلاط	قرض	5.60
	بنك بيلوس سورية	مساهمة في رأس المال	3.00
	سببستيل سورية	قرض	10.00
	الشركة السورية للمواد الكيميائية	قرض	7.50
السودان	بنك بيلوس السودان	قرض ومساهمة في رأس المال	5.00
	شركة كنانة للسكر	قرض	10.00
	سوداتيل	قرض	7.60
لبنان	بنك بيلوس لبنان	خط ائتمان	5.00
مصر	شركة ألفا للصناعات الصيدلانية	قرض	10.00
	شركة الأوعية الزجاجية	مساهمة في رأس المال	4.41
موريتانيا	شركة موريتانيا للتمويل التأجير	خط ائتمان	2.89
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الصندوق البيئي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مساهمة في رأس المال	3.50
دول المغرب العربي	Framlington Med Growth Fund	مساهمة في رأس المال	3.50

المصدر: التقارير السنوية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

6- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - كما سبقت الإشارة - في نهاية عام 1961، بهدف تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية، الأمر الذي تم توسيعه ليشمل الدول النامية الأخرى ابتداءً من عام 1974. كذلك تم في عام 1981 تعديل النظام

الأساسي للصندوق، بحيث نص على أن تشمل صلاحيات الصندوق المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي.

ويقوم الغرض الأساسي للصندوق على مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها ومدّها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وللصندوق في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يسلك السبل التي يراها مناسبة. وتشمل هذه الوسائل أو السبل بشكل خاص ما يلي:

- تقديم القروض والكفالات.
- تقدم المنح على سبيل المعونة الفنية وتوفير أنواع المساعدة الفنية الأخرى.
- المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي.
- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها.

ولا يخضع الصندوق الكويتي لأي قيد فيما يتعلق بطبيعة القطاعات التي يسهم في تمويلها، وإن كانت عمليات الصندوق قد تركزت بصفة رئيسية في قطاعات الزراعة والري، والنقل والاتصالات، والطاقة والصناعة، والمياه والصرف الصحي. وبالإضافة للمساعدة في تمويل مشروعات أو برامج إنمائية محددة، يقوم الصندوق الكويتي بدعم مؤسسات التنمية وغيرها من المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط اللازمة.

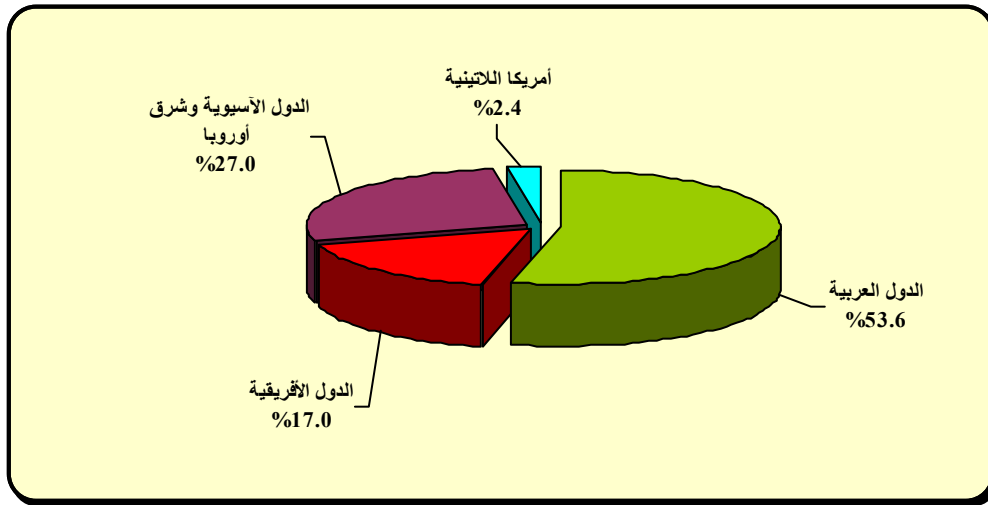
ويبلغ رأس المال المدفوع للصندوق 2000 مليون دينار كويتي (6678 مليون دولار). ويذكر هنا أنه تمت زيادة رأس المال أربع مرات، الأولى في عام 1963 من 50 إلى 100 مليون دينار، والثانية في عام 1966 من 100 مليون دينار إلى 200 مليون دينار، والثالثة في عام 1974 من 200 مليون دينار إلى 1000 مليون دينار، والرابعة في عام 1981 من 1000 إلى 2000 مليون دينار. ويصل إجمالي موارده (حقوق الملكية) إلى 3486.3 مليون دينار (11928 مليون دولار) في نهاية عام 2003. أما إجمالي الأصول فيبلغ 3572.3 مليون دينار (11928 مليون دولار) في نهاية الفترة نفسها. وقد حقق

الصندوق الكويتي دخلاً صافياً بلغ سنوياً في المتوسط نحو 143.6 مليون دينار في السنوات الخمس الأخيرة (الفترة 1 يوليو 1998 إلى 31 مارس 2003).

وبانتهاء السنة المالية 2003/2002 (السنة المالية من 1 أبريل إلى 31 مارس) يكون الصندوق الكويتي قد ساهم منذ إنشائه في تقديم 631 قرصاً، بقيمة إجمالية قدرها حوالي 3345 مليون دينار (11169 مليون دولار). وقد بلغت قيمة المسحوبات منها للصرف على تنفيذ المشروعات حوالي 2532 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي المسدد من تلك القروض نحو 1297 مليون دينار. أما الدول المستفيدة من هذه القروض فقد بلغ عددها 99 دولة بينها 16 دولة عربية و 40 دولة أفريقية و 33 دولة آسيوية وأوروبية و 10 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي القروض 53.6 في المائة (حوالي 5987 مليون دولار)، والدول الأفريقية 17 في المائة، والدول الآسيوية والأوروبية 27 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2.4 في المائة.

الشكل رقم (2-23)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية حتى نهاية مارس 2003

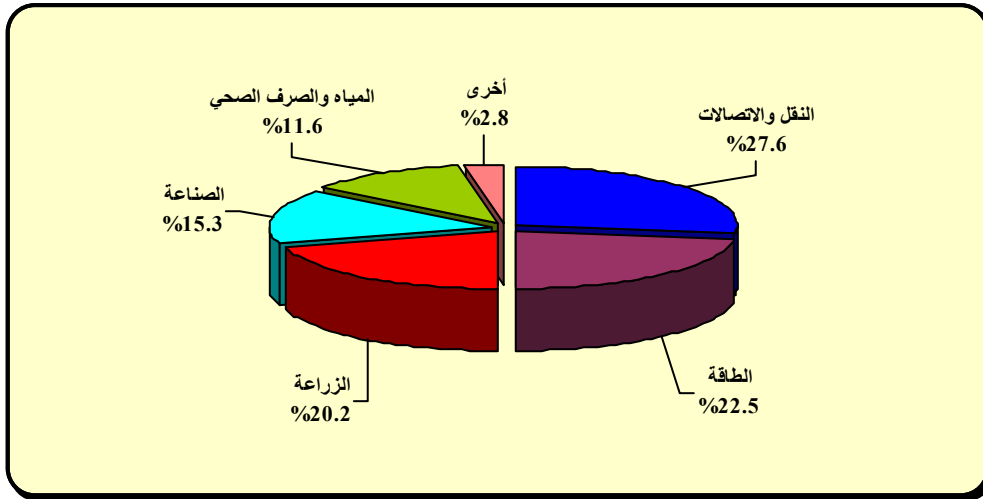


المصدر: التقارير السنوية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بتوزيع القروض المقدمة للدول العربية البالغة قيمتها - كما سبقت الإشارة - حوالي 5987 مليون دولار، حسب الدول المستفيدة، حظيت مصر وسورية والمغرب مجتمعين بأكثر من نصف القروض المقدمة لهذه الدول وذلك حتى نهاية العام المالي 2002-2003.

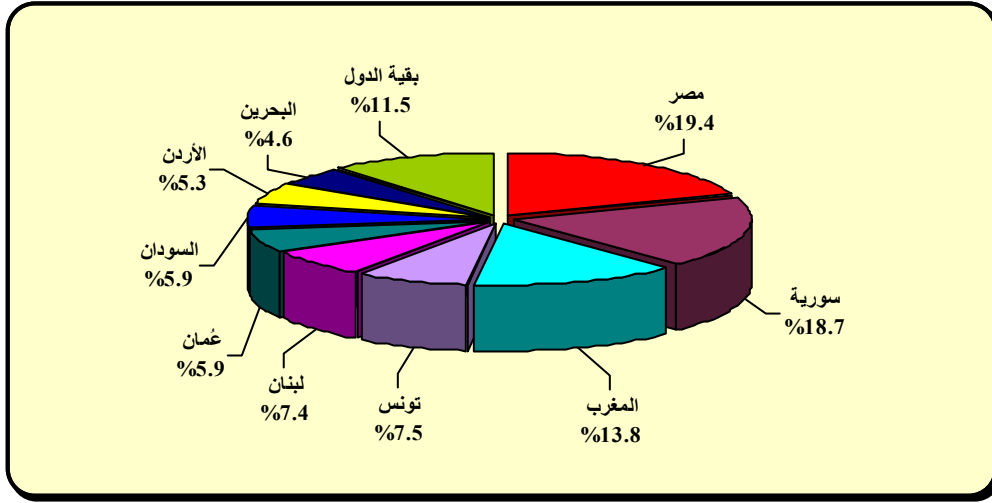
أما من حيث التوزيع القطاعي لإجمالي قروض الصندوق الكويتي المقدمة للدول العربية فقد بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات نسبة 27.6 في المائة من جملة قروض الصندوق المقدمة للدول العربية حتى نهاية العام المالي 2003-2002، يليه قطاع الطاقة 22.5 في المائة، ثم قطاع الزراعة 20.2 في المائة فقط قطاع الصناعة نحو 15.3 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي حوالي 11.6 في المائة. وجدير بالذكر أن عمليات الصندوق الكويتي توسعت في السنوات الأخيرة لتشمل قطاعي الصحة والتعليم.

الشكل رقم (2-24)
التوزيع القطاعي لإجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية
حتى نهاية مارس 2003



المصدر: التقارير السنوية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية 2003-2002.

الشكل رقم (2-25)
توزيع قروض الصندوق الكويتي للتنمية
للدول العربية حسب الدولة المستفيدة حتى نهاية مارس 2003



المصدر: التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية 2002-2003.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف القروض المقدمة للدول العربية من قبل الصندوق الكويتي، جاءت في شكل تمويل مشترك مع عدد من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية في إطار مجموعة المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية في إطار مجموعة التنسيق المشار إليها. ويذكر هنا أن عدد المشاريع الممولة في هذا الإطار والتي شارك فيها الصندوق الكويتي فد بلغ 347 مشروعاً، بقيمة إجمالية لمساهمة الصندوق الكويتي بلغت نحو 1853.1 مليون دينار (6188 مليون دولار).

وبالإضافة إلى النشاط الإقراضي، يقدم الصندوق الكويتي معونات فنية ومنح التي غالباً تأتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية. وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي عدد المساعدات الفنية والمنح المقدمة حتى نهاية مارس 2003 حوالي 210 منحة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 81.1 مليون دينار كويتي (270.8 مليون دولار)، بلغ نصيب الدول العربية منها حوالي 46.6 في المائة والدول الآسيوية والأوروبية 19 في المائة، والدول الأفريقية 10 في المائة، ودول

أمريكا اللاتينية والكاربيبي 0.7 في المائة والمؤسسات 16.1 في المائة. وتقتضي سياسة الصندوق الكويتي المتبعة في هذا الخصوص، تحويل المبالغ المنصرفة من المعونة إلى قرض في تلك الحالات التي ينجم عن استخدام المعونة مشروعاً يسهم الصندوق في تمويله، وإلا اعتبرت تلك المعونة منحة خالصة لا تسترد من الدولة المستفيدة. وبناء على ذلك، فقد تم دمج ما قيمته 6.2 مليون دينار من هذه المعونات مع قروض، وعليه فقد أصبح صافي عدد المساعدات الفنية التي قدمها الصندوق منذ إنشائه 163 بلغت قيمتها الإجمالية 74.9 مليون دينار كويتي (250.1 مليون دولار).

الجدول رقم (2-10)

تطور المؤشرات المالية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دينار كويتي)

مارس 2003	مارس 2002	مارس* 2001	يونيو 2000	يونيو 1999	
2000	2000	2000	2000	2000	رأس المال المدفوع
3486.3	3586.1	3548.7	3490.9	3307.6	إجمالي حقوق المساهمين
3572.3	3670.6	3628.6	3568.5	3382.8	إجمالي الأصول
86.9	39.5	*70.5	170	190.9	صافي الدخل السنوي

* صافي الدخل المتحقق خلال تسعة شهور (1 يونيو 2000 إلى 31 مارس 2001).

المصدر: التقارير السنوية للصندوق الكويتي للتنمية.

7- صندوق أبوظبي للتنمية

أنشئ صندوق أبوظبي للتنمية من قبل حكومة أبوظبي في عام 1971 وبأشرف أعماله في عام 1974، بغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والدول النامية الأخرى، من خلال تقديم القروض والتمويل المشترك وتقديم الدعم الفني والمساعدات.

ويبلغ رأس المال المصرح به لصندوق أبوظبي للتنمية، الذي يدير أيضاً القروض والمنح المقدمة من حكومة أبوظبي للدول العربية والدول النامية، 4000 مليون درهم إماراتي (1090 مليون دولار) ، في حين بلغ المدفوع منه حوالي 2132.0 مليون درهم (581 مليون دولار). أما إجمالي موارد هذا الصندوق (رأس المال المدفوع والاحتياطي) فقد بلغ في نهاية عام 2003 حوالي 3881.8 مليون درهم (1058 مليون دولار)، مقارنة بإجمالي بلغ 3305.3 مليون درهم في نهاية عام 1998. وقد حقق الصندوق دخلاً صافياً بلغ في المتوسط سنوياً نحو 115.3 مليون درهم خلال هذه السنوات الخمس الماضية.

ويقوم نشاط صندوق أبوظبي على تقديم القروض والمنح للحكومات في الدول العربية والدول النامية الأخرى لتمويل مشاريع وأغراض تنموية متنوعة، بالإضافة إلى المساهمة بشكل مباشر في منشآت ومشروعات ذات أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستفيدة. ويضاف إلى هذه الأنشطة الرئيسية الثلاث، قيامه بإدارة القروض والمنح التي تمولها حكومة أبوظبي، حيث يلعب - كما سبقت الإشارة - صندوق أبوظبي دوراً رئيسياً في التصميم والإشراف وتقييم المشاريع الممولة بواسطة قروض ومنح الحكومة.

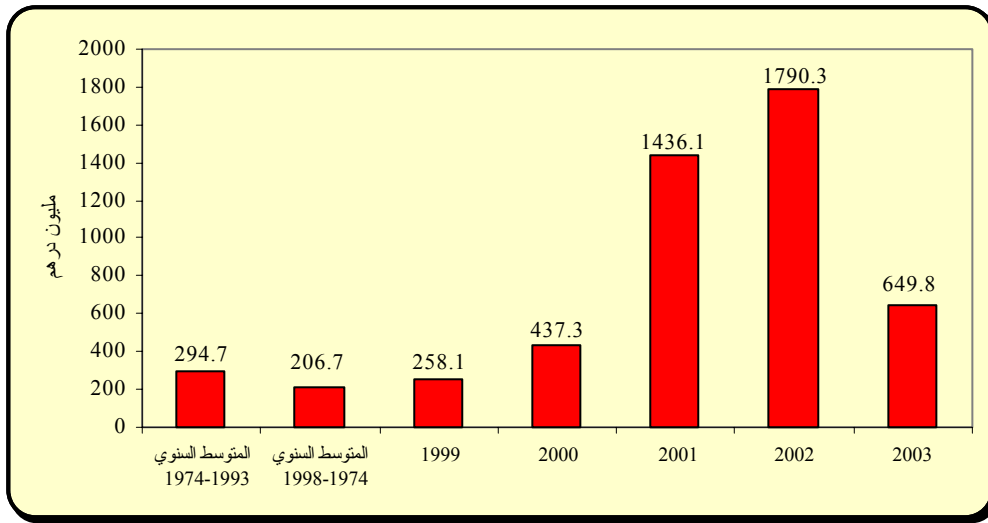
وفيما يتعلق بالنشاط الإقراضي للصندوق، فقد بلغ المجموع التراكمي لقروض المشاريع التي قدمها صندوق أبوظبي منذ إنشائه إلى نهاية عام 2003، حوالي 152 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 11399.9 مليون درهم (3106 مليون دولار)، بلغ المسحوب منها نحو 6601.5 مليون درهم (1798.8 مليون دولار). وقد بلغ عدد الدول المستفيدة 48 دولة، منها 15 دولة عربية. وقد شهد النشاط الإقراضي نمواً مضطرباً في السنوات القليلة الأخيرة، إذ بلغ المتوسط السنوي لعمليات الإقراض الملتزم بها حوالي 914.3 مليون درهم خلال الفترة 1999-2003 مقابل متوسط سنوي بلغ 186.7 مليون درهم فقط خلال الفترة 1994-1998، ونحو 294.7 مليون درهم كمتوسط سنوي للعمليات الإقراضية خلال الفترة 1974-1993. وتتراوح فترات استحقاق سداد القروض التي يمنحها الصندوق من 8 إلى 22 سنة استناداً إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول المستفيدة وطبيعة المشاريع المعنية. وتشمل هذه الشروط عادة فترة إمهال تتراوح

بين 3 إلى 8 سنوات، ويتراوح معدل الفائدة زائد رسوم الخدمة التي يتقاضاها الصندوق بين 3 و6 في المائة سنوياً.

وقد حظيت الدول العربية المستفيدة بالحصة الأكبر من القروض الملتزم بها من قبل صندوق أبوظبي، إذ بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة للدول العربية حوالي 8798.0 مليون درهم (2397 مليون دولار) أي ما يعادل حوالي 77.2 في المائة من إجمالي القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2003.

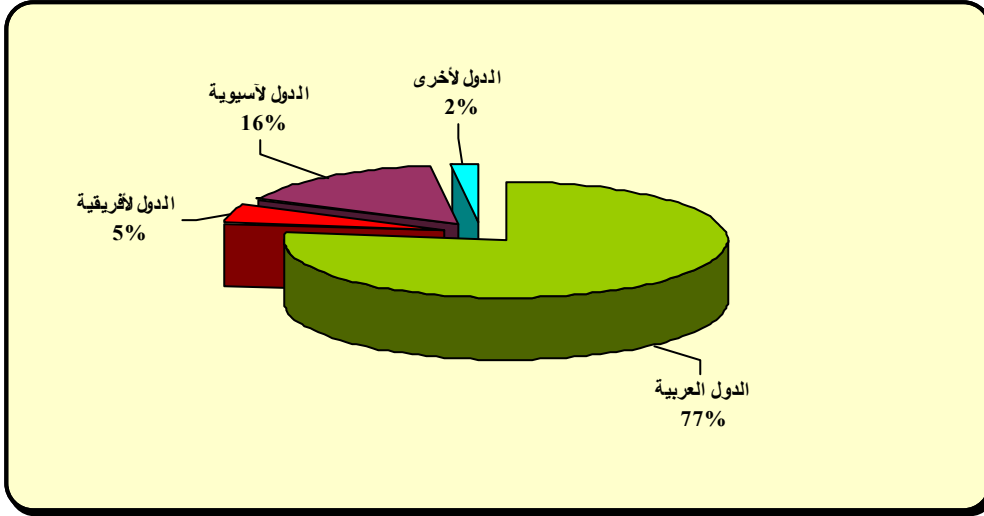
وبلغ نصيب كل من عُمان والمغرب وسورية ومصر مجتمعين أكثر من نصف القروض المقدمة للدول العربية البالغ عددها 97 قرصاً خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (2-26)
تطور النشاط الإقراضي (القروض الملتزم بها)
لصندوق أبوظبي للتنمية (1974-2003)



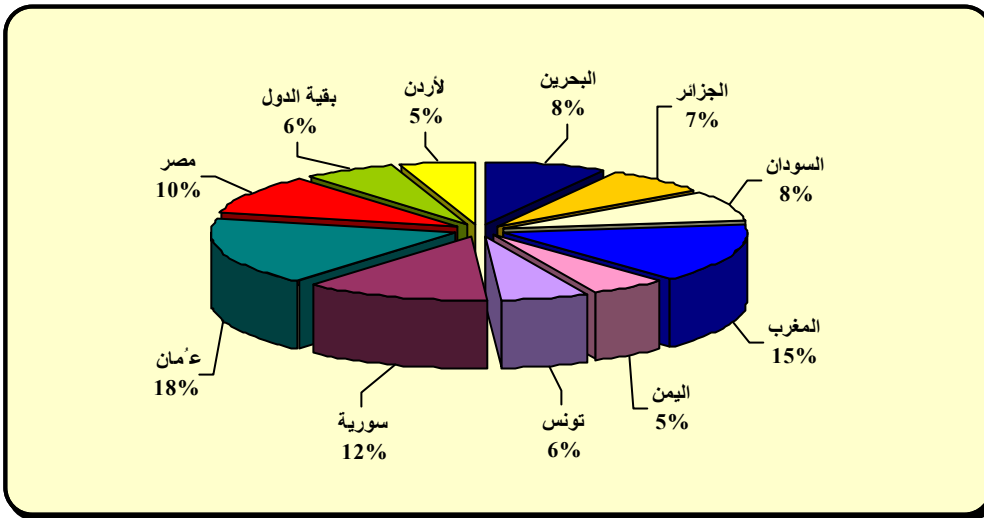
المصدر: التقارير السنوية لصندوق أبوظبي للتنمية.

الشكل رقم (2-27)
التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة لصندوق أبوظبي للتنمية



المصدر: التقرير السنوي لصندوق أبوظبي للتنمية 2002-2003.

الشكل رقم (2-28)
توزيع قروض صندوق أبوظبي للتنمية
المقدمة للدول العربية حسب الدولة (1974-2003)



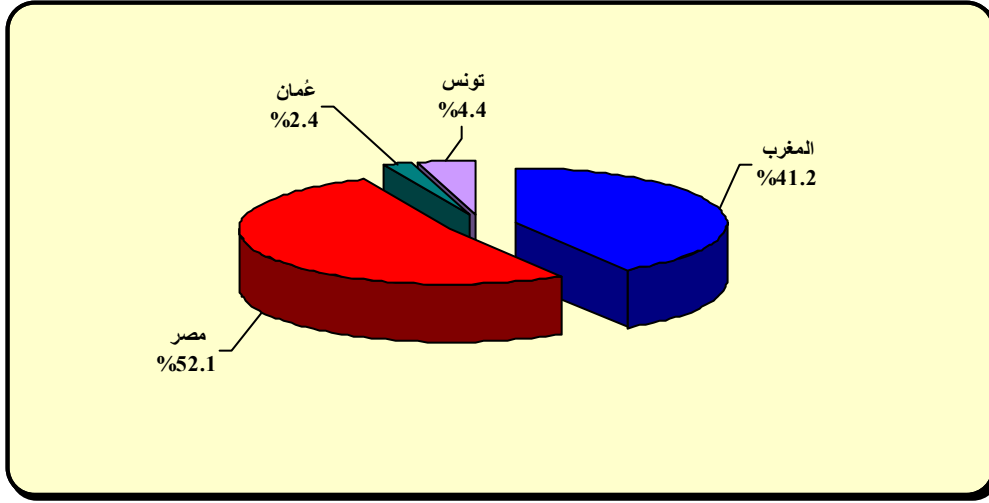
المصدر: التقارير السنوية لصندوق أبوظبي للتنمية.

وتتوزع قروض المشاريع المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية حسب القطاعات الاقتصادية إلى 25.0 في المائة لقطاع الطاقة والمياه، و23.4 في المائة لقطاع النقل والاتصالات، و18.4 في المائة لقطاع الصناعة، و17.7 في المائة لقطاع الزراعة.

وإلى جانب قروض المشاريع، قدم صندوق أبوظبي خلال الفترة 1974-2003، نحو 21 منحة بقيمة إجمالية 527.5 مليون درهم (144 مليون دولار)، استفادت من هذه المنح تسع دول منها سبع دول عربية التي حظيت بما نسبته 93.9 في المائة من إجمالي المنح المقدمة.

وبالإضافة إلى النشاط الإقراضي وتقديم المنح والمساعدات، يمثل نشاط الاستثمار المباشر (المساهمة في رؤوس الأموال) في الشركات والمشروعات في الدول النامية، النشاط الثالث لعمليات صندوق أبوظبي. ويستهدف الصندوق من وراء إنشاء الشركات الاستثمارية التي تأتي على شكل شركات قابضة مشتركة بين الصندوق وحكومات الدول المستفيدة، دعم اقتصاديات الدول النامية وخلق فرص عمل وتعزيز موارد النقد الأجنبي في الدول المستفيدة. وقد بلغ حجم هذه الاستثمارات المباشرة حتى نهاية عام 2003، حوالي 501.0 مليون درهم (137 مليون دولار) وذلك في 13 شركة، استفادت منها ست دول منها أربع دول عربية هي المغرب (سبع شركات) وتونس وعمان ومصر (شركة واحدة لكل منهما). وبلغ نصيب الدول العربية هذه من إجمالي هذه الاستثمارات حوالي 89.6 في المائة.

الشكل رقم (2-29)
توزيع الاستثمارات المباشرة لصندوق أبوظبي للتنمية
في الدول العربية حتى نهاية عام 2003



المصدر: التقارير السنوية لصندوق أبوظبي للتنمية.

الجدول رقم (2-11)
الاستثمارات المباشرة لصندوق أبوظبي للتنمية
في الدول العربية

(مليون درهم)

قيمة المساهمة	نسبة مساهمة الصندوق %	الدولة	الشركة
93.6	50	المغرب	شركة المغرب والإمارات للتنمية
11.2	5.38		شركة إسمنت المغرب
17.8	1.3		القرض العقاري والسياحي
3.7	91.1		شركة رباب
35.4	33.71		شركة دلما للاستثمارات السياحية
9.1	17		شركة النخيل للمغرب والإمارات
11.3	40		شركة المغرب والإمارات للصيد البحري
19.9	32.29		تونس
10.6	10	عمان	شركة أسمنت ريسوت
236.2	84.28	مصر	شركة أبوظبي للاستثمارات السياحية
448.9			المجموع

المصدر: التقارير السنوية لصندوق أبوظبي للتنمية.

وإلى جانب نشاطه الإقراضي يقوم صندوق أبوظبي أيضاً - كما سبقت الإشارة - بإدارة القروض والمنح التي تمولها حكومة إمارة أبوظبي. ويقوم صندوق أبوظبي للتنمية بدور أساسي في الإشراف والتنفيذ للمشاريع الممولة بواسطة قروض ومنح الحكومة. وقد بلغت إجمالي المساعدات المقدمة من حكومة أبوظبي والتي يديرها الصندوق في نهاية عام 2003 حوالي 50 عملية تمويلية بقيمة إجمالية مقدارها 7319.7 مليون درهم (1994 مليون دولار) استفادت منها 25 دولة منها 14 دولة عربية بقيمة 6526.4 مليون درهم أي ما نسبته 89.7 في المائة من إجمالي القروض والمساعدات الحكومية المقدمة.

وبالمحصلة بلغ إجمالي قيمة القروض والمنح والاستثمارات التي تم تقديمها من خلال صندوق أبوظبي منذ إنشائه حتى نهاية عام 2003 ما يقارب 19748.1 مليون درهم (5381 مليون دولار) استفادت منها 52 دولة منها 17 دولة عربية بنسبة 82.6 في المائة. وتتوزع هذه القروض والمنح والاستثمارات على 236 عملية منها 170 قرصاً و53 منحة والاستثمار في 13 شركة مساهمة.

الجدول رقم (2-12)

تطور المؤشرات المالية لصندوق أبوظبي للتنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون درهم إماراتي)

2003	2002	2001	2000	1999	
2132	2132	2132	2132	2132	رأس المال المدفوع
3881.8	3792.3	3701	3586.6	3425.3	إجمالي حقوق المساهمين
3881.8	3792.3	3701	3586.6	3425.3	إجمالي الأصول
89.5	91.3	114.4	161.4	119.9	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقرير السنوي لصندوق أبوظبي، 2002-2003.

8- الصندوق السعودي للتنمية

يهدف الصندوق السعودي للتنمية الذي أنشئ في عام 1974 وبأمر أعماله في عام 1975، إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص لدى

تلك الدول الأقل نمواً والأشد فقراً. ويسعى الصندوق للوصول إلى ذلك من خلال تقديم القروض الميسرة للحكومات في هذه الدول لتمويل مشروعات إنمائية ذات أولوية على صعيد خطط التنمية للدول المستفيدة. كما يقدم الصندوق السعودي قروضاً مرتبطة ببرامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي تعتمد عليها الدول المستفيدة بالتعاون مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

وبالإضافة إلى نشاط تمويل المشاريع ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي، من أهداف الصندوق السعودي أيضاً العمل على تشجيع الصادرات الوطنية غير النفط الخام من خلال تقديم تمويل الصادرات وضمانها، وهو النشاط الذي تم إدخاله مؤخراً في عام 1999.

ويبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع للصندوق السعودي 31 مليار ريال سعودي (8277 مليون دولار). وقد خضع للزيادة ثلاث مرات في تاريخه، الأولى في عام 1980 من 10 مليار ريال إلى خمسة عشر مليار ريال، والثانية في عام 1981 ليصبح خمس وعشرين مليار ريال، والثالثة في عام 1991 ليصبح واحد وثلاثين مليار ريال.

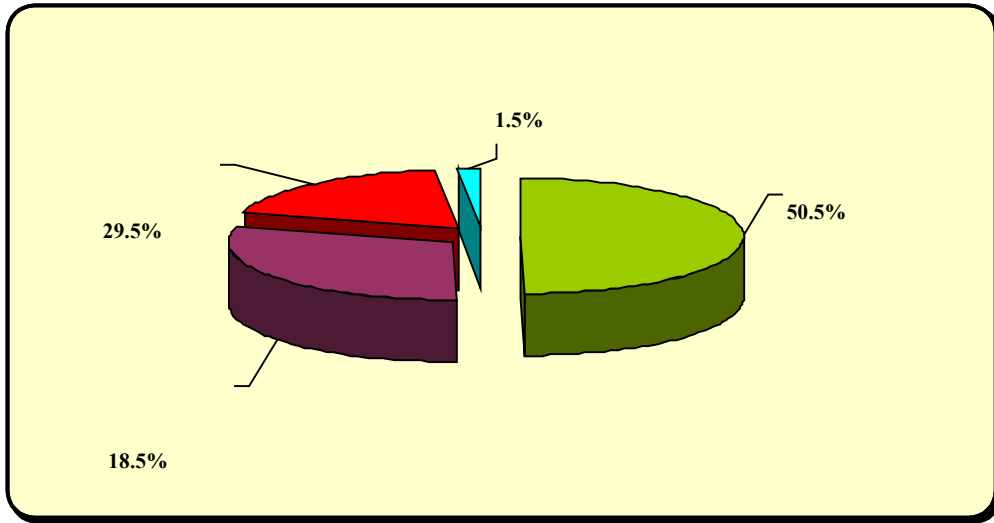
وكما سبقت الإشارة هناك نشاطين رئيسيين للصندوق السعودي للتنمية وهما تمويل المشروعات الإنمائية، وتمويل وضمان الصادرات السعودية. ففيما يتعلق **بنشاط تمويل المشروعات الإنمائية**، يخضع هذا التمويل لقواعد عامة تتمثل في:

- وجود جدوى اقتصادية أو اجتماعية للمشروع المطلوب تمويله في الدولة المستفيدة.
- أن يتم منح مبلغ القرض واسترداده بالريال السعودي.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع ما نسبته 5 في المائة من رأسمال الصندوق، أو ما نسبته 50 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له.
- ألا يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأية دولة في آن واحد عن 10 في المائة من رأسمال الصندوق.

هذا، وقد بلغ إجمالي عدد اتفاقيات القروض المعتمدة لتمويل مشروعات إنمائية منذ إنشاء الصندوق السعودي حتى نهاية عام 2004، 379 اتفاقية قرض خُصصت لتمويل 343 مشروعاً إنمائياً بقيمة إجمالية بلغت 24070.1 مليون ريال (6427 مليون دولار). أما عدد القروض الموقعة الموجهة لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، فقد بلغ 26 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 737.6 مليون ريال (197 مليون دولار). وبذلك يكون مجموع ما قدمه الصندوق السعودي لتمويل المشروعات والبرامج حتى نهاية عام 2004، قد بلغ حوالي 24807.7 مليون ريال (6624 مليون دولار). وقد استفادت من قروض الصندوق السعودي 68 دولة نامية منها 15 دولية عربية. وقد بلغ إجمالي المسحوب من قيمة هذه القروض حتى نهاية عام 2004، حوالي 20326 مليون ريال (5420 مليون دولار). ويمثل ذلك نحو 81.9 في المائة من إجمالي قيمة القروض التراكمية.

الشكل رقم (2-30)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل المشاريع والبرامج المقدمة للدول النامية (1975-2004)



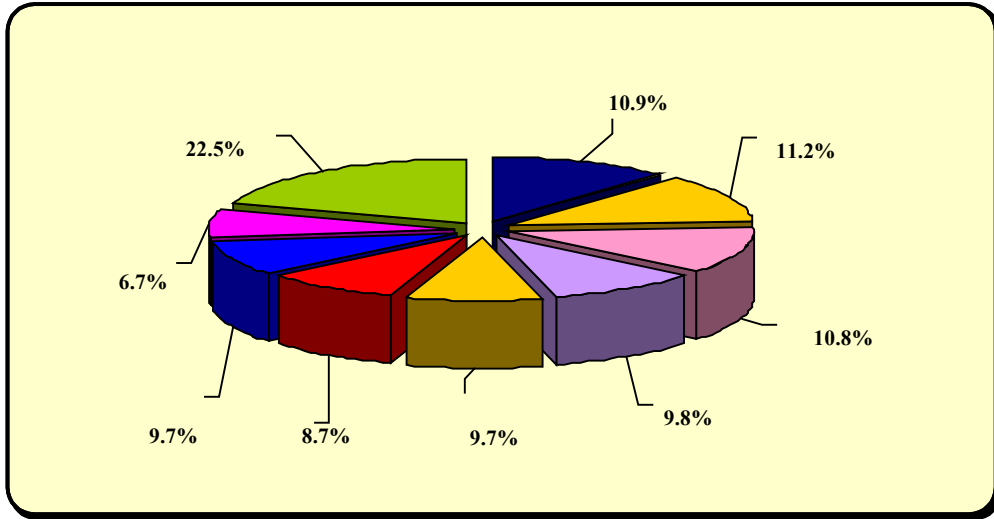
المصدر: التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية - 2004.

وقد حظيت الدول العربية بقرابة نصف القروض المقدمة للدول النامية خلال تلك الفترة، إذ بلغت حصة الدول العربية الخمس عشرة حوالي 12513 مليون ريال (3341 مليون دولار)، أي ما يمثل نحو 50.5 في المائة من إجمالي قيمة القروض المعتمدة لكل الدول، تليها الدول الآسيوية بنحو 29.5 في المائة ثم الدول الأفريقية بنحو 18.5 في المائة ثم بقية الدول نحو 1.5 في المائة.

وقد مولت القروض المقدمة للدول العربية حوالي 162 مشروعاً، حظيت السودان وسورية واليمن وتونس والجزائر ومصر والمغرب ولبنان مجتمعين بنحو 77.5 في المائة من إجمالي قيمة القروض المعتمدة الدول العربية في نهاية عام 2004، أنظر الشكل رقم (2-31).

الشكل رقم (2-31)

توزيع قروض الصندوق السعودي للتنمية للدول العربية حسب الدول



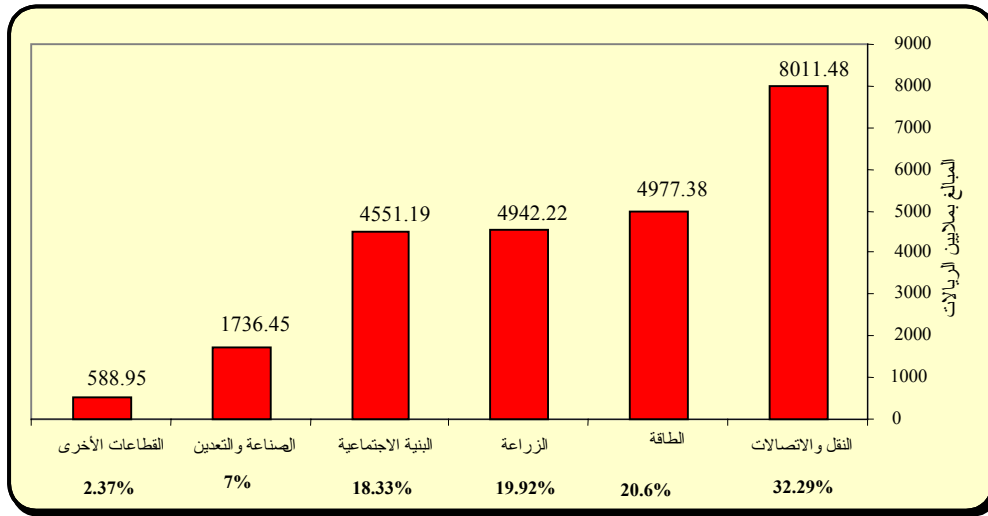
المصدر: التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية - 2004.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي (تمويل المشروعات والبرامج)، فالملاحظ أن هذا التوزيع قد شهد تبدلات على مدار العقود الثلاثة الماضية كما هو الحال في أغلب المؤسسات والصناديق الأخرى، حيث كان الجزء الأكبر من القروض خلال عقد السبعينات يخصص لتمويل مشاريع النقل والاتصالات والطاقة تمشياً مع متطلبات الدول المستفيدة خلال تلك الفترة. وقد تميزت أغلب المشاريع الممولة بكبر حجمها وارتفاع تكلفتها فيما

يفوق مقدرة العديد من الدول النامية. أما عقد الثمانينات فقد شهد اهتماماً أكبر بالقطاع الزراعي إلى جانب قطاع النقل والاتصالات. وقد جاء التركيز على القطاع الزراعي نظراً لأهميته في التنمية لدى العديد من الدول النامية. كما شهد هذا العقد بدء التوجه نحو دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي تقوم بها بعض الدول بغرض المساعدة في توفير الاستقرار ودفع النمو الاقتصادي. أما عقد التسعينات، فقد تميز بالاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، حيث وجه القسم الأكبر من القروض والمساعدات إلى قطاعي البنية الاجتماعية والطاقة.

وما زال الحال كذلك خلال السنوات الأولى من العقد الحالي، حيث يحظى قطاع البنية الاجتماعية وخاصة في مجال الصحة والتعليم بالحصة الأكبر إلى جانب قطاع النقل والاتصالات. وبالمحصلة يأتي قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الأولى من حيث حصته من إجمالي القروض والمساعدات المقدمة خلال الفترة 1975-2004، إذ بلغ حجم التمويل المقدم لهذا القطاع حوالي 8011.5 مليون ريال (2139 مليون دولار) أي ما نسبته 32.3 في المائة من إجمالي القروض المعتمدة خلال تلك الفترة، يليه قطاعات الطاقة والزراعة والبنية الاجتماعية بنحو 20.6 و18.4 و19.9 في المائة على التوالي.

الشكل رقم (2-32)
التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي للتنمية
المشروعات والبرامج (1975-2004)



المصدر: التقارير السنوية للصندوق السعودي للتنمية.

وكما هو الحال في بقية الصناديق، فإن الجزء الأكبر من تمويلات الصندوق السعودي للتنمية مشتركة مع الصناديق الأخرى، بالنظر لما لذلك من مزايا كثيرة منها المشاركة في تمويل عدد كبير من المشروعات التنموية وتنويع مجالات المساعدة وزيادة عدد الدول المستفيدة وتبادل الخبرات مع المؤسسات التمويلية وخاصة الصناديق العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الإسهام في تمويل مشروعات ذات تكلفة كبيرة لا تستطيع مؤسسة تمويلية أن تمويلها بشكل منفرد، مثل مشروعات السدود الكبيرة المتعددة الأغراض. وقد بلغ إجمالي التمويل المشترك التراكمي لقروض الصندوق السعودي حتى نهاية عام 2004 ما قيمته 15984.9 مليون ريال أي ما نسبته 64.5 في المائة من إجمالي قيمة القروض الموقعة. كما بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة التي تمت في إطار التمويل المشترك 240 اتفاقية قرض أي حوالي 60.5 في المائة من إجمالي اتفاقيات القروض الموقعة والبالغ عددها 379 اتفاقية.

أما فيما يتعلق ببرنامج الصادرات، فإن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج يتمثل في تنمية الصادرات السعودية وتنويعها من خلال تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية هذه الصادرات غير النفط الخام. ويستفيد من خدمات هذا البرنامج المصدرين السعوديين والمستوردين الأجانب. وبدأ البرنامج خدمات تمويل الصادرات في عام 1999 أضيفت إليها خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات في عام 2003.

ومنذ بدء خدمة تمويل الصادرات وحتى نهاية 2004، اعتمد الصندوق 51 عملية تمويل بلغت 1159 مليون ريال وتتعلق العمليات التي تم اعتمادها بتصدير سلع وخدمات سعودية إلى 14 دولة منها 9 دول عربية. وقد بلغت حصة المستوردين العرب حوالي 62 في المائة من إجمالي العمليات المتعددة. أما خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات، حيث يقدم البرنامج "وثيقة ضمان تمويل الصادرات"، فقد بلغ عدد الوثائق المصدرة خلال عام 2004، 13 وثيقة ضمان بقيمة 222 مليون ريال تشمل 175 مستورداً في 29 دولة حول العالم نسبة الدول العربية 45 في المائة.

ثانياً : شركات الاستثمار العربية المشتركة

كما هو الحال فيما يتعلق المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والإقليمية، فإن فكرة إنشاء الشركات العربية المشتركة برزت بعد إقرار اتفاقية الجامعة العربية في عام 1954 التي نصت

على تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والمالية بما في ذلك إنشاء الشركات العربية المشتركة. وكانت شركة البوتاس العربية التي أنشئت في عام 1956 أول تجربة للمشروعات أو الشركات العربية المشتركة، إلا أن معظم الشركات أو المشروعات المشتركة تم تأسيسها كما سبقت الإشارة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها المنطقة العربية عقب انتهاء حرب أكتوبر (تشرين) في عام 1973 إلى نهاية عقد السبعينات، والزيادات الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط حينها والتي ساهمت في ضخ رؤوس أموال ضخمة شكلت قاعدة مهمة لانطلاق العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة على امتداد المنطقة العربية.

ويقصد بالشركات العربية المشتركة، تلك المؤسسات التي تساهم الحكومات العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك في رأسمالها، وتهدف إلى القيام بنشاط استثماري أو إنتاجي أو خدمي من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لكل الأطراف ويعزز من متانة الترابط والتكامل بين اقتصاديات الدول العربية. ويبين الجدول التالي رقم (2-13)، لائحة بأسماء أهم هذه الشركات والمؤسسات وتاريخ إنشائها وحجم رأسمالها المدفوع وإجمالي حقوق المساهمين لكل منها، وذلك حسب آخر البيانات المتوفرة حتى نهاية عام 2003.

وكما يتضح من الجدول، فإن إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات المشتركة المدفوعة، يتجاوز 3.6 مليار دولار، في حين يصل إجمالي حقوق المساهمين إلى نحو خمسة مليارات دولار. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث من هذه الشركات أو المؤسسات أنشئت في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي الشركة العربية لمصائد الأسماك وشركة البوتاس العربية والمؤسسة العربية للاتصالات، فيما أنشئت أربع شركات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية وهي الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للتعدين والشركة العربية للصناعات الدوائية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية. أما الشركات المؤسسة في إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، فقد بلغت أربع شركات هي الشركة العربية للاستثمارات البترولية والشركة العربية للخدمات البترولية والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن والشركة العربية البحرية لنقل البترول. بالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة شركات أنشئت بمبادرة من الحكومات العربية نفسها، خارج الأطر السابقة، وهي الشركة العربية للاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وللتعريف بهذه الشركات وأغراضها وأنشطتها ودورها في التمويل والاستثمار، فسوف نكتفي بالتعرض إلى الشركات والمؤسسات المعنية بالتمويل والاستثمار، موضوع دراستنا هذه، وهذه الشركات هي الشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. كذلك يشتمل العرض في هذا الصدد، التعرف على دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقدم ضمانات ضد المخاطر السياسية والتجارية التي يتعرض لها المستثمرون والمصدرون العرب في الدول العربية، وبالتالي تساهم بذلك في زيادة الاستثمارات والتجارة العربية البينية.

الجدول رقم (2-13)

أهم الشركات العربية المشتركة

(مليون دولار)

اسم الشركة	مدينة المقر	الدول الأعضاء	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع ⁽³⁾	إجمالي حقوق المساهمين
شركة البوتاس العربية	عمّان	4	1956	118	303
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	الكويت	10	1973	150	-
الشركة العربية للاستثمار ⁽¹⁾	الرياض	17	1974	450	531
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	دمشق	11	1974	200	322
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	البحرين	7	1974	170	145
الشركة العربية للتعدّين	عمّان	14	1975	185	186
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	الخير	10	1975	550	707
الشركة العربية للخدمات البترولية ⁽²⁾	طرابلس	10	1975	13	18
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار*	الكويت	21	1975	86	259
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم	19	1976	340	673
الشركة العربية للصناعات الدوائية	عمّان	16	1976	168	251
شركة الملاحة العربية المتحدة ⁽²⁾	الكويت	6	1976	991	1088
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	الرياض	21	1976	163	522
الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	بغداد	9	1976	55	-
الشركة العربية لمصائد الأسماك	جدة	12	1978	16	8
الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي	الخرطوم	4	1982	28	-
الإجمالي				3683	5013

(1) تم زيادة رأسمالها خلال عام 2004.

(2) البيانات حتى عام 2002.

(3) أغلب هذه الشركات رأسمالها المدفوع مقيم بعملات غير الدولار.

(4) تمت الموافقة على زيادة رأس المال للمؤسسة بنحو 100 مليون دولار تدفع من الصناديق والهيئات المالية العربية

خمس دفعات سنوية ابتداءً من عام 2003.

1- الشركة العربية للاستثمار

يتمثل الغرض الأساسي للشركة العربية للاستثمار، التي أنشئت في عام 1974 وفقاً لما جاء في عقد تأسيسها، في استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وتقديم التمويل على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، بما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتعود ملكية هذه الشركة كما سبق الإشارة والتي يقع مقرها الرئيسي في الرياض، إلى سبع عشرة دولة عربية (الدول المؤسسة سبع). كما تمتلك فرع في مملكة البحرين يعمل كوحدة مصرفية. كذلك تمتلك الشركة مكاتب إقليمية في كل من عمان والقاهرة وتونس، توزعت على أساس إقليمي لمساندة المركز الرئيسي في الرياض.

وعلى الرغم من الطابع الحكومي لهذه الشركة كبقية الشركات العربية المشتركة، إلا أن قراراتها وسياساتها الاستثمارية اكتسبت تدريجياً منطق القطاع الخاص، وذلك سواء في مجال الاستثمار في المشاريع أو تقديم خدمات التمويل. ويذكر في هذا الصدد، أن الشركة تتمتع في نطاق الأنشطة التي تمارسها بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمارات السارية في الدول المساهمة، بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال.

وقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين لهذه الشركة خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 34.8 في المائة إلى 592.7 مليون دولار في نهاية عام 2004 مقابل حوالي 439.7 مليون دولار في نهاية عام 1999. ويبلغ رأسمالها المدفوع 450 مليون دولار في نهاية عام 2004. أما إجمالي أصول الشركة فقد ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة 55.6 في المائة ليلعب حوالي 2668.5 مليون دولار مقابل 1715.5 مليون دولار في نهاية عام 1999. وبلغ صافي دخل عمليات الشركة حوالي 37.8 مليون دولار كمتوسط سنوي عن السنوات الخمس الماضية. ويذكر في هذا الصدد، أن إيرادات الشركة شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات العشر الأخيرة بالمقارنة عما كانت عليه في السنوات السابقة لذلك، مع اكتسابها للخبرة وتركيزها على المشاريع التي تحقق عوائد دون الاكتفاء بأهميتها التنموية، بالإضافة إلى تحسين أوضاع بعض المشاريع وبيع بعض المشاريع الأخرى.

وقد مكن هذا التحسن الشركة، من توزيع أرباح نقدية في السنوات الأخيرة على الدول الأعضاء، كان آخرها العام الماضي بتوزيع أرباح بقيمة 20 مليون دولار.

والجدير ذكره أن الشركة تحرص على توسيع قاعدة عملائها من القطاع الخاص في ضوء تنامي دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يستحوذ القطاع الخاص على ما نسبته 88 في المائة من رصيد التسهيلات والقروض القائمة، مقابل 12 في المائة فقط للقطاع العام، وذلك في نهاية عام 2004.

ويقوم نشاط الشركة على مجالين رئيسيين، الأول المساهمة في رساميل المشاريع العربية، والثاني تقديم الخدمات المالية والمصرفية للمستثمرين في الدول العربية. ففيما يتعلق بالمجال الأول، **الاستثمار المباشر في المشاريع**، فإن الغرض من وراء الاستثمار هو المساهمة في دفع عجلة التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وذلك من خلال تشجيع قيام المشاريع المشتركة، وتحفيز رؤوس الأموال العربية الخاصة والعامه للاستثمار في هذه المشاريع وبوجه خاص تلك التي تساهم في خلق قاعدة إنتاجية قوية. كما تستهدف الشركة، العمل على تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لبعض الدول العربية من أجل قيام صناعات محلية متكاملة قادرة على المنافسة.

وتخضع المشاريع التي يتم إدراجها ضمن البرنامج الاستثماري لهذه الشركة لعدد من المعايير، أهمها الجدوى المالية للمشروع وقدرته على تحقيق عائد مقبول من الاستثمار، وأهميته الاستراتيجية والأولوية التي يحتلها ضمن خطط التنمية الاقتصادية للبلد المضيف. كذلك من هذه المعايير النظر في مدى مساهمة المشروع المعروف في تحقيق الترابط الاقتصادي بين البلد المضيف والبلدان العربية الأخرى، ودوره في توطيد التقنيات الحديثة ومدى اعتماده على الطاقات والموارد المحلية، بالإضافة إلى دوره في تحسن الوضع الخارجي (ميزان المدفوعات) وتوفير فرص العمل.

وبالإضافة إلى هذه المعايير، هناك مجموعة من الضوابط العامة التي تأخذ بالاعتبار في اتخاذ قرار الاستثمار أو التمويل لمشروع معين. وتتمثل هذه الضوابط في توفر

المعلومات اللازمة لتقييم المشروع وتوفير البنية الاستثمارية المناسبة (بما في ذلك الأثر القانونية) وتوازن تركيبة المساهمين إلى جانب وجود قيمة مضافة للمشروع. كذلك يخضع القرار الاستثماري لمعايير أو ضوابط مالية يتمثل أهمها بما يلي:

- أن تتراوح التكلفة الاستثمارية الكلية بين 10 و300 مليون دولار.
- أن لا يقل رأس المال الأسهمي عن 5 ملايين دولار أو 33 في المائة من التكلفة الاستثمارية أيهما أكثر.
- أن لا تزيد تكلفة البنية الأساسية عن 10 في المائة من التكلفة الاستثمارية.
- أن لا يقل معدل العائد الداخلي للتكلفة الاستثمارية الكلية للمشروع عن تكلفة القروض طويلة الأجل بالدولار أو 13 في المائة أيهما أعلى.
- أن لا تزيد فترة استرداد التكلفة الاستثمارية الكلية محسوبة على أساس الأرباح الصافية عن ثمان سنوات اعتباراً من بدء التشغيل التجاري.
- أن تكون هنالك إمكانية لتوفر مصادر التمويل بنسبة لا تقل عن 70 في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم التعرف على الفرص الاستثمارية في المشاريع من خلال ثلاثة أفنية، هي إجراء دراسات الجدوى عن المشاريع الجديدة ذاتياً من قبل الشركة، ومتابعة برامج الخصخصة وبرامج إعادة تأهيل المشاريع القائمة وتوسعها في الدول العربية، بالإضافة إلى دراسة دعوات المساهمة في المشاريع الموجهة للشركة من قبل الجهات المروجة أو الشركات العربية المشتركة أو المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية أو غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية.

والجدير ذكره من جانب آخر، أن الشركة باشرت في آلية جديدة في عام 1998 في إطار الاستثمار في المشاريع إلى جانب الاستثمار المباشر، تتمثل في الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الإصدارات أو شراء الأسهم المطروحة لشركات عربية في الأسواق المالية العربية. وكان مسعى الشركة في وراء ذلك التجاوب السريع مع الفرص الاستثمارية

المتاحة وإمكانية الدخول والخروج في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تنويع آجال استثماراتها طويلة الأجل التي تتحقق من عمليات المساهمة المباشرة في رؤوس أموال المشاريع. كذلك تهدف الشركة من وراء هذه الآلية، الاستفادة من الاتجاه المتنامي في السنوات الماضية في الدول العربية نحو خصخصة مشاريع القطاع العام وتحول الشركات العائلية المغلقة إلى شركات مساهمة عامة. كما تسعى الشركة أيضاً إلى المساهمة في هذا الصدد، في تنشيط الأسواق المالية العربية.

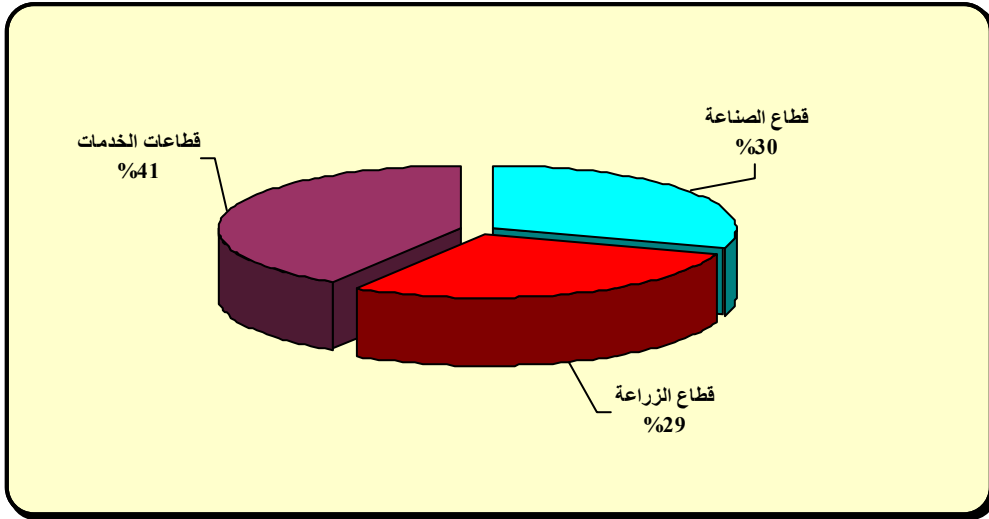
وقد بلغت حصيلة الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2004، المساهمة في رؤوس أموال 54 مشروعاً بإجمالي مساهمات بلغت حوالي 291 مليون دولار أي ما يمثل حوالي 65 في المائة من رأسمالها المدفوع. ويذكر في هذا الصدد، أن السنوات العشر الأخيرة (1994-2004) كانت الأثشط، إذ تم المساهمة في 22 مشروعاً جديداً خلال تلك الفترة.

وتشتمل محفظة المساهمات في المشاريع القائمة في نهاية العام الماضي 2004 على تسعة وثلاثين مشروعاً (من أصل 54 نتيجة بيع حصتها في ستة مشاريع وشطب كامل يما استثمرته في ثمانية مشاريع أخرى). وتوزع المشاريع القائمة كما هو مبين في الملحق المرفق في نهاية الفصل رقم (2-1) قطاعياً، على خمسة عشر مشروعاً صناعياً وستة مشاريع زراعية وتسعة عشر مشروعاً في قطاع الخدمات. ويبلغ إجمالي ارتباطات الشركة في هذه المشاريع الأربعين حوالي 265.2 مليون دولار. وقد حققت محفظة المشاريع منذ بداية نشاط الشركة حتى نهاية عام 2004 إيرادات إجمالية بلغت حوالي 148.1 مليون دولار منها حوالي 121.4 مليون دولار عوائد نقدية والباقي على شكل أسهم مجانية نتيجة لرسملة الأرباح التي تراكمت في تلك المشاريع.

ومن المناسب الإشارة إلى أن من بين المشاريع القائمة المعتمدة والواردة في الملحق رقم (2-1) (40 مشروع) هناك ثماني مشاريع تأتي في إطار الاستثمار في الأسهم والإصدارات العربية، بقيمة استثمارات إجمالية تبلغ حوالي 29.9 مليون دولار.

أما فيما يتعلق بالنشاط الثاني والمتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للمستثمرين، فإن الشركة تمارس هذا النشاط المصرفي عبر وحدتها المصرفية الخارجية في مملكة البحرين. ويشكل هذا النشاط الذي يتيح للشركة توظيف فوائدها المالية، مصدر دخل مهم يعزز من قدرتها على الاستثمار في المشاريع. ويتركز هذا النشاط بشكل أساسي في عمليات التمويل التجاري، والتسهيلات الائتمانية، والخدمات المصرفية الإسلامية، وخدمات الخزينة. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الأصول المصرفية للشركة بلغ في نهاية عام 2004 حوالي 2480 مليون دولار، يتوزع بين 517 مليون دولار ودائع لدى المصارف و745 مليون دولار استثمارات في أوراق مالية و1111 مليون دولار صافي القروض والتسهيلات، بالإضافة إلى أصول أخرى بنحو 107 مليون دولار.

الشكل رقم (2-33)
توزيع استثمارات الشركة العربية للاستثمار حسب نوع القطاع
في نهاية 2004



المصدر: التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمار.

وتستهدف الشركة من عمليات التمويل التجاري إلى تنشيط التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وبين هذه الدول وشركائها التجاريين من الدول الأخرى، وذلك من خلال السعي في تأمين

الاحتياجات المالية للعمليات التجارية وتوفير الغطاء التأميني لهذه العمليات بشروط مناسبة. وتوفر الشركة خدمات فتح وتعزيز وتمويل خطابات الاعتماد المستندية وخصم الأوراق التجارية وتمويل عمليات الإنتاج بهدف التصدير. وقد بلغ عدد العمليات التي ارتبطت بها الشركة خلال عام 2004 حوالي 137 عملية بلغت حصتها فيها حوالي 671 مليون دولار بما في ذلك الحسابات النظامية خارج الميزانية. أما الرصيد القائم لمحفظة التمويل التجاري في نهاية العام فقد بلغ نحو 463 مليون دولار، منها حوالي 150 مليون دولار على شكل اعتمادات مستندية والتزامات أخرى.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها الشركة عبر وحدتها المصرفية جميع أنواع التسهيلات الائتمانية لعملائها في القطاعين العام والخاص في الدول العربية. وتستفيد من هذه التسهيلات بشكل أساسي الشركات التي ترغب في توفير رأس المال العامل، والمصارف والهيئات الحكومية لمواجهة احتياجاتها الائتمانية المتنوعة، وشركات المقاولات الكبرى العربية والأجنبية لمقابلة متطلبات الأعمال الإنشائية للمشاريع التي تتولى تنفيذها في الدول العربية. وقد بلغ رصيد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2004 حوالي 774 مليون دولار. وتحرص الشركة لدى منح القروض والتسهيلات على تقليل المخاطر من خلال التنوع القطاعي، حيث بلغ نصيب قطاع المؤسسات المالية من هذه التسهيلات 51 في المائة من مجموع المحفظة، بينما بلغ نصيب القطاع الخاص وعمليات تمويل المشروعات حوالي 37 في المائة ونصيب الجهات الحكومية حوالي 12 في المائة. كذلك لغايات تقليص المخاطر تحرص الشركة على توزيع التسهيلات على الدول المختلفة ذات الملاءة الجيدة. وتبلغ حصة الدول العربية من هذه التسهيلات التي تقدمها هذه الوحدة المصرفية حوالي 74 في المائة. كما تحرص الشركة أيضاً في هذا الإطار على توزيع فترات الاستحقاق، حيث تستحق 57 في المائة من التسهيلات المقدمة السداد خلال سنة واحدة، ويستحق 43 في المائة من هذه التسهيلات خلال فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الإسلامية، فقد استحوذ هذا النشاط على اهتمام متزايد خلال السنوات القليلة الماضية حيث أنشأت الشركة قسماً خاصاً به داخل الوحدة المصرفية. وتسعى الشركة إلى أخذ زمام المبادرة في مجال دعم وتطوير هذا النشاط في الدول العربية. ويقدم هذا القسم الخدمات المصرفية الإسلامية التي تتركز في عمليات المرابحة والمشاركة والمضاربة، و عقود الاستصناع والإجارة بالإضافة إلى المتاجرة المتوازنة بالعملات الأجنبية عن طريق البيع

والشراء. وقد بلغ رصيد محفظة النشاط المصرفي الإسلامي في نهاية العام الماضي 2004 حوالي 387 مليون دولار، بما في ذلك الحسابات النظامية خارج الموازنة. أما متوسط إجمالي الودائع المستقطبة من المصارف والمؤسسات الإسلامية فقد بلغ حوالي 900 مليون دولار.

وأخيراً فيما يتعلق بنشاطات خدمات الخزينة، تقوم إدارة الخزينة في الشركة بكافة العمليات المتصلة لإدارة المحفظة الاستثمارية للشركة من خلال المتاجرة في السوق الفورية أو السوق الآجلة أو سوق الخيارات المتصلة بالعملة الأجنبية، واستثمار الفوائض المالية في سوق الودائع بين البنوك، بالإضافة إلى قبول الودائع بجميع العملات القابلة للتحويل ولمختلف الفترات. وقد بلغ إجمالي حجم الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية، حوالي 1933 مليون دولار في نهاية 2004. فيما بلغت ودائع الشركة لدى المصارف والمؤسسات المالية حوالي 517 مليون دولار. وقد بلغ إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية حوالي 754 مليون دولار في نهاية الفترة نفسها.

الجدول رقم (2-14)

تطور المؤشرات المالية للشركة العربية للاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	
450	400	400	400	400	رأس المال المدفوع
592.7	531.5	504.2	493.3	468.3	إجمالي حقوق المساهمين
2668.5	2262.8	2082	1928.5	1876.4	إجمالي الأصول
55.9	38.1	28.3	38	28.6	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية للشركة العربية للاستثمار.

الشركة العربية للاستثمارات البترولية

تعد الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكوروب"، التي أنشئت في عام 1975 والمملوكة من قبل عشر دول عربية، المؤسسة المالية العربية المتخصصة في الاستثمار وتمويل مشاريع قطاع النفط والغاز. ويتمثل الغرض الرئيسي لهذه الشركة في العمل على تطوير قطاعي النفط والغاز والأنشطة والقطاعات المرتبطة بهما في الدول العربية، وذلك بغرض تعزيز دور هذه القطاعات في التنمية الاقتصادية. وتسعى الشركة لتحقيق هذا الأمر من خلال الإسهام في رؤوس أموال المشاريع النفطية وتمويل الصناعات النفطية على اختلاف مجالاتها. ويشمل ذلك جميع الصناعات والأنشطة المرتبطة بتصفية ومعالجة ونقل وتصنيع المنتجات النفطية. وتمنح "أبيكوروب" الأولوية في المشاريع التي تساهم فيها، إلى تلك المشروعات العربية المشتركة التي تقوم بخدمة السوق العربي الإقليمي.

ويخول النظام الأساسي لـ"أبيكوروب" التي يقع مقرها في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، لها إنشاء ودراسة وترويج المشروعات النفطية والمشروعات ذات الصلة والإسهام في تمويل رؤوس أموالها، وتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل أو كفالتها لتمويل مشروعات صناعة النفط. كما يتيح نظام الشركة الداخلي، ممارسة عمليات التمويل قصيرة الأجل لتجارة النفط والغاز والبتروكيماويات العربية في الأسواق العالمية. كذلك يخول هذا النظام الاكتتاب وشراء وبيع حصص رأسمال المؤسسات والشركات النفطية والتصرف فيها، بالإضافة إلى إمكانية إصدار السندات الخاصة بالشركة والاقتراض من الأسواق المالية العربية والدولية.

هذا، وقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 14.4 في المائة ليصل إلى 744.4 مليون دولار في نهاية عام 2004 مقابل حوالي 650.6 مليون دولار في نهاية عام 1999. ويبلغ رأس المال المدفوع لـ"أبيكوروب" 550 مليون دولار مقابل 460 مليون دولار قبل خمس سنوات (علماً بأن رأس المال المصرح به يبلغ 1.2 مليار دولار). ويذكر أن "أبيكوروب" زادت رأسمالها ثلاث مرات منذ إنشائها كان آخرها عام 2003، وذلك عبر رسملة جزء من الاحتياطات. أما إجمالي الأصول فقد

ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة 29.6 في المائة ليصل إلى حوالي 2120.6 مليون دولار مقابل 1636 مليون دولار في نهاية عان 1999. وبلغ صافي دخل عمليات الشركة حوالي 36.8 مليون دولار كمتوسط سنوي عن السنوات الخمس الماضية. وقد دأبت الشركة على توزيع أرباح على الدول المساهمة، بلغ إجمالي هذه الأرباح الموزعة منذ إنشاء الشركة حتى الآن حوالي 450 مليون دولار، منها 110 مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

ويتركز نشاط أو عمليات "أبيكوروب" في مجالين رئيسيين، يتمثل الأول في المساهمة في رؤوس أموال المشروعات والشركات المرتبطة بالقطاع النفطي وملحقاته، ويتمثل الثاني في تقديم تسهيلات ائتمانية وترتيب عمليات تمويل لمشروعات في القطاع النفطي، كذلك تمويل عمليات التجارة النفطية. ويعكس الهيكل التنظيمي هذين النشاطين الرئيسيين، إذ هناك إدارات متخصصة في دراسة وتقييم تقنيات واقتصاديات صناعة النفط والغاز، وإدارات متخصصة في تمويل مشروعات هذه الصناعة والتجارة الدولية المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بالنشاط الأول المتمثل في المساهمة في رؤوس أموال المشروعات النفطية، ترمي الشركة من جراء المساهمة المباشرة في المشروعات النفطية كما سبق ذكره إلى دعم وتطوير الصناعات النفطية في الدول العربية. وتسعى الشركة في هذا الصدد، باستمرار إلى البحث والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في المشروعات النفطية وتقييم إمكانية المساهمة في إنشاء هذه المشروعات بالشكل الذي يخدم الأغراض المحددة لها. وقد ساهمت "أبيكوروب" في هذا الإطار، في إنشاء العديد من الشركات العاملة في المجال النفطي في عدد من الدول العربية، بدءاً من التنقيب والاستكشاف، مروراً بالصناعات اللاحقة لذلك وصولاً للتخزين. وبلغ عدد المشروعات التي تساهم "أبيكوروب" في رأسمالها اثني عشر مشروعاً موزعة في سبع دول عربية (إحداها حديثة التأسيس وهي شركة الإسكندرية لألياف الأكريليك). وبلغت القيمة الصافية لمساهمة "أبيكوروب" في هذه المشروعات مجتمعة حوالي 208.1 مليون دولار، أي ما يمثل حوالي 37.8 في المائة من رأس المال المدفوع لـ "أبيكوروب". وتتلخص أعمال هذه المشروعات في تقديم المسح الزلزالي والسيزمي ذات التقنية المتقدمة وحفر الآبار وصيانتها في العالم العربي، وتخزين المنتجات البترولية

والبتروكيماوية، واستخلاص وتسويق البترول السائل والمكثفات من الغاز المصاحب، وإنتاج مواد محسن الجازولين والبولي بروبيلين والكيل بنزين المستقيم، بالإضافة إلى مادة أسود الكربون والمواد العطرية وحببيات البولي إستر والأسمدة النتروجينية.

ويبين الملحق رقم (2-2) مساهمات " أبيكوروب " القائمة في المشاريع وشركات الصناعة النفطية وذلك حتى نهاية عام 2004.

ويتضح من الملحق المشار إليه أن اهتمام الشركة العربية للاستثمارات البترولية يتركز في الاستثمار والمساهمة في المشاريع المتفرعة في الصناعة النفطية (Downstream) وتنوعها، حيث تعتقد الشركة أنها المحور الأساسي لتطوير القطاع النفطي وزيادة قيمته المضافة في الدول العربية. كما ترى الشركة أن هذا التوجه يمثل فرصة مناسبة لاستقطاب القطاع الخاص العربي للاستثمار في القطاع النفطي.

أما فيما يتعلق بنشاط تمويل المشروعات النفطية والتجارة النفطية، فقد نشطت "أبيكوروب" في عمليات التمويل للمشروعات والشركات المرتبطة بصناعة النفط والبتروكيماويات في المنطقة العربية كمرتب ومدير وضامن ومصرف فني ومسوق إقليمي لهذه العمليات. وقد بلغ إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة لتمويل مشروعات قطاع النفط والغاز (معظمها في الدول العربية) والتي ساهمت "أبيكوروب" فيها إلى جانب مصارف ومؤسسات مالية أخرى، وذلك منذ إنشائها إلى نهاية عام 2004، حوالي 75.9 مليار دولار، منها 29.6 مليار دولار في السنوات الخمسة الأخيرة، بلغت حصة "أبيكوروب" منها نحو 2.3 مليار دولار كما هو مبين في الجدول رقم (2-15). ويظهر هذا الجدول أن صافي الرصيد القائم للقروض والتسهيلات المقدمة للتمويل (شاملة عمليات تمويل التجارة) قد بلغ 1149 مليون دولار في نهاية عام 2004، أي نحو 54.2 في المائة من إجمالي الأصول.

الجدول رقم (2-15)

تطور نشاط القروض والتسهيلات للشركة العربية للاستثمارات البترولية
لمشروعات قطاع النفط والغاز خلال السنوات الخمس الأخيرة

2004	2003	2002	2001	2000	
9.1	6.2	6.8	4.3	3.2	إجمالي القروض التي ساهمت "أبيكوروب" فيها (مليار دولار)
482	435	624	428	306	حصة "أبيكوروب" من هذه القروض (مليون دولار)
1149	1150	1056	856	866	صافي الرصيد القائم للقروض المقدمة من "أبيكوروب"
1149	1150	1056	856	866	(مليون دولار)

المصدر: التقارير السنوية للشركة العربية للاستثمارات البترولية.

ويذكر في هذا الصدد أنه في ضوء كون "أبيكوروب" هي المؤسسة المالية العربية الوحيدة المتخصصة في الاستثمار وتمويل مشاريع قطاع النفط والغاز، فقد مكنتها هذا التخصص من القيام بدور المستشار المالي (Financial Advisor) للعديد من الشركات المقترضة في القطاع النفطي لمساعدتها في الحصول على تمويل بشروط مقبولة ومتوازنة وملائمة لحالة الأسواق المالية ولطبيعة الصناعة. كما تمكنت "أبيكوروب" في بعض الحالات أن تكون ممثلاً للمقترضين كمصرف فني في بعض القروض الكبرى التي تم ترتيبها في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بنشاط تمويل التجارة النفطية، فإن الشركة تولي اهتماماً لهذا النشاط فيما يختص بشحنات تصدير النفط الخام والمواد المكررة والبتروكيماوية من الدول العربية إلى الدول الأجنبية. فعلى سبيل المثال شاركت "أبيكوروب" خلال عام 2004 في تمويل عمليات تجارة فعلية بلغت قيمتها الإجمالية 792 مليون دولار، منها 60 مليون دولار حصة "أبيكوروب". ويذكر أن "أبيكوروب" هي وكالة قومية لدى برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي.

ويذكر فيما يتعلق بالاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمشاريع قطاع النفط والغاز في الدول العربية، فإن الدراسة الخمسية التي تعدها "أبيكوروب" كل خمس سنوات والتي قدمت آخرها في

مؤتمر الطاقة العربي السابع الذي عقد في القاهرة في شهر مايو 2002، تظهر أن حجم الاحتياجات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز خلال الفترة 2002-2006 حوالي 84 مليار دولار، أنظر الإطار رقم (2-6).

الإطار رقم (2-6)

الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمشاريع قطاع النفط والغاز في الدول العربية

ترصد الدراسة التي أعدها "أبيكروب" المشروعات المخطط تنفيذها في قطاعات النفط والغاز والصناعات اللاحقة في الدول عربية خلال الفترة 2002-2006، وذلك بغية تقدير الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة في قطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز) والصناعات اللاحقة في مختلف أرجاء المنطقة العربية. وقد قدرت دراسة "أبيكروب" حجم الاحتياجات الاستثمارية بحوالي 84 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تذهب 25 في المائة من هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للبترول الخام، و43 في المائة لقطاع الغاز و8 في المائة لصناعة التكرير، و24 في المائة لقطاع البتروكيماويات.

ونظراً لضخامة الاستثمارات المستقبلية اللازمة، تشير الدراسة إلى أن العديد من الدول العربية اتجهت لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة، العربية والأجنبية، للمساهمة والمساعدة في توفير الأموال المطلوبة. وقد اتخذ العديد منها بالفعل خطوات عملية لجذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع النفط وإنشاء تحالفات بين الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية بهدف توفير الاستثمارات المطلوبة والاستفادة من الخبرة الفنية المتقدمة التي تستطيع شركات النفط العالمي توفيرها.

وتعتقد "أبيكروب" في ضوء الخبرة المتراكمة في هذا القطاع، إن السيناريو المرجح لمساهمة التمويل التجاري بأسلوب تمويل المشروعات من إجمالي الاحتياجات الاستثمارية والمتوقعة لقطاعات الصناعة النفطية في المنطقة العربية، والمقدرة بحوالي 84 مليار دولار خلال الفترة قيد البحث، سنبلغ نحو 35 مليار دولار (42 في المائة من الإجمالي) موزعة على النحو التالي: 19 مليار دولار لقطاع الغاز، و11.2 مليار دولار لقطاع البتروكيماويات و2.5 مليار دولار للتكرير وملبيري دولار لإنتاج النفط.

وتتوقع "أبيكروب"، استدلالاً بتجربتها خلال الأعوام الخمسة الماضية، أن يكون نصيب المؤسسات المالية العربية حوالي 10-1 مليار دولار، تعادل 30-40 في المائة تقريباً من إجمالي احتياجات التمويل التجاري المشار إليها أعلاه. وتعد هذه الحصة المنخفضة نسبياً، إلى المنافسة الشديدة بين البنوك العالمية للحصول على أدوار التمويل الرئيسية في المنطقة، ولمشاركتها في الاكتتاب بمبالغ كبيرة. فعلى الرغم من السيولة المالية العالية لدى البنوك الوطنية، إلا أنها تتردد في المشاركة في التمويل لأجل طويلة، كما هو مطلوب في مشروعات النفط والغاز والبتروكيماويات، وخاصة خارج دولها، كما أن العديد منها لا يمتلك القدرات الفنية المطلوبة للعب الأدوار الرئيسية في عملية التمويل.

الجدول رقم (2-16)

تطور المؤشرات المالية للشركة العربية للاستثمارات البترولية
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	
550	550	460	460	460	رأس المال المدفوع
744.4	706.9	680.1	657.6	663.5	إجمالي حقوق المساهمين
2120.6	2088.4	1864	1577.4	1562.6	إجمالي الأصول
38.9	33.5	28.5	42.5	40.4	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية للشركة العربية للاستثمارات البترولية.

3- الهيئة العربية للاستثمار والإئتماء الزراعي

تسعى الهيئة العربية للاستثمار والإئتماء الزراعي، التي أنشئت في عام 1976 كمؤسسة مالية واستثمارية عربية متخصصة بالقطاع الزراعي، إلى المساهمة في تنمية الموارد الزراعية في الدول العربية على أن يراعى في ذلك بصورة خاصة توفير أكبر قدر من المواد الغذائية للدول الأعضاء وزيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي فيما بينها. وتقوم وسائل تحقيق هذه الأهداف على الاستثمار في كافة صور الإنتاج الزراعي والأعمال المرتبطة به والمتفرعة عنه وبوجه خاص استصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وإنتاج الأسماك والمراعي والغابات وغيرها من الموارد الزراعية. كما يشمل ذلك نقل وحفظ وتسويق وتصدير وتصنيع المنتجات والحاصلات الزراعية والحيوانية والسلمكية ومستلزمات إنتاجها، بما في ذلك المواد والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي. كذلك يدخل في هذا النطاق، تنفيذ المشروعات والأنشطة الأخرى اللازمة لنشاط الهيئة الاستثماري والإئتمائي والمكملة لذلك النشاط بما في ذلك مشاريع البنية الأساسية اللازمة مع مراعاة الأساليب والأسس التجارية المستقرة ومقتضيات السلامة المالية. وتقوم الهيئة بتنفيذ هذه المشروعات بصورة مباشرة أو بواسطة شركات تنشئتها الهيئة أو تساهم فيها. كذلك، فإن الهيئة نشطة

أيضاً في مجال إجراء الأبحاث والدراسات الخاصة بالمشروعات والمساهمة في توفير اللازم لها.

وتعود ملكية الهيئة التي يقع مقرها في الخرطوم وتمتلك مكتب إقليمي في دبي، إلى تسع عشرة دولة عربية (12 دولة عند التأسيس) كان آخر الدول المنضمة لاتفاقية الإنشاء كل من الجمهورية اليمنية وجمهورية القمر المتحدة وذلك خلال عام 2003.

ويبلغ رأسمال الهيئة المصرح به 150 مليون دينار كويتي (500 مليون دولار)، بلغ المدفوع منه حتى نهاية عام 22004003 نحو 100.2 مليون دينار (334 مليون دولار). وقد بلغ إجمالي أصول الهيئة في نهاية عام 2004 حوالي 211 مليون دينار (716 مليون دولار).

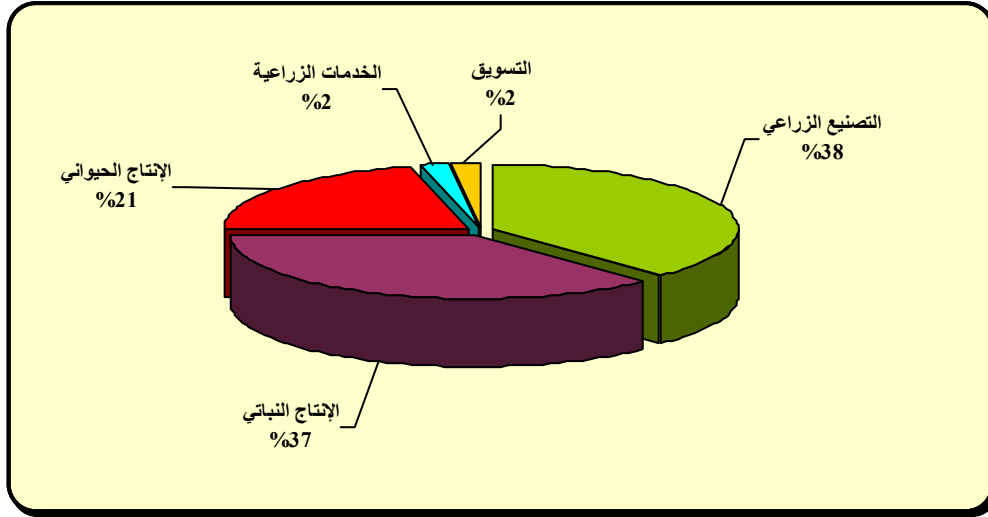
أما إجمالي حقوق المساهمين فقد بلغ 197 مليون دينار (668 مليون دولار) في نهاية عام 2004. ويذكر في هذا الصدد، أن الهيئة دأبت على توزيع أرباح على الدول الأعضاء المساهمين خلال السنوات الأخيرة. وقد بلغ إجمالي الأرباح الموزعة حتى نهاية عام 2004 نحو 76 مليون دينار (257 مليون دولار). وتمثل هذه الأرباح الموزعة ما نسبته 76 في المائة من رأس المال المدفوع. هذا وقد بلغ صافي أرباح الهيئة نحو 8.8 مليون دولار كمتوسط سنوي خلال السنوات الخمس الماضية.

ويشكل النشاط الاستثماري المحور الأساسي لأنشطة الهيئة. ويتمثل هذا النشاط في المساهمة المباشرة في رأسمال الشركات والإقراض الموجه للشركات بالإضافة إلى توظيف الأموال السائلة في محافظ استثمارية. وقد توجه النشاط الاستثماري للهيئة بصورة رئيسية خلال الفترة 1977 إلى 1984 نحو السودان، ثم توجهت الاستثمارات بعد ذلك إلى بقية الدول العربية. وقد بلغت نسبة استثمارات الهيئة حوالي 71 في المائة في السودان و29 في المائة في بقية الدول الأعضاء، وذلك من مجمل استثمارات الهيئة حتى نهاية عام 2003.

ويشمل نشاط الهيئة الاستثماري مختلف مجالات الإنتاج الزراعي والأعمال المرتبطة به والمتفرعة عنه، كالإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والخدمات والمستلزمات الزراعية والتسويق. وقد بلغت حصة التصنيع الزراعي من استثمارات الهيئة (بما في ذلك الاستثمارات في الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ) نحو 38 في المائة حتى نهاية عام 2004، يليه الإنتاج النباتي بنحو 37 في المائة ثم الإنتاج الحيواني بنحو 21 في المائة، فالخدمات الزراعية والتسويق بنحو 2 في المائة لكل منهما.

الشكل رقم (2-34)

توزيع استثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
حسب القطاعات في نهاية عام 2003



المصدر: التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي - 2003.

وتحدد طبيعة وحجم مساهمة الهيئة في المشروعات الاستثمارية مجموعة من المعايير (قيد المراجعة حالياً) أهمها:

- وجود المناخ الاستثماري المناسب.

- التوافق مع أهداف وبرامج عمل الهيئة.
- ثبوت الجدوى الفنية والمالية للمشروع.
- وجود جهة مروجة مستعدة للمساهمة في المشروع.
- حجم التكلفة الاستثمارية:
 - ♦ (5) مليون دولار كحد أدنى.
 - ♦ (350) مليون دولار كحد أقصى.
- حجم التكلفة الرأسمالية لا يقل عن 50 في المائة من التكلفة الاستثمارية.
- لا تزيد نسبة القروض عن 50 في المائة من التكلفة الاستثمارية.
- يفضل مساهمة الجهة المروجة بما لا يقل عن 25 في المائة من التكلفة الاستثمارية.

وتتوزع استثمارات الهيئة وذلك في نهاية عام 2004 على 23 شركة قائمة وست شركات قيد التنفيذ، كما هو مبين في الملحقين رقم (2-3) و(2-4) وذلك بالترتيب وفقاً لسنة التأسيس. ويذكر أن الهيئة تعتبر المالك الأكبر في نحو ثمانية من هذه الشركات حيث تتجاوز حصتها 40 في المائة من رأسمال كل منها. وبالإضافة إلى هذه الشركات، هناك 3 شركات قيد التصفية وشركة قيد التأسيس وشركتين تحت الموافقة على المساهمة فيهما، كذلك هناك حوالي خمسون مشروعاً في مراحل مختلفة من الدراسة والتقييم، منها 9 مشاريع في مرحلة بلورة الفرص الاستثمارية، و12 مشروع في مرحلة الدراسة الأولية أو قبل دراسة الجدوى، و8 مشاريع في مرحلة استكمال المواصفات المرجعية واختيار بيت الخبرة، وستة في مرحلة إعداد دراسة الجدوى، وسبعة مشاريع في مرحلة تقييم دراسة الجدوى والتي سيتم بموجبها اتخاذ قرار المساهمة أو عدمه وثمانية مشاريع لإعادة الهيكلة والتوسعة. ويذكر في هذا الصدد أن المشروع قد يمر بكافة المراحل أنفة الذكر أو قد يبدأ من أي مرحلة اعتماداً على طبيعة الدراسة المقدمة من المروج. وتعتمد سرعة تناول وانتقال المشروع من مرحلة إلى أخرى على نقطتين وهما أولويات الخطة السنوية في الهيئة، ومدى سرعة استجابة المروجين. ويذكر هنا أن الهيئة تبنت منهجاً محدثاً في إعداد الصلاحيات المرجعية في اختيار بيوت الخبرة، كما تخضع الدراسات في كل مراحلها إلى تقييم نوعي وموضوعي من قبل خبراء الهيئة أو من خارجها. وقد يتم

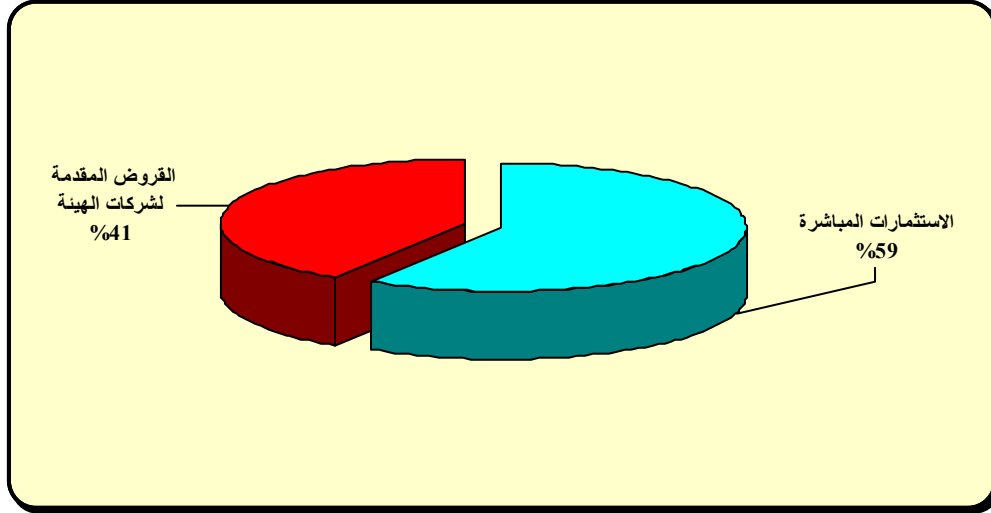
تصفية المشاريع في أي مرحلة من المراحل في حالة عدم استيفائها للمعايير الفنية والمالية التي تعتمدها الهيئة.

ويصل قيمة النشاط الاستثماري للهيئة والموجه للشركات القائمة وقيد التنفيذ أو التأسيس حوالي 392 دولار أي ما يعادل 54 في المائة من إجمالي أصول الهيئة وذلك حتى نهاية عام 2004. وتتوزع هذه الاستثمارات بين حوالي 59 في المائة مساهمات مباشرة في رأسمال هذه الشركات وبين 4 في المائة قروض قدمتها الهيئة لدعم وتطوير بعض هذه الشركات.

وتمثل استثمارات الهيئة ما نسبته 22 في المائة من إجمالي قيمة الاستثمارات الزراعية التي شاركت فيها إلى جانب شركاء من القطاعين العام والخاص (القيمة الإجمالية للاستثمارات في هذه الشركات) والتي تبلغ مع نهاية عام 2004 حوالي 1.76 مليار دولار. وتعود بقية الحصص في هذه الشركات والمشروعات إلى القطاع العام (الحكومات العربية والمؤسسات التابعة لها) بنحو 59 في المائة وللقطاع الخاص العربي (شركات ومصارف خاصة) بنحو 19 في المائة. ويذكر في هذا الصدد، أن القطاع الحكومي هو الشريك الأساسي للهيئة خلال عقد الثمانينات، ثم أصبح القطاع الخاص هو الشريك الأساسي في أغلب المشروعات والشركات التي أقيمت منذ عقد التسعينات.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالنشاط الإقراضي للهيئة، يلاحظ أن معظم القروض التي قدمتها الهيئة كان لشركاتها المتعثرة حيث تم توظيف هذه القروض في عمليات إعادة التأهيل. وجاءت معظم هذه القروض على شكل ضمانات للجهات الممولة. ويبدو أن حصر الهيئة للإقراض في شركاتها قد حد من إمكانية التوسع والتوزيع في النشاط الإقراضي إلى نشاطات استثمارية أخرى، الأمر الذي دفع الهيئة إلى دراسة إمكانية تبني سياسة إقراضية جديدة خلال الفترة القادمة، حيث أقدمت تمهيداً على تطوير قسم التمويل والقروض.

الشكل رقم (2-35)
توزيع النشاط الاستثماري للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
في نهاية عام 2003



المصدر: التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي - 2003.

ويذكر في هذا الصدد أن النشاط الاستثماري للهيئة يواجه عدد من المعوقات يمكن القول أنها ساهمت في تعثر أداء بعض أوجه هذا النشاط. فبالإضافة إلى المعوقات العامة المرتبطة بعدم مواعمة المناخ الاستثماري في العديد من الدول العربية وضعف البنى التحتية الأساسية اللازمة في هذه الدول، وعدم كفاية قوانين الاستثمارات الزراعية، فإن هناك عدد من المعوقات ترتبط بالهيئة نفسها، كما تشير إليها الدراسات المعدة من قبل الهيئة والتي تتعلق بمشاكل وإدارة المشاريع نفسها. ويستعرض الإطار رقم (2-7) أهم هذه المعوقات.

ويذكر في هذا السياق، أن الهيئة وانعكاساً لتعثر أداء عدد لا بأس به من شركاتها على مدار العقود الماضية، أقدمت منذ عام 2000 على اتباع منهج جديد يركز على المتابعة الميدانية للصيقة لهذه الشركات بغرض تشخيص المشاكل المتراكمة والعمل على إيجاد الحلول اللازمة، ومن ثم إعداد خطط تأهيل أو تحديث هذه الشركات ووضعها في المسار الاستثماري الصحيح.

الإطار رقم (7-2)

أهم المعوقات الداخلية التي تواجه النشاط الاستثماري
للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

- عدم كفاءة الجهد المبذول في استكشاف المشروعات والواعدة في الدول الأعضاء.
- تدني مستوى دراسات جدوى بعض المشاريع وذلك يعود إما إلى ضعف الموصفات المرجعية أو عدم توفر البيانات المطلوبة، أو عدم توفير الخبرات المؤهلة لإعداد وتقييم هذه الدراسات أو الاعتماد على بيوت خبرة لا تملك خبرات كافية.
- طول الفترة الزمنية في دورة بعض المشاريع تسبب في ابتعاد التنفيذ عن مضامين الدراسة وبالتالي تعثر أداء هذه الشركات وحوادث فجوات تمويلية خلال مراحل دورة المشروع.
- قصور في مجال تقييم أصول المشروعات الزراعية القائمة ما أدى إلى ارتفاع التكاليف الثابتة وتضخيم رأسما بعض المشاريع.
- افتقار إدارات التنفيذ لبعض الشركات إلى الكفاءة والمهارة المطلوبة أو انحراف بعض الإدارات في تطبيق مضامين دراسة الجدوى كان له الأثر الكبير في تعثر هذه الشركات.
- ضعف المتابعة الميدانية المستمرة من قبل الهيئة لشركاتها خلال مراحل دورة المشروع ساهم هو الآخر في تعثر أداء بعض الشركات وتعرضها للخسائر المستمرة.

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، استراتيجية الهيئة للأعوام 2002-2012.

ويتمثل منهج المتابعة في تشكيل فرق متابعة فنية ومالية متخصصة من خبراء الهيئة لكل شركة أو وحدة إنتاجية تابعة للشركة. وتقوم هذه الفرق بزيارة الموقع الإنتاجي بصورة متكررة، تعد على أثره تقريراً يتناول تقييم أداء الشركة واقتراح برامج التأهيل الكفيلة بتحسين أوضاعها ووقوع كل شهر. وتناقش هذه التقارير من قبل لجنة مركزية تشرف عليها الإدارة العليا للهيئة بصورة مباشرة وبحضور الإدارات المعنية بالشركة. وقد مكنت برامج المتابعة هذه من تحقيق نتائج إيجابية عديدة أهمها:

- تشخيص ومعالجة أسباب التعثر للشركات والذي استمر لسنوات طويلة وبالتالي تمكنت البرامج المقترحة للتأهيل والتطوير من وضع هذه الشركات في المسار الصحيح خلال فترة قصيرة نسبياً.
- اكتساب الهيئة من خلال برامج المتابعة لخبرات فنية ومالية تنظيمية متراكمة سيكون لها الأثر الفعال في متابعة أداء الشركات القائمة وكذلك في إدارة الاستثمارات الجديدة.

- ساهمت هذه الممارسة الميدانية اللصيقة في إدراك متطلبات إدارة النشاط الاستثماري الزراعي في كافة مراحل دورة المشروع من بلورة فكرة المشروع، إلى كيفية اختيار المساهمين وتحديد حجم مساهمة الهيئة، وتحديد مضامين دراسات الجدوى، وأسلوب التنفيذ والمتابعة.
- ازدياد قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ومن الأهمية الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الدور الإيجابي التي ساهمت به الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به، إلا أن التحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي العربي لا تزال كبيرة. ويبين الإطار رقم (2-8) أهمية قطاع الزراعة والتحديات الأساسية التي تواجه الاستثمار الزراعي العربي.

الإطار رقم (2-8)

التحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي العربي

لعبت الزراعة دوراً أساسياً في تحريك اقتصاد البلدان، وقد شهد القرن السابق إنجازات متميزة وتطوراً كبيراً في القطاع الهام في بلدان العالم المتقدم بعد إدخال التقانات الزراعية الحديثة وتطوير أساليب الإنتاج وتحديث أساليب الري والتوسع في استخدامات المكننة الزراعية كما ونوعاً بحيث أصبحت مجموعة تلك البلدان تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج الزراعي العالمي في حين أن عدد سكانها يشكل ربع سكان العالم، في الوقت الذي لا يزال فيه القطاع الزراعي في معظم بلدان العالم النامي ومنها البلدان العربية ينمو بمعدلات متواضعة، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب والعيبات ولا يزال هذا القطاع بحاجة ماسة إلى المزيد من التفعيل والتطوير لكي يساهم في تحقيق رفاهية هذه البلدان.

ويحتل القطاع الزراعي مركزاً هاماً في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول العربية وله دور رئيسي في تنميتها الاقتصادية. يث يشكل 39 في المائة من الناتج المحلي في السودان ونحو 31 في المائة و25 في المائة في كل من العراق وسورية على التوالي، كما يشكل نحو 16 في المائة في مصر والمغرب وحوالي 10 في المائة في تونس. في حين يحظى موقفاً محدوداً في دول أخرى كدول مجلس التعاون الخليجي حيث تتراوح النسبة بين 0.4 في المائة و6 في المائة. وهنا تكمن أهمية تطوير القطاع الزراعي والنهوض به حتى يتمكن من التعامل بكفاءة مع احتياجات الغذاء في الدول العربية ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة فيها.

وتقدر قيمة واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنحو 16 مليار دولار، وأهمها الحبوب والدقيق وتشكل نسبة 41 في المائة منها، ثم الألبان ومشتقاتها بنسبة 15 في المائة والزيوت النباتية بنسبة 10 في المائة
يتبع ---

و9 في المائة لكل من مجموعة اللحوم والسكر وأخيراً الأرز ومجموعة الفواكه بنسبة 8 في المائة و7 في المائة على التوالي. وتشير معدلات النمو الحالية في القطاع الزراعي العربي بأنه لن يتمكن من سد الفجوة الغذائية المتزايدة أو حتى تقليصها.

وعليه، فإن الاستثمار الزراعي العربي يشكل نقطة ارتكاز وتحول أساسية في مسار القطاع الاقتصادي العربي، ولا يزال يواجه العديد من التحديات التي ينبغي إدراكها ومعالجتها بموضوعية وهذه التحديات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- التعامل مع حقيقة أن نحو 75 في المائة من العاملين في القطاع الزراعي يعتمدون أساليب ونظم زراعية تقليدية في حيازات صغيرة تنسم بتدني الإنتاجية مما يعني ضرورة استنباط وتطوير تقانات حديثة تناسب واقع الحيازات الصغيرة.
- الحاجة إلى التركيز على استخدام التقانات الزراعية الحديثة في المشاريع الاستثمارية الزراعية العربية وفق مفهوم الجزم التقنية المتكاملة والملائمة، فالنماذج الزراعية الرائدة في المنطقة العربية محدودة.
- هناك حاجة ماسة لردم الفجوة التقنية والفنية بين ما هو مطبق في البلدان المتقدمة زراعياً وما تحتاجه الزراعة العربية حيث أصبحت مسألة اختيار ونقل وتطوير هذه التقانات في الاستثمارات الزراعية أمراً هاماً.
- أهمية توفير بيئة ملائمة وبنية تحتية تؤمن تدفق موارد مالية متزايدة للمناطق الزراعية وصيانتها وإدارتها بصورة سليمة ومربحة.
- الحاجة إلى التركيز على برامج البحث العلمي والتطوير التقني في القطاع الزراعي تمكن من معالجة مشاكل الاستثمارات الزراعية أو في تطويرها أو تحديثها وبما يؤمن الاستمرار والنجاح.
- لا تزال الإدارة الزراعية تشكل منعطفاً هاماً وأساسياً لضمان نجاح الاستثمارات الزراعية وخصوصاً تلك التي تستند إلى تطبيقات تقنية حديثة وقد تعرض العديد من الاستثمارات القطاع الزراعي العام أو القطاع الزراعي الخاص إلى الخسائر والفشل بسبب غياب الإدارات الكفوة.
- تعزيز سياسات الزراعة وتجنّبها الاجتهادات وعوامل عدم الاستقرار.
- تعزيز تحرير قوانين الاستثمار الزراعي وكذلك التأكيد على أهمية تطبيقها لإزالة العقبات أمام المستثمر الزراعي.
- لا تزال مسألة توفير المواد الخام للمشروعات الزراعية وتوفير دعم وحماية في فترة وتعطيلها في فترة أخرى، حلقة أساسية تسهم في تعرض العديد من الاستثمارات الزراعية الكبيرة في البلدان العربية إلى التوقف والفشل مما جعل هذا الأمر عنصراً طارداً وغير مشجع للاستثمارات الزراعية.
- ضرورة الاهتمام بالحلقات المكملة للإنتاج الزراعي من تداول ونقل وتعبئة وخرن.
- إيلاء جانب تسويق المنتجات الزراعية اهتماماً خاصاً لتحفيز المزارعين لزيادة إنتاجياتهم.

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العربية للإئتماء والاستثمار الزراعي- 2003.

الجدول رقم (2-17)
تطور المؤشرات المالية للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	
340.0	339.6	334.2	326.2	327.3	رأس المال المدفوع
668.0	673.0	669.0	685.2	706.3	إجمالي حقوق المساهمين
716.0	731.0	710.0	714.5	732.1	إجمالي الأصول
13.4	9.3	(15.4)	11.0	25.9	صافي الدخل السنوي

* البيانات محولة من الدينار الكويتي إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف المعتمدة في التقارير السنوية للهيئة.

المصدر: التقارير السنوية للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1974 وبدأت نشاطها في مطلع أبريل 1975 بهدف تعزيز تدفق الاستثمارات العربية البينية لتمويل جهودها الإنمائية لصالح ازدهار شعوبها. وتساهم في رأسمالها جميع الدول العربية باستثناء جمهورية القمر المتحدة. ووفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، ويتمثل الأول وهو الرئيسي في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية. أما الثاني فيتمثل في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم بتطوير بيئة الاستثمار العربية وأوضاعه وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية الموارد البشرية العربية.

بلغ رأسمال المؤسسة المدفوع حوالي 86.0 مليون دولار وذلك في نهاية عام 2003، مقابل نحو 81.7 مليون دولار في نهاية عام 1998. وتعود الزيادة في رأس المال المدفوع المتحققة خلال عام 2003 إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بزيادة مساهمتها وقيام

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بتسديد الدفعة الأولى من مساهمتها في زيادة رأسمال المؤسسة. ويذكر في هذا الصدد، أن مجلس مساهمي المؤسسة كان قد قرر زيادة رأسمالها بمقدار 100 مليون دولار، لغرض توسيع فرص الضمان للاستثمارات والتجارة البنينيين ومد مظلة الضمان لتشمل الصادرات العربية إلى غير الدول العربية. تدفع الزيادة في رأس المال كمساهمات من قبل الصناديق والهيئات المالية العربية على خمس دفعات سنوية ابتداءً من عام 2003. وتتوزع حصص هذه الزيادة كالتالي: 51.5 مليون دولار مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، و27.5 مليون دولار مساهمة صندوق النقد العربي، و17.3 مليون دولار مساهمة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، و3.7 مليون دولار مساهمة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. وبإتمام هذه الزيادات، فإن رأس المال المدفوع للمؤسسة سيضاعف خلال الأعوام القادمة. ويذكر هنا أن إجمالي أصول المؤسسة قد بلغ حوالي 292.0 مليون دولار في نهاية عام 2003، مقابل نحو 275.3 مليون دولار في نهاية عام 1998. ولم تطرأ أية زيادة على حقوق المساهمين خلال هذه الفترة مع تسجيل المؤسسة لخسارة صافية خلال الأعوام 2000 و2001 و2002. إلا أنه وبفضل الأرباح المتحققة خلال عامي 1999 و2003، فإن صافي أرباح المؤسسة خلال السنوات الخمس الماضية قد بلغ حوالي 1.5 مليون دولار كمتوسط سنوي.

ويتركز النشاط الرئيسي للمؤسسة على توفير خدمات الضمان وتشجيع الاستثمار. وقد عمدت المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة في هذا النشاط إلى تطوير نظام متكامل لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات يقدم مجموعة عريضة من الخدمات المتخصصة لرجال الأعمال والمستثمرين والمقاولين والممولين العرب مع وضع معايير محددة لأهلية الضمان وتبني إجراءات مبسطة وإقرار نظام عملي للرسوم والتعويضات.

تنمية البحوث والدراسات المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار:

ففيما يتعلق بضمان الاستثمار، تدير المؤسسة برنامجاً يسمى **النظام العربي لضمان الاستثمار**، والذي يعنى بتشجيع المستثمر العربي على توطيد استثماراته في الدول العربية، من خلال توفير الحماية للاستثمارات في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية، كخطر التأميم والمصادرة، وخطر عدم القدرة على التحويل وخطر الحرب.

ويستفيد من هذا النظام المستثمرون العرب (الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون) سواء كانوا من القطاع الخاص أو القطاع العام. كما يستفيد هذا النظام، الشركات والمؤسسات المالية القائمة خارج الدول العربية إذا كانت مملوكة لمستثمرين عرب بنسبة لا تقل عن 50 في المائة من رأسمالها.

وتغطي عقود ضمان الاستثمار، كافة الاستثمارات سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك ملكية المشاريع أو المساهمة فيها أو استثمارات في أسهم وسندات. كما تغطي أيضاً القروض الموجهة لتمويل مشروعات إنمائية، إذا كان أجل سدادها يتجاوز ثلاث سنوات. ووفقاً لذلك هنالك أربعة عقود لضمان الاستثمار، كما هي مبينة في الإطار رقم (9-2).

الإطار رقم (9-2)

أنواع عقود ضمان الاستثمار

- 1- عقد ضمان استثمار مباشر:** يوفر هذا العقد الضمان لصور الاستثمار المتمثلة في ملكية المشروع الاستثماري كله أو بعضه سواء كان المشروع متمتعاً بالشخصية الاعتبارية المستقلة أم لا، طالما أن المشروع يخضع لسيطرة طالب الضمان أو أن هذا الأخير يكون مسؤولاً مسؤولاً غير محددة عن التزاماته. ومدة هذا العقد عشرة سنوات ويحق للطرف المضمون إنهاء العقد في أي وقت.
- 2- عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة:** يخصص هذا العقد لضمان الاستثمار المتمثل في اقتناء أسهم أو حصص في رأسمال شركة (شخصية اعتبارية مستقلة) لا تخضع لسيطرة طالب الضمان ولا يكون مسؤولاً عن التزاماته إلا في حدود مساهمته. ومدة هذا العقد عشرة سنوات ويحق للطرف المضمون إنهاء العقد في أي وقت.
- 3- عقد ضمان قرض:** ويغطي هذا العقد القروض التمويلية للمشاريع الاستثمارية والإنمائية، على أن يتجاوز أجل القرض ثلاث سنوات، ويكون مقدماً من أي مصرف عربي - أجنبي مشترك صالح لضمان المؤسسة. ومدة هذا العقد تتوافق مع جدول سداد أقساط القرض.
- 4- عقد ضمان معدات المقاولات:** نظرراً لأهمية قطاع المقاولات في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، فقد خصصت المؤسسة أحد عقود ضمان المعدات التي يدخلها المقاولون العرب إلى القطر الذي يجري فيه تنفيذ المشروع أو المعدات التي تشتري في هذا القطر بنقد أجنبي محول من الخارج. ومدة هذا العقد تتوقف على المدة اللازمة لتنفيذ المقولة.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتشترط المؤسسة لتقديم ضمان الاستثمار، بالإضافة إلى دراسة جدوى المشروع، الحصول على موافقة حكومة الدولة المستضيفة على ضمان الاستثمار لديها.

أما فيما يتعلق بضمان انتمان الصادرات، فإن المؤسسة تدير برنامجاً يسمى **النظام العربي لضمان انتمان الصادرات**، الذي صمم لدعم وتشجيع جهود المصدرين العرب على تنمية صادراتهم إلى الدول العربية ومن ثم زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني. من خلال توفير الضمان للصادرات العربية المنشأ ضد المخاطر التجارية وغير التجارية. ويذكر أنه تم في عام 2000 توسيع هذا البرنامج ليشمل الصادرات العربية المتجهة لدول غير عربية. ويستفيد من هذا البرنامج الأفراد والأشخاص الاعتباريون المصدرون العرب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين وكذلك المصارف العربية والعربية – الأجنبية المشتركة التي تقوم بتمويل صادرات عربية. وهناك ستة أنواع من عقود ضمان انتمان الصادرات، كما هي مبينة في الإطار رقم (10-2).

**الإطار رقم (10-2)
أنواع عقود ضمان الصادرات**

1. **عقد ضمان شامل:** يغطي كافة المخاطر التجارية وغير التجارية لأكثر من مستورد واحد في قطر عربي واحد أو في عدة أقطار عربية والتي لا تتجاوز مدة الائتمان فيها سنة واحدة.
2. **عقد ضمان محدد:** يغطي كافة المخاطر التجارية وغير التجارية لعملية تصدير مع مستورد واحد ينتمي إلى القطاع لخاص، وذلك أيما كان أجل الائتمان المنفق عليه في عقد التصدير.
3. **عقد ضمان محدد ضد المخاطر غير التجارية:** يغطي المخاطر غير التجارية لعملية تصدير مع مستورد واحد ينتمي إلى القطاع الحكومي، وذلك أيما كان أجل الائتمان فيها.
4. **عقد ضمان انتمان مشترين:** يغطي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها المصارف العربية أو العربية الأجنبية، المشتركة عند قيامها بتمويل المستورد عن مشترياته من السلع العربية. يتم السحب من القرض لصالح المصدر مباشرة تبعاً للشحنات التي ينفذها للمستورد، على أن يجري سداد القرض من المستورد إلى المصرف.
5. **ملحق ضمان البضاعة برسم التخزين:** يغطي المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها السلع والمواد التي يصدرها المصدر العربي لبلد عربي غير بلد جنسيته بقصد تخزينها هناك أو عرضها لحسابه لحين بيعها أو إعادة تصديرها، توقع المؤسسة هذا الملحق مع المصدر الذي يبرم معها عقد ضمان شامل.
6. **عقد ضمان (اعتماد مستندي):** يغطي المخاطر التجارية وغير التجارية لعمليات التصدير التي يتم سدادها بموجب اعتماد مستندي مفتوح من أحد المصارف العربية أو العربية – الأجنبية المشتركة التي تقبلها المؤسسة.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- وبصورة عامة يوفر برنامج ضمان الصادرات عدداً من المزايا أهمها:
- توفير وقاية مسبقة من مخاطر عدم الدفع.
 - زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية، بما يتيح من إمكانية منح المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة دون التخوف من احتمال عدم الدفع.

- الحصول على تمويل بشروط أيسر من المصارف بمجرد إتمام الشحن ودون انتظار لتاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة، وذلك بخصم الأوراق التجارية لدى المصرف الممول وتحويل الحق في قبض التعويض إلى ذلك المصرف.
- الإغفاء من رجوع المصرف الممول إلى المصدر في حالة عدم وفاء المستورد بالورقة التجارية، حيث يتم الرجوع في هذه الحالة إلى المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الإجمالية لعمليات الضمان التي قدمتها المؤسسة وحتى 2003 قد بلغت حوالي 2,139 مليون دولار، منها نحو 565 مليون دولار لعمليات ضمان الاستثمار (26.4 في المائة) ونحو 1,574 ل ضمان الصادرات (73.6 في المائة). ويذكر أن المتوسط السنوي للقيمة الإجمالية لعقود الضمان قد بلغ حوالي 138.7 مليون دولار عن السنوات الخمس الماضية 1999-2003، في حين بلغ المتوسط السنوي لعدد العقود المبرمة خلال هذه الفترة حوالي 64 عقداً، منها 62 عقداً لضمان الصادرات وعقدين لضمان الاستثمار، كما هو مبين في الجدول رقم (2-18).

الجدول (2-18)

تطور نشاط الضمان للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
2	0	3	1	3	عدد عقود ضمان الاستثمار
50	60	63	62	77	عدد عقود ضمان الصادرات
31	0	41.5	*16.2	32.3	قيمة عقود ضمان الاستثمار
98.1	140.6	121.7	**87.0	125.2	قيمة عقود ضمان الصادرات
129.1	140.6	163.2	103.2	157.2	القيمة الإجمالية

البيانات محولة من الدينار الكويتي إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف المعتمدة في التقارير السنوية للمؤسسة.

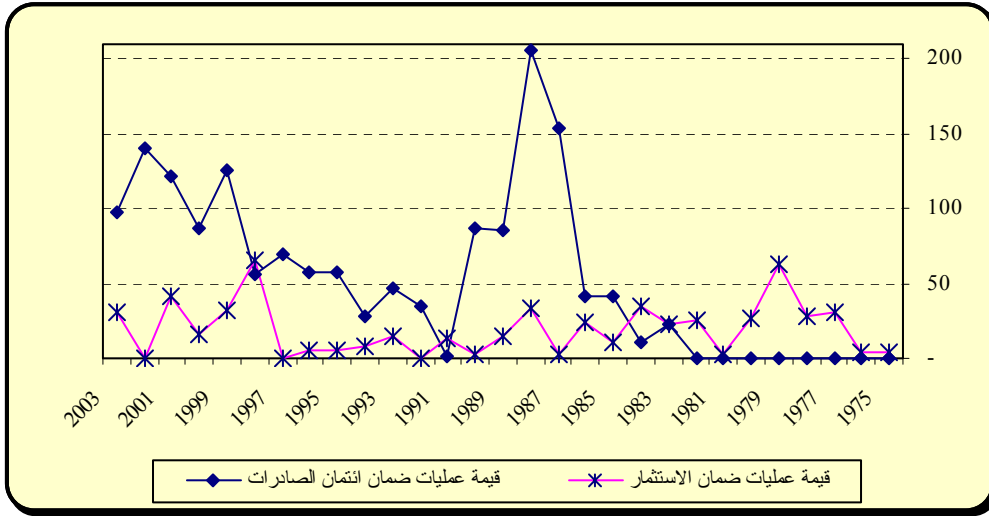
* ويشمل كذلك قيمة ثلاثة ملاحق لعقود ضمان استثمار سارية.

** تشكل كذلك قيمة أربعة ملاحق لعقود ضمان سارية واتفاقيتين لإعادة التأمين على التزامات ضمان شركات عربية.

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

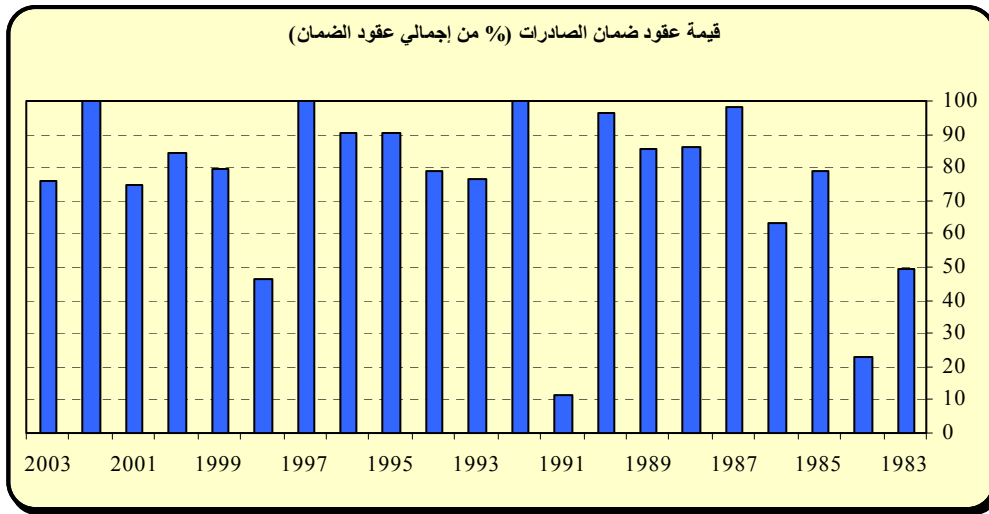
وبيين الشكل رقم (2-36) قيمة عقود الضمان التي قدمتها المؤسسة منذ إنشائها، في حين يظهر الشكل رقم (2-37) توزيع هذه العقود بين عقود ضمان الاستثمار وعقود ضمان الصادرات خلال الفترة نفسها.

الشكل البياني رقم (2-36)
قيمة عقود ضمان الاستثمار والصادرات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار
(مليون دولار أمريكي)



المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الشكل البياني رقم (2-37)
قيمة عقود ضمان الصادرات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار



المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتبلغ القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية في نهاية عام 2003 حوالي 255.5 مليون دولار أي ما يعادل 102 في المائة من إجمالي حقوق المساهمين في نهاية الفترة نفسها. وتنقسم هذه القيمة مناصفة تقريباً بين عقود ضمان استثمار وعقود ضمان ائتمان الصادرات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن السودان يحتل المرتبة الأولى من بين الدول المستفيدة من العقود وذلك حسب قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة مع نهاية عام 2003، يليه لبنان والسعودية ثم اليمن وتونس.

ومن جانب آخر، تقوم المؤسسة في إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان ببث الوعي الاستثماري وتوصيف البيئة الاستثمارية المواتية، ورصد المستجدات المتعلقة بالاستثمار والتجارة والتشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار وتطورات الجهود القطرية والإقليمية لترويج الاستثمار وتمتية الكوادر العربية المختصة من خلال رصد لا يستهان به من المادة العلمية والإصدارات والفعاليات المختصة.

وشمل ذلك إصدار مطبوعات متخصصة أهمها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، نشرة "ضمان الاستثمار"، أوراق تعريفية بشأن دور المؤسسة في حفز الاستثمار والتجارة العربية والتنمية والأبعاد التنموية، وإصدارات قانونية متخصصة منها: الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية، وعدد من الأدلة لتأسيس الشركات والرقابة على النقد والمعاملة الضريبية في الدول العربية، ودراسات مقارنة بشأن الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وكيفية تفعيلها بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أهمها مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب التي تتم بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. وتأسيس قواعد بيانات متخصصة بالاستثمارات العربية البيئية الخاصة والمرخص لها ورصد اتجاهات الاستثمار وتطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، وإصدار المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لقياس التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإجراء استبيانات لرصد أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية والعمل على توحيد تعريف الاستثمار الأجنبي والبيانات المتعلقة به في إطار الجهود الدولية والإقليمية القائمة. إضافة إلى تقديم خدمات الدعم الفني لجهة إبداء المشورة الفنية بشأن قوانين الاستثمار والأطر المؤسسية لأجهزة الاستثمار

الوطنية وبشأن إنشاء وكالات قطرية أو إقليمية مختصة بضمان الاستثمار وانتان أو تشجيع الصادرات وتقديم خدمات مرجعية والرد على الاستفسارات، ودعم جهود الترويج في الدول العربية، من خلال عقد ورشات عمل متخصصة بتقنيات الترويج واتفاقيات وتوفير المادة العلمية بشأن وسائل وتقنيات الترويج وتعميقها وتوثيق الصلات مع الهيئات المعنية بالترويج على الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية.

ومن جانب آخر، ولاكتمال الصورة في عرض المؤسسات المالية العربية فإنه لابد من الإشارة إلى المؤسسات المصرفية. إذ أنه وبالإضافة إلى المؤسسات والصناديق التتموية وشركات الاستثمار العربية هناك بعض المصارف العربية النشطة في مجال تمويل المشروعات الإنمائية والاستثمارية. ولا يمكن التعرض لكل هذه المصارف، حيث سنكتفي باختصار الإشارة إلى المؤسسة العربية المصرفية، التي يعود الجزء الأكبر من ملكيتها إلى جهات حكومية عربية مشتركة.

الجدول رقم (2-19)

**تطور المؤشرات المالية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار
خلال السنوات الخمس الأخيرة**

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
86	82.5	80.5	80.0	81.0	رأس المال المدفوع
250.6	240.6	241.2	248.7	252.4	إجمالي حقوق المساهمين
292	273.4	272.6	280	283.8	إجمالي الأصول
11.9	(6.8)	(6.1)	(2.9)	11.3	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية للهيئة العربية لضمان الاستثمار.

ومن جانب آخر، ولاكتمال الصورة في عرض المؤسسات المالية العربية فإنه لا بد من الإشارة إلى المؤسسات المصرفية. إذ أنه وبالإضافة إلى المؤسسات والصناديق التتموية وشركات الاستثمار العربية هناك بعض المصارف العربية النشطة في مجال تمويل المشروعات الإنمائية والاستثمارية. ولا يمكن التعرض لكل هذه المصارف، حيث سنكتفي باختصار الإشارة إلى المؤسسة العربية المصرفية، التي يعود الجزء الأكبر من ملكيتها إلى جهات حكومية عربية مشتركة.

5- مجموعة المؤسسة العربية المصرفية

أنشئت المؤسسة العربية المصرفية والتي يقع مقرها الرئيسي في البحرين في عام 1980 من قبل ثلاث دول عربية ممثلة في جهاز أبوظبي للاستثمار ووزارة المالية الكويتية (نقلت حصتها إلى هيئة الاستثمار في الكويت) ووزارة المالية في ليبيا (نقلت حصتها إلى المصرف المركزي الليبي)، في فترة تزامنت مع ارتفاع كبير في السيولة لدى الدول النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط وما ترتب عليه من فائض كبير في الحساب الجاري لهذه الدول. وكان الهدف الأساسي وراء إنشاء هذه المؤسسة، الفعالة بضرورة توفير هذه السيولة عبر خلق كيان مصرفي عربي كبير الحجم قادر على تقديم أنشطة وخدمات مصرفية وتمويلية، لم تستطع المصارف العربية على كثر عددها تقديمها في ضوء صغر حجمها الرأسمالي. فبالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية الأساسية، كان تركيز المؤسسة بصورة رئيسية في ترتيب القروض المجمع والمشاركة فيها لتمويل مشروعات إنمائية واستثمارية في قطاعات مختلفة والترويج لهذه المشروعات، والبحث عن فرص الاستثمار المختلفة وتقييمها بقصد الاستثمار المباشر فيها أو تمويلها، وتقديم الاستشارات المالية.

وبلغ رأسمال المؤسسة المصرح به عند التأسيس 1000 مليون دولار، كان المدفوع منه 750 مليون دولار وذلك في عام 1981 عند مباشرتها لأعمالها (توزع بالتساوي بين الجهات المساهمة الثلاث). وفي عام 1989 تم رفع رأس المال المصرح به إلى 1500 مليون دولار، والمدفوع إلى 1000 مليون دولار. وتمت تغطية الزيادة في رأس المال المدفوع عبر اكتتاب عام وتوظيفات خاصة دولية. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين نحو 1585 مليون دولار في نهاية

عام 2003، في حين بلغ إجمالي أصولها نحو 30068 مليون دولار في نهاية العام نفسه. وتصل حصة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة إلى نحو 53 في المائة من إجمالي الأصول.

وقد أدت استراتيجية المؤسسة المصرفية العربية في التوسع الإقليمي إلى نمو شبكتها المؤلفة من فروع ومكاتب تمثيلية وشركات تابعة وزميلة في أكثر من ثلاثين دولة في العالم. وبينما تركز فروعها على العمليات المصرفية التجارية والخاصة بالشركات (بالجملة)، بالإضافة إلى خدمات تمويل التجارة، فإن المصارف التابعة تركز على استثمار الفرص المتاحة في القطاعات المصرفية المحلية (خدمات التجزئة والعمليات التجارية)، فيما تقدم الشركات الزميلة خدمات مالية متخصصة. وتمتلك المؤسسة خمسة مصارف تابعة في الدول العربية في كل من الأردن وتونس والجزائر ومصر بالإضافة إلى بنك المؤسسة المصرفية العربية الإسلامي في البحرين. وتشمل خدمات المؤسسة العربية المصرفية، ما يلي:

العمليات التجارية: القروض المصرفية المجمع، خدمات تمويل التجارة، تمويل عمليات الحيازة ومشاريع الطاقة، تمويل صناعة الطيران.

الخزائنة: المتاجرة بالعملات الخليجية والعربية والدولية، وحسابات الودائع قصيرة الأجل في العملات الرئيسية المتداولة، والخيارات ومشتقات معدلات الفائدة، والعمليات المصرفية الاستثمارية، وتداول الأوراق المالية، وترتيب الاكتتابات، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والخدمات الاستشارية للشركات، والتمويل المؤقت، وعمليات الحيازة والدمج.

المنتجات الإسلامية: تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، وبيع السلم، والإجارة والاستصناع الإسلامية.

الجدول رقم (2-20)
مجموعة المؤسسة العربية المصرفية
(الشركات التابعة)

مجموعة الاستثمار	القسم الدولي	قسم العالم العربي
بنكو إي بي سي برازيل إس أبيه	بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي - بي إل سي.	المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر
	المؤسسة العربية المصرفية - داوس وشركاه جي إم بي إتش.	بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي - البحرين
		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن
		بنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر
		بنك المؤسسة العربية المصرفية - تونس

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العربية المصرفية 2003.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة المؤسسة العربية المصرفية، شاركت في ترتيب العديد من القروض المجمعمة بالتعاون مع مؤسسات مصرفية عالمية وإقليمية، تم خلالها تمويل العشرات من المشاريع الاستثمارية في قطاعات مختلفة من الدول العربية، وبوجه خاص في قطاع البتروكيماويات والنفط والغاز والتعدين والطاقة والطيران والاتصالات. ويذكر هنا أن حصة المنطقة العربية من إجمالي أصول المجموعة تصل إلى 17 في المائة، فيما تصل حصة أوروبا الغربية إلى 46 في المائة، وآسيا إلى 17 في المائة، وأمريكا الشمالية 12 في المائة، ثم أمريكا اللاتينية 6 في المائة. أما من حيث الخصوم (بما في ذلك حقوق المساهمين) فإن 34 في المائة منها مصدره المنطقة العربية، مقابل 38 في المائة من أوروبا الغربية، و12 في المائة من آسيا، و8 في المائة في أمريكا اللاتينية، وواحد في المائة في أمريكا الشمالية.

الجدول رقم (2-21)
تطور المؤشرات المالية لمجموعة المؤسسة العربية المصرفية
خلال السنوات الخمس الأخيرة

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	
1000	1000	1000	1000	1000	رأس المال المدفوع
1585	1371	1872	1904	1857	إجمالي حقوق المساهمين
30068	28915	26545	26676	24358	إجمالي الأصول
120	(41)	102	127	112	صافي الدخل السنوي

المصدر: التقارير السنوية لمجموعة المؤسسة العربية المصرفية.

ثالثاً : المؤسسات المالية العربية – الإنجازات والتحديات

يتضح مما تقدم في العرض السابق عن أوضاع وأنشطة المؤسسات والصناديق التتموية العربية والإقليمية وشركات الاستثمار العربية المشتركة، أن هذه المؤسسات قد حققت العديد من الإنجازات على صعيد تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسيات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية من جهة، وعلى صعيد تعزيز الترابط الاقتصادي العربي من جهة أخرى. وقد يكون من المفيد قبل تلخيص هذه الإنجازات وما يقابلها في الوقت ذاته من صعوبات، أن نبين الملاحظات العامة التالية حول عمل هذه المؤسسات والصناديق:

- شهدت الأنشطة والخدمات التي تقدمها أغلب هذه المؤسسات في السنوات الخمس أو العشر الأخيرة تطوراً وتبدلاً في نطاقها عما كانت عليه خلال عقود السبعينات والثمانينات، وذلك حرصاً على مواكبة التغير في الاحتياجات التمويلية للدول العربية أو في البيئة الاقتصادية والاستثمارية.

- أولت معظم هذه المؤسسات اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص، سواء من قبل المؤسسات والصناديق التي لم تكن تقدم خدمات لهذا القطاع حيث أقدمت على إحداث تسهيلات موجهة لهذا الغرض، أو من قبل تلك المؤسسات أو الشركات التي كانت تقدم خدمات أو تسهيلات للقطاع الخاص بحيث زادت من حجم هذه التمويلات. ومع ذلك لا يزال حجم التمويل المقدم لهذا القطاع محدوداً نسبياً، وهناك حاجة لتوسيع هذه التسهيلات وزيادة التعريف والترويج لها.
 - تغطي الأنشطة والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات والصناديق كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة.
 - توسعت معظم هذه المؤسسات والصناديق خلال السنوات الأخيرة في مجال الخدمات غير المالية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمعونات الفنية وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية. وتكمل هذه الخدمات النشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة.
 - تحسن الأداء المالي بالمفهوم النسبي لأغلب هذه المؤسسات خلال السنوات الخمس أو العشر الأخيرة بالمقارنة عما كان عليه خلال عقدي السبعينات والثمانينات. ويرتبط ذلك باكتساب هذه المؤسسات للدراية والنضج في مجال أنشطتها وتحسن إدارتها للمخاطر.
 - شكل التمويل المقدم من قبل هذه المؤسسات والصناديق حافزاً لتنفيذ استثمارات في الدول المستقيدة تزيد عدة مرات عن حجم القروض المقدمة. وبالتالي وبالنظر لكون قروض هذه المؤسسات والصناديق تغطي في المتوسط ربع قيمة المشاريع الممولة، فإن هذه المؤسسات قد ساهمت عملياً في تمويل مشاريع إنمائية في الدول العربية تقارب قيمتها 200 مليار دولار، خلال الفترة 1974-2003.
- هذا وفيما يتعلق بأهم إنجازات هذه المؤسسات والصناديق، فإنه يمكن اختصارها في مجالات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وتشجيع التجارة العربية، وتعزيز التعاون والترابط الاقتصادي العربي.

أ- **في مجال دعم التنمية الاقتصادية:** تمثل المساهمة في تطوير قطاعات البنى الأساسية والإنتاجية من أهم إنجازات المؤسسات والصناديق المالية العربية. فعلى صعيد قطاعات البنى الأساسية، وحيث أن الدول العربية قد أولت في إطار خطط واستراتيجيات التنمية اهتماماً خاصاً بتحديث هذه القطاعات خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فإن المؤسسات والصناديق العربية تجاوزت مع ذلك بتركيز أنشطتها التمويلية خلال هذه الفترة على هذه القطاعات وإدراك طبيعة الاحتياجات فيها.

في هذا الصدد، عانت هذه القطاعات لدى أغلب الدول العربية من نقص شديد يتجسد في محدودية شبكات النقل والطاقة وشبكات الاتصال بالإضافة إلى افتقار مناطق عديدة للمياه النقية والصرف الصحي. وقد تفاوتت مساهمة هذه الصناديق في كل قطاع من قطاعات البنى الأساسية بين دولة وأخرى، وهو الأمر الذي ارتبط أيضاً بأولويات خطط التنمية في كل دولة وحجم الاستثمارات المستهدفة في هذا الشأن. وقد اشتملت مساهمات هذه الصناديق والمؤسسات بصورة عامة على إنشاء الطرق بما في ذلك الطرق الريفية ذات الأهمية في تنمية الأرياف وتطوير الإنتاج الزراعي، وتحديث الموانئ البحرية والسكك الحديدية والمطارات، وبناء شبكات للاتصالات ومحطات لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وكذلك محطات لجر مياه الشرب، ومحطات لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية، كان التركيز على قطاع الزراعة وإن اختلف الأمر بين دولة وأخرى حسب أولوياتها وبرامجها في هذا الصدد. واستهدفت مساهمات الصناديق والمؤسسات التنموية العربية، تحسين استغلال الموارد الزراعية واستصلاح الأراضي مع التركيز بشكل خاص على استثمار الموارد المائية عبر المساهمة في تشييد السدود وإقامة شبكات الري. كما اشتملت مساهمات هذه المؤسسات في قطاع الصناعة على دعم المشاريع الاستخراجية في مجال المعادن ومشاريع التصنيع الأساسي كالإسمنت والحديد والأسمدة الكيماوية. ويذكر في هذا الإطار، أن هذه المشروعات الإنتاجية أخذت في الاعتبار هدف تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في هذا الشأن لإقامة مشاريع قادرة على المنافسة.

الجدول رقم (2-22)

الأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسات والبناديق وشركات الاستثمار العربية

خدمات غير مالية (المعونة الفنية)	ضمان اتتمان الصادرات	ضمان مخاطر الاستثمار	تمويل التجارة	خدمات مصرفية	تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي الكلي أو القطاعي	الاستثمار المباشر في الشركات والمشروعات	تمويل مشروعات إنمائية	
√						√	√	الصندوق العربي للإنماء *
√			√		√			صندوق النقد العربي
√	√		√		√	√	√	البنك الإسلامي للتنمية
√					√	√	√	صندوق الأوبك للتنمية
√							√	المصرف العربي للتنمية في إفريقيا
√							√	الصندوق الكويتي للتنمية
√							√	صندوق أبوظبي للتنمية
√	√						√	الصندوق السعودي للتنمية
			√	√		√		الشركة العربية للاستثمار
						√	√	الشركة العربية للاستثمارات البترولية
√						√	√	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
	√	√						مؤسسة ضمان الاستثمار

* بدأ الصندوق العربي بالاستثمار المباشر في الشركات في إطار عمليات القطاع الخاص.

ب- **في مجال دعم التنمية الاجتماعية:** استحوذ تطوير ودعم قطاعات التنمية الاجتماعية باهتمام كبير من قبل هذه المؤسسات والصناديق في السنوات الأخيرة. وهناك عدة محاور لمساهمات هذه المؤسسات في هذا الشأن، فمن جانب ساهمت عمليات هذه الصناديق في تطوير قطاعات البنى الأساسية، في تحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان. ومن جانب آخر، حرصت الصناديق على توفير تمويلات أكثر لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجال التنمية الريفية ودعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي الصناعي والزراعي والحرفي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً. ومن الأهمية الإشارة أيضاً إلى أن الجزء الأعظم من المنح والمعونات التي تقدمها هذه الصناديق يرتبط بصورة رئيسية بقضايا دعم التنمية الاجتماعية.

ج- **في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي:** أقدمت السلطات في عدد من الدول العربية منذ عقد الثمانينات على تبني برامج للتصحيح الاقتصادي الشامل على أثر اشتداد الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها الناتج على تضافر عوامل داخلية وخارجية غير مواتية، بحيث لم تعد الأوضاع الاقتصادية قابلة للاستمرار. إذ تميزت تلك الفترة بتفاقم العجزات في الموازنات الحكومية وارتفاع معدلات التضخم وتدهور أوضاع موازين المدفوعات وتراجع الاحتياطيات الخارجية في عدد لا بأس به من الدول العربية. وقد قدمت الصناديق والمؤسسات العربية المعنية دعماً تمويلياً وفنياً لبرامج التصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم حزمة من التسهيلات الائتمانية حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها.

وقد أدت هذه البرامج المدعومة بقروض من هذه المؤسسات إلى تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو. كما حرصت الصناديق العربية المعنية على تطوير تسهيلات المتاح في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز هذا الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولا شك أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يمثل شرطاً أولياً لنجاح جهود التنمية.

د- **في مجال تشجيع التجارة العربية:** في ضوء محدودية المبادلات التجارية البينية العربية وضعف الصادرات العربية غير النفطية، عملت بعض المؤسسات والصناديق على استحداث برامج وتسهيلات مخصصة لتمويل التجارة العربية البينية ودعم الصادرات العربية، سواء من خلال تمويل عمليات هذه التجارة أو عبر تقديم خدمات ضمان ائتمان الصادرات. وقد ساهمت هذه البرامج والتسهيلات في تحسن نسبي في المبادلات التجارية، بالإضافة إلى ما ساهمت به على صعيد الترويج للصادرات العربية. كذلك، فإن مساهمات الصناديق من جانب آخر في تطوير الموانئ البحرية وزيادة طاقتها، وتطوير السكك الحديدية، لها انعكاسات إيجابية على النشاط التجاري للدول العربية.

هـ- **في مجال تعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي:** ساهمت المؤسسات والصناديق العربية من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية العربية المشتركة، في زيادة الترابط والتكامل بين الدول العربية. كذلك فإن بعض من هذه المشاريع اعتمد في مداخلته على الدول العربية الأخرى، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد. ولا يقتصر دور هذه المؤسسات في تعزيز الترابط على المشاريع، إذ أن هذه المؤسسات أو بعضها يلعب دوراً مهماً في التنسيق في السياسات الاقتصادية وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية.

وفي مقابل هذه الإنجازات العامة، فإنه لا يخفى أن عمل ونشاط هذه المؤسسات يقابله الكثير من الصعوبات والتي تؤثر نوعاً ما على فاعلية مساهماتها المقدمة. وترتبط هذه الصعوبات بصورة أساسية في المعوقات السياسية والاقتصادية والفنية والإدارية لدى الجهات المستفيدة، التي تؤثر معاً في جاذبية مناخ الاستثمار. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها أغلب الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة لتهيئة الأوضاع المناسبة للاستثمار فيها من خلال تحديث تشريعات الاستثمار والعمل على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وإعمال مبادئ السوق والمنافسة، فإن خلق مناخ استثماري جذاب لا يزال يستدعي إزالة العديد من المعوقات سواء على المستوى الكلي للاقتصاد أو على المستوى الجزئي المرتبط بالمشروعات الاستثمارية.

كذلك لا يمكن إغفال من جانب آخر في إطار الحديث عن الصعوبات، قضية محدودية موارد بعض هذه المؤسسات – كما سبقت الإشارة – بالمقارنة مع الأغراض المنوطة بها. وعلى الرغم من تطور تسهيلات وأنشطة هذه المؤسسات، فإن مواردها لم تنمو بالقدر المماثل والملائم للتغير في الاحتياجات التمويلية لدى الدول الأعضاء. وقد أثر ذلك بالتالي على تلبية طلبات التمويل المعروضة أو على قدرتها في التأثير الإيجابي للتحفيز في السياسات أو الممارسات السليمة لدى الجهات المتلقية. وفي الوقت ذاته فإن بعض الأنشطة والخدمات التي تقدمها بعض من هذه المؤسسات والصناديق يحتاج لإعادة النظر بما يتلاءم واحتياجات الاقتصادات العربية.

وحيث سيتطرق الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى مناخ الاستثمار في الدول العربية، فإنه من المناسب الإشارة – كتوطئة للتعرض لمناخ الاستثمار – إلى عدد من المعوقات الجزئية المرتبطة بتمويل المشروعات الإنمائية والاستثمارية على ضوء المناقشات التي تمت مع العديد من المؤسسات والصناديق والشركات الاستثمارية العربية خلال إعداد هذه الدراسة، وهي باختصار ما يلي:

- ضعف مستوى دراسات الجدوى للمشاريع المعروضة على الاستثمار والتمويل في بعض الحالات، وذلك إما لنزوع هذه الدراسات نحو الإفراط في التفاؤل أو لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع وتقديرها لاحتياجاته الفعلية.
- طول فترة دراسة المشروعات وطرح المناقصات وإبرام عقود التنفيذ والموافقة عليها، وذلك إما بسبب تعقيدات إدارية من جهة أو بسبب عدم توفر العناصر الفنية المؤهلة من جهة أخرى.
- ضعف أو قصور الإشراف والمتابعة من جانب السلطات إما بسبب عدم وضوح الصلاحيات بين الإدارات الحكومية المتعددة أو لضعف الجهاز الإداري.
- تعرض المشاريع خلال فترة تنفيذها لتعديلات متكررة وفي بعض الأحوال تعديلات جوهرية في مواصفاتها، مما يؤثر في التنفيذ وربما في المردود المقدر لها.

- وجود مشاكل في انتقاء المقاولين المحليين والأجانب وضعف بعضهم وعدم قدرته على تنفيذ المشروع بالصورة المطلوبة، مما يعيق إنجاز المشروع.
- ضعف الاستفادة من المشاريع بعد تنفيذها، بسبب سوء الإدارة، أو عدم توفر الأموال اللازمة لتشغيلها وصيانتها بالصورة الأنسب.

* * *

تعرضت الدراسة في هذا الفصل الثاني، إلى أهم المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية وشركات الاستثمار العربية المشتركة. وكما هو واضح فإن المنطقة العربية لا تعاني من نقص في المؤسسات التمويلية، لا من حيث مجالات التمويل ولا من حيث أشكال وأساليب التمويل. وإذا كان الأمر كذلك وأن المنطقة تعرف كما تبين من الفصل الأول فوائض مالية، فما الذي يمنع من زيادة حجم الاستثمارات على الرغم من شدة الحاجة لها في الكثير من القطاعات. ويقود هذا التساؤل بالطبع - كما سبقت الإشارة - إلى البحث في قضايا مناخ الاستثمار العربي وما يسود من انطباع عام حولها، وهو الأمر الذي ستتناوله الدراسة في الفصل الثالث.

الملحق رقم (1-2)

ارتباطات الشركة العربية للاستثمار في المشاريع والشركات الاستثمارية

نسبة المساهمة (%)	ارتباطات الشركة / مليون دولار	دولة المقر	المشروع أو الشركة
القطاع الصناعي			
27.3	16.0	المغرب	شركة سليلوز المغرب
15.7	3.7	السعودية	شركة مصنع المحاليل الطبية
2.8	4.9	السعودية	الشركة السعودية العالمية للبتر وكيمائيات*
3.9	0.7	تونس	الشركة العربية للصناعات الصيدلانية
6.2	9.1	الأردن	شركة مصفاة البترول الأردنية
26.7	2.9	الأردن	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية
13.0	8.2	الأردن	الشركة الهندية الأردنية للكيمائيات
6.0	11.6	العراق	الشركة العربية لكيمائيات المنظفات
12.4	6.9	العراق	الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها
5.0	5.1	مصر	الشركة العربية للصلب المخصص
10.0	1.1	مصر	شركة الشرقيون لصناعة البوليستر*
10.0	1.8	لبنان	شركة يونيسير اميك
1.1	2.2	شركة عربية مشتركة	الشركة العربية للتعدين
	74.2		مجموع القطاع الصناعي
القطاع الزراعي			
7.0	64.2	السودان	شركة سكر كنانة
6.5	0.5	تونس	شركة المرجى لتربية الماشية وتنمية الزراعة
5.8	0.2	تونس	شركة ألبان الشمال الغربي
9.3	1.9	اليمن	شركة مارب للدواجن
23.8	3.1	عُمان	شركة ظفار للصناعات السمكية
33.0	1.5	المغرب	شركة تربية وتصنيع الديك الرومي
1.7	3.6	شركة عربية مشتركة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
	73.2		مجموع القطاع الزراعي
قطاع الخدمات			
20.0	5.9	السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية
12.5	5.0	السعودية	شركة الإحساء للخدمات الطبية
20.0	4.0	السعودية	الشركة العربية للكوابل البحرية

تابع الملحق رقم (1-2)
ارتباطات الشركة العربية للاستثمار في المشاريع والشركات الاستثمارية

نسبة المساهمة (%)	ارتباطات الشركة / مليون دولار	دولة المقر	المشروع أو الشركة
			قطاع الخدمات
20.4	2.3	سورية	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة
0.4	1.9	تونس	الشركة التونسية للبنك
20.0	1.9	تونس	الشركة العربية الدولية للإيجار المالي
10.0	0.3	مصر	الشركة العربية الدولية للتأمين
13.6	12.7	مصر	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة*
5.0	13.3	مصر	بنك الدلتا الدولي
10.0	3.8	الجزائر	بنك المؤسسة العربية المصرفية
25.0	2.5	الجزائر	الشركة العربية للإيجار المالي
10.0	3.6	الأردن	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.4	6.2	الأردن	الشركة العربية الأردنية للفنادق
0.6	8.6	البحرين	المؤسسة العربية المصرفية
4.4	5.1	البحرين	بنك الاستثمار الإسلامي الأول
30.0	3.9	عمان	شركة تأجير التمويل*
3.6	16.5	السودان	الشركة السودانية للاتصالات
20.0	2.3	السودان	بنك الاستثمار المالي*
0.4	2.0	برنامج عربي مشترك	برنامج تمويل التجارة العربية
	101.8		مجموع قطاع الخدمات
	249.2		المجموع الكلي للارتباطات

* المشاريع المعتمدة في إطار الاستثمار في الأسهم.

الملحق رقم (2-2)

قائمة بمساهمات الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكوروب"
المباشرة في المشاريع وشركات الصناعة النفطية

حصة "أبيكوروب" %	رأس المال المدفوع	سنة التأسيس	دولة المقر	الشركة
20.0	8 مليون دينار بحريني	1978	البحرين	1- شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)
32.0	12 مليون دينار ليبي	1978	ليبيا	2- الشركة العربية لحفر وصيانة الآبار البترولية (أدوك)
20.0	36 مليون دينار عراقي	1981	العراق	3- الشركة العربية لكيماويات المنظفات (أرانت)
10.0	12 مليون دينار تونسي	1984	تونس	4- طنكاج مديترني (طنكمد)
10.0	4 مليون دينار ليبي	1985	ليبيا	5- الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (أجيسكو)
10.0	1,025 مليون ريال سعودي	1985	السعودية	6- الشركة السعودية الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر)
0.8	75 مليون دينار أردني	-	الأردن	7- شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة
12.0	150 مليون جنيه مصري	1993	مصر	8- شركة الإسكندرية لأسود الكربون (أيه.سي.بي.سي.)
8.3	3,550 مليون ريال سعودي	1993	السعودية	9- الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد)
14.0	120 مليون جنيه مصري	1996	مصر	10- شركة الشرقيون للبتروكيماويات
10.0	147,5 دولار أمريكي	1998	مصر	11- الشركة المصرية للأسمدة
10	150 مليون جنيه مصري	2003	مصر	12- شركة الإسكندرية لألياف الأكريليك (تحت التأسيس)

المصدر: التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمارات البترولية، 2003.

الملحق رقم (2-3)

ارتباطات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
الشركات القائمة

مساهمة الهيئة %	سنة التأسيس	دولة المقر	الشركة
5.59	1975	السودان	1- شركة سكر كنانة
21.00	1979	السعودية	2- الشركة العربية لمصائد الأسماك
51.00	1982	السودان	3- الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية
51.00	1982	السودان	4- الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق
17.95	1982	السودان	5- شركة المرجي لتربية الماشية وتنمية الزراعة
20.00	1985	الكويت	6- شركة بوبيان للأسمك
50.00	1986	العراق	7- الشركة العربية العراقية لإنتاج الألبان
5.00	1986	سورية	8- الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية (غدق)
42.50	1987	السودان	9- الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي: وحدة النشا والجلوكوز، وحدة الإنتاج الزراعي، وحدة الألبان
50.00	1989	قطر	10- الشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي
01.00	1989	الإمارات	11- برنامج تمويل التجارة العربية
50.00	1992	المغرب	12- الشركة العربية المغربية للتنمية الفلاحية (صمادا)
26.00	1992	الإمارات	13- الشركة العربية لتصنيع معدات الدواجن والماشية (الفجيرة)
25.00	1995	تونس	14- شركة أفروزيتاكس
25.00	1996	سورية	15- الشركة العربية لتصنيع معدات الري المتطورة
40.00	1996	سورية	16- الشركة الأهلية للزيوت النباتية (حماه)
30.00	1996	سلطنة عُمان	17- الشركة العمانية الأوروبية للصناعات الغذائية
25.00	1997	السودان	18- الشركة العربية السودانية للبذور
25.00	1997	مصر	19- شركة الفيوم لصناعة السكر
27.56	2001	الإمارات	20- شركة روابي الإمارات

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2004.

الملحق رقم (4-2)
ارتباطات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
في الشركات قيد التنفيذ

نسبة التنفيذ %	مساهمة الهيئة %	تاريخ التأسيس	دولة المقر	الشركة	
50	25	1999	مصر	الشركة العربية لحفظ وتصنيع الحاصلات الزراعية	-1
30	30	1999	المغرب	شركة منافذ الحبوب	-2
5	15	2003	السودان	شركة سكر النيل الأبيض المحدودة	-3

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي - 2004.

الفصل الثالث

مناخ الاستثمار العربي

تمهيد

يتضح من العرض المقدم في الفصول السابقة، أن المنطقة العربية تتمتع - بشكل عام - بفوائد مالية توظف خارجها، وفي نفس الوقت فإن المنطقة تعرف منظومة كاملة من المؤسسات المالية العربية والإسلامية المتنوعة، وسواء كانت هذه المؤسسات قطرية أو إقليمية أو متعددة الأطراف، أو كانت خاصة أو عامة، وهي مؤسسات تغطي جميع الاحتياجات التمويلية المطلوبة. ولذا فإنه يمكن القول بأن المنطقة العربية لا تعاني في مجموعها من نقص في جانب العرض، وسواء تعلق الأمر بتوافر الموارد المالية أو بوجود المؤسسات المناسبة. ولكن - كما هو معروف - فإن توافر العرض المتاح لا يكفي وحده لقيام العلاقات الاقتصادية بل لا بد وأن يواكب ذلك طلباً مناسباً. والمقصود بذلك أن تتوافر الشروط والظروف المناسبة لاستخدام المتاح من الموارد المالية في استخدامات مجزية. وهو ما يطلق عليه عادة اصطلاح "مناخ الاستثمار". وبطبيعة الأحوال فإننا عندما نتحدث عن جانب الطلب ومناخ الاستثمار، فإننا نشير إلى الأوضاع التي يغلب فيها اقتصاد السوق، وحيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في الإنتاج والاستثمار. ولكل ذلك فإن المناقشة في هذا الفصل تقوم على افتراض قيام اقتصاد السوق والتوسع فيه. وعلى أي الأحوال، فإن تعبير مناخ الاستثمار هو تعبير واسع - وأحياناً غير منضبط - ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن. فلا بد ألا ننسى في أننا نعيش - وبشكل متزايد - في اقتصاد عالمي متنافس. وتمثل كل منطقة - بما تتضمنه من عناصر جذب أو طرد - قطباً منافساً للمناطق الأخرى في سوق عالمية مفتوحة. فلا تكاد توجد منطقة واحدة في العالم تتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية، وإنما أصبح العالم على اتساعه ساحة للمنافسة على الموارد المالية. فالمنطقة العربية، وكل بلد عربي على حدة، كسوق لاجتذاب الموارد المالية هي، في حقيقة الأمر، في تنافس مع بقية مناطق العالم، وقدرتها على جذب هذه الموارد المالية - من داخل المنطقة العربية أو من خارجها - يتوقف إلى حد بعيد، على قدرتها على توفير الشروط والظروف الأفضل لحسن استغلال هذه الموارد من حيث توفير العائد والسيولة

والأمان لها. وهو ما يطلق عليه اصطلاح "المناخ الاستثماري" المناسب كما ذكرنا. وتظهر أهمية هذا الجانب التنافسي عندما يتعلق الأمر بالموارد المالية الخاصة والاستثمارات الخاصة، فهذه أموال تبحت، أساساً، عن العائد المالي مع مراعاة المخاطر. أما الموارد المالية العامة من الحكومات وأحياناً المؤسسات المالية الدولية فإنها كثيراً ما تأخذ في حسابها اعتبارات سياسية أو اقتصادية لا تقتصر فقط على العائد المالي ومخاطره.

وعند الحديث عن "مناخ الاستثمار" فإن الأمر يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات. وهكذا، نجد أنفسنا أمام "مفهوم" مركب ومتطور. فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، وإذ بها ليست كذلك في فترة أخرى نتيجة للتطورات التي لحقت الدول والمناطق المنافسة. فمفهوم "المناخ الاستثماري" هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والأيدولوجية وكذلك التكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "المناخ الاستثماري" المناسب تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين Uncertainty، والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر Risks (*).

أولاً : مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

الحياة الاقتصادية هي سلسلة من القرارات الاقتصادية التي تتخذ للتعامل مع المستجدات. فالاستثمار ليس قراراً وحيداً بالاستثمار أو بعدم الاستثمار في بلد معين، وإنما هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تطول إلى سنوات أو حتى عقود إن لم يكن أكثر من ذلك. وعلى المستثمر خلال هذه الفترة أن يتخذ العديد من القرارات لمواجهة مختلف الاحتمالات.

(*) التفرقة بين عدم اليقين والمخاطر سبق أن طرحها الاقتصادي الأمريكي فرانك نايت F. Knight في النصف الأول من القرن العشرين، حيث ميز بين عدم اليقين Uncertainty من ناحية، والمخاطر Risks من ناحية أخرى، حيث عرف عدم اليقين بأنه نوع من المخاطر التي لا يعرف توزيعها الإحصائي، فنحن إزاء خطر لا يعرف مدى حجمه أو شكل توزيعه، أما المخاطر فإنها تتميز بأنه يمكن معرفة مدى توزيع احتمالاتها. ولذلك، فإن عدم اليقين يجعل اتخاذ القرار الاقتصادي شبه مستحيل، أما المخاطر، فإنها وإن لم تمنع من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، إلا أنها تزيد من الأعباء والتكلفة.

ولذلك، فإن قراره بالاستثمار يتوقف إلى حد بعيد على مدى توافر البيئة المناسبة لتمكينه من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛ هناك قرارات لتحديد شكل المنتج وتطوير أشكاله ومكوناته، وقرارات بالتوسع في الإنتاج وتوقيت ذلك وتوزيعه جغرافياً، وقرارات بالدخول في تحالفات مع المنافسين، وقرارات بالخروج كلية من الإنتاج وتصفية المشروع، وهكذا.

ولذلك، فإن الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولة، هو أن يتوافر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه. ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توافرها في البلد المضيف. فهناك أولاً **الاستقرار السياسي والأمني**. فإذا كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة، أو كان الأمن غير متوافر فإن مفهوم المستقبل نفسه تتلبد حوله الشكوك والغيوم ولا يستطيع أي مستثمر أن يتخذ قراراً وهو يعرف أن مصيره سيكون مهدداً في كل لحظة بانقلاب أو ثورة أو شكل من أشكال الفوضى أو الانفلات الأمني. ولذلك، فإن توافر الاستقرار السياسي والأمني يعتبر شرطاً أولياً وضرورياً لأي استثمار محلي أو أجنبي. ويرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرف **"بالفساد السياسي"** الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة.

ولكن القدرة على اتخاذ القرارات لا تتوقف فقط على الاستقرار السياسي والأمني، بل أنها تتطلب نوعاً من **الاستقرار القانوني** أيضاً. فالقرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف. وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار. وفي هذا الصدد فإن **وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق**، يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها وضوابطها أمر لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي. فالأغلب أن تتركز القرارات الاقتصادية على تبادل حقوق الملكية وغيرها بين الأطراف المختلفة. وفي هذا الصدد، فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحياناً تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر. وفي بعض الدول العربية هناك تعدد بين النظم القانونية (قوانين شرعية وقوانين مدنية وبالتالي تعدداً في المحاكم بين مدنية وشرعية، وهناك أيضاً قوانين عادية وأخرى استثنائية وأحياناً عسكرية). وبالنسبة لموضوع واحد فقد تتعدد القوانين، فبعض الدول يعرف قوانين

عامة للشركات وأخرى لشركات الاستثمار وثالثة لشركات أسواق المال. وعندما يتعلق الأمر بالضرائب والرسوم أو غيرها من الأعباء المالية فكثيراً ما تكون الأوضاع مضطربة وغير واضحة وهكذا. ولا يقتصر الأمر في الاستقرار القانوني على مجرد توفير الوضوح القانوني بل لابد وأن يصاحب ذلك قدر من سلامة التوقع أو التنبؤ (Predictability) بمستقبل الأوضاع القانونية. فإذا لم تكن هناك أسس عامة للاستقرار القانوني، كالاعتراف بشرعية الملكية الخاصة أو التعاقدات الفردية، بأن تصبح هذه الملكية محلاً للتأميم الفجائي أو المصادرة دون ضوابط، فإن الاستقرار القانوني المطلوب يختل. وهكذا، فإن الاستقرار القانوني يفترض احترام التوقعات المشروعة (Legitimate Expectations) بعدم تعريض المستثمرين لقوانين مفاجئة تقلب الأوضاع رأساً على عقب وتخل بحساباتهم الاقتصادية. وفي هذا السياق يتداخل الاستقرار القانوني مع الاستقرار السياسي، حيث يمنع هذه الاستقرار السياسي من المفاجآت الجذرية في المراكز القانونية.

ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية السائدة بل أنه يعني فوق ذلك **فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه (Law Enforcement)** تطبيقاً سليماً الأمر الذي يشير إلى مدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسريع من ناحية، وسلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية من ناحية أخرى. وفاعلية القضاء لا تتطلب فقط العدل والسرعة والقدرة على تنفيذ الأحكام، بل تتطلب أيضاً أن يكون ذلك بتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها.

ولا يقل أهمية عن الاستقرار السياسي والقانوني ضرورة توافر **الاستقرار النقدي**. فالقرارات الاقتصادية هي في النهاية قرارات بالتعامل في قيم نقدية بيعاً وشراءً، وإقراضاً واقتراضاً في الحال وفي المستقبل. وهكذا فإن هذه القرارات هي مقارنة بين التكلفة والعائد، وكلاهما يقدر بالنقود، وإذا لم تكن قيمة النقود مستقرة بدرجة ما، فإن كافة القرارات الاقتصادية تفقد أساسها إن لم تكن سلامتها. ولذلك فإن سلامة واستقرار الأوضاع النقدية من أهم الأمور التي تساعد على حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعندما تزيد معدلات التضخم أو تتعدد أسعار الصرف للعملة الأجنبية تتعقد الأمور أمام متخذي هذه القرارات الاقتصادية. ومن هنا أهمية الاستقرار النقدي. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يتوافر نوع من **الاستقرار المالي** بحيث لا يكون المستثمر معرضاً لمفاجآت من ضرائب جديدة تفرض عليه أو ترفع أسعارها خارج السياق العام للتوقع المشروع.

وإذا كان الاستقرار السياسي والقانوني والنقدي والمالي من شروط البيئة السليمة لإمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فلا يقل أهمية ضرورة توافر البيانات المالية السليمة والمنظمة. فالقرار الاقتصادي هو في نهاية الأمر حصيلة المعرفة بالواقع الاقتصادي وباحتمالات التطور، وهو أمر لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال البيانات المنشورة عن مختلف القطاعات الاقتصادية. وكلما زادت البيانات المنشورة وزادت مصداقيتها كلما زادت رشادة القرار الاقتصادي، والعكس بالعكس. والعديد من الدول العربية لا ينشر بيانات مالية كافية، أو لا ينشرها بشكل منتظم، وفي أحيان غير قليلة تكون بعض البيانات متضاربة فيما بين مختلف المصادر، فضلاً عن أن مصداقية هذه البيانات والوثوق بها محدود. ولا يقتصر الأمر هنا على أهمية سلامة ومصداقية البيانات الحكومية، بل ينبغي أن يكون هناك رقابة وإشراف على صدق البيانات التي ينشرها القطاع الخاص، كالبيانات المالية عن أرباح الشركات وحجم نشاطها، وهكذا. وقد استقرت المعاملات الدولية على عدد من المعايير المقبولة دولياً حول العديد من البيانات المالية سواء للحكومات أو الشركات أو البنوك، كما أن هناك نوعاً من التوافق الدولي على العديد من المبادئ المستقرة في ميدان المحاسبة والتدقيق والرقابة على المؤسسات المالية. ولا شك أن الالتزام بمثل هذه المعايير يزيد من الثقة في البيانات المنشورة. وما تزال معظم الدول العربية بعيدة نسبياً عن هذه المعايير.

ثانياً : مناخ الاستثمار وتكلفة الإنتاج

قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد. ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر – بقدر كبير – على عناصر التكلفة داخل مشروعه. فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار. وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه. ولكن المشروع ليس كياناً مكتملاً بذاته بل أنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها. فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات – كهرباء ومياه واتصالات ونقل وغيرها – من الوسط المحيط به. والمشكلة هنا ليس فقط في توافرها بأسعار معقولة وإنما أيضاً

في ضرورة انتظامها واستقرارها. وفي معظم الأحوال تعتمد المشروعات بدرجة أو بأخرى – وبشكل متزايد على الاستعانة بالمصادر الخارجية (Outsourcing) لتوريد العديد من متطلباتها. وفي هذا تختلف الدول من حيث توافر مثل هذه الخدمات. والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وإدارات رقابة وإشراف. ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف، إلى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه. وتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

هناك أولاً مدى توافر عناصر البنية الأساسية المادية من طرق وموانئ ومطارات ومواصلات واتصالات ومن موارد للطاقة – كهرباء وغاز – ومياه. وينبغي الاعتراف بأن معظم الدول العربية قد حققت في هذا المجال تقدماً ملحوظاً كما سبق أن أشرنا، حيث لم يعد النقص أو القصور في عناصر البنية الأساسية عائقاً كبيراً أمام الاستثمارات.

وإلى جانب البنية الأساسية المادية هناك أهمية توافر الموارد البشرية المناسبة. ويتطلب ذلك توافر يد عاملة مدربة وقادرة، ولكن أيضاً قوانين عمل مناسبة وليست معوقة فضلاً عن أهمية وجود مراكز للتدريب والتأهيل، وهيئات مهنية للاستشارات الفنية كفؤة ومتطورة.

وفي الجانب المؤسسي هناك ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تضمن قدراً معقولاً من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب معقول من المعلومات حول الأسعار والسلع وخصائصها وإمكانيات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج دون عراقيل شديدة. ووجود السماسرة والوسطاء. وبوجه خاص فإن وجود سوق مالية متطورة يمثل أهمية كبيرة للتحفيز على الاستثمار. وتستند السوق المالية إلى مؤسسات متعددة ومتنوعة من بنوك وشركات تأمين وخدمات مالية متنوعة. كما تحتاج هذه السوق إلى وجود أدوات مالية متنوعة ومتطورة. وأخيراً، فإن السوق المالية لا تتضبط إلا في وجود قواعد واضحة وهيئات رقابية قادرة وفعالة. ووجود هذه السوق المالية المتطورة يسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند تواجدها الوفورات. ولكن وجود السوق المالي المتطورة يوفر للمستثمر إمكانية الخروج من السوق أيضاً. وكلما زادت السوق المالية عمقاً وتنوعاً كلما زادت إمكانيات المستثمر في الحصول على أشكال التمويل المناسب، وكلما أصبح من السهل عليه أن يخرج من السوق بأقل الخسائر. وغني عن البيان أنه كلما تيسرت أسباب الخروج

من السوق كلما زادت الحوافز إلى الدخول إليه. فالمستثمر يقدر عند قراره بالدخول إلى السوق، تكلفة خروجه منه إذا اضطر لذلك. وهذا يتطلب بالإضافة إلى وجود سوق مالية متنوعة وعميقة وجود قوانين جيدة للإفلاس والإعسار.

ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثيره بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية على تكاليفه، بل أن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة. ولذلك فقد أصبح بند **تكاليف المعاملات**، (Transaction Costs)، من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي. فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول على تصاريح أو تراخيص، وهو في تعامل يومي مستمر مع إدارات الجمارك، ومع مصلحة الضرائب، ووزارات العمل، والتأمينات الاجتماعية، وهو يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات. وهناك التعامل مع إدارات الجنسية، والحصول على تأشيرات الدخول والإقامة بالنسبة للأجانب. وفي كل هذا يواجه المشروع أحياناً بعدم وضوح في القواعد وأحياناً تضاربها، وكثيراً ما يعاني من التأخير والإبطاء، ولا يعدم أن يواجه أشكالاً للتمييز والفساد. وينشر البنك الدولي من حين لآخر عدداً من المؤشرات عن تكلفة المعاملات في الدول المختلفة تحت عنوان "كيف تمارس النشاط الاقتصادي". وسوف نشير إلى بعضها بالنسبة للدول العربية وهذه أمور تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات وتنعكس بالضرورة على العائد. وهي تتأثر بما يعرف في أدبيات الاقتصاد بمدى توافر عناصر الإدارة السليمة (Good Governance).

ثالثاً: المعايير الدولية لكفاءة الإدارة الاقتصادية

يتجه العالم بشكل متزايد إلى إزالة الحدود والقيود بين الدول حتى كاد أن يصبح العالم "قرية كونية" واحدة. وفي هذا السياق فإن جميع دول العالم تعتبر - في شكل من الأشكال - في منافسة لاستقطاب الأموال لأسواقها إما في شكل مشروعات واستثمارات مباشرة، أو للتوظيف في الأسواق المالية أو حتى لدعم الموازنات الحكومية. ومن هنا فإن القدرة على اجتذاب هذه الأموال يتوقف على المركز النسبي من حيث المزايا التي توافرها كل دولة مقارنة بالدول الأخرى. أو

بعبارة أخرى تتوقف قدرة الدولة على اجتذاب هذه الأموال – بشكل عام – على مدى تنافسية مناخها الاستثماري لجذب هذه الأموال.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن اصطلاح "مناخ الاستثمار" اصطلاح واسع ومطاط، وإن كان ذلك لا يمنع أنه يتضمن عناصر عديدة متفق عليها مثل الاستقرار السياسي وقيام دولة القانون والاستقرار النقدي والمالي فضلاً عن ضرورة توافر عناصر البنية الأساسية المادية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة ووجود سوق مالية متطورة وتوافر عناصر الإدارة السليمة.

وقد بدأت هيئات متعددة (منظمات وتجمعات دولية، هيئات مهنية، جمعيات من المجتمع المدني، تجمعات حكومية) في وضع قواعد ومعايير للممارسات السليمة في معظم هذه الميادين وتقوم بنشرها بشكل مستمر، كما تقوم بعضها بمتابعة وتقييم أوضاع الدول بالنسبة لهذه الممارسات. فهناك منظمات متعددة لمراقبة الحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان. وفي المجال الاقتصادي والمالي، فقد استقر المجتمع الدولي على قبول عدد من المعايير المتعارف عليها والقواعد المتفق عليها، للتأكد من سلامة الإدارة الاقتصادية. ويخلق عدم التوافق مع هذه المعايير انطباعاً في الأوساط المالية بعدم سلامة أو كفاءة المناخ الاقتصادي. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى مجموعة المعايير التي حددها "منتدى الاستقرار المالي" Financial Stability Forum^(*)، والتي يمثل التوافق معها تأكيداً بسلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية. وغني عن البيان أن معظم الدول العربية ما زالت بعيدة عن الأخذ بهذه المعايير بشكل كاف. ويبين الجدول رقم (1-3)، أهم المجالات والمعايير المستخدمة والجهات القائمة على المتابعة في هذا المجال المالي أو الاقتصادي.

(*) أنشئ هذا المنتدى بمقتضى قرار من مجموعة الدول الصناعية السبع G7 في فبراير 1999. ويضم هذه المنتدى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لأحد عشر دولة من الدول الأكثر تأثيراً في الحياة الاقتصادية والمالية، وكذا المؤسسات المالية والدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية) وبعض اللجان المسؤولة عن الرقابة والإشراف على القطاع المالي.

الجدول رقم (3-1)
أهم المجالات والمعايير المستخدمة
والهيئات القائمة على المتابعة في المجال المالي والاقتصادي

المجال	المعايير	المؤسسة المشرفة على سلامة التطبيق
السياسات الماكرو-اقتصادية وشفافية البيانات	الممارسات السليمة لشفافية السياسات النقدية والمالية الممارسات السليمة لشفافية مالية الحكومة نظام نشر المعلومات	صندوق النقد الدولي صندوق النقد الدولي صندوق النقد الدولي
الجوانب المؤسسية والبيئية الأساسية للأسواق	مبادئ الإدارة أو الحكم السليم معايير المحاسبة الدولية معايير التدقيق الدولية المبادئ الأساسية لأنظمة المدفوعات المهمة نظامياً التوصيات الخاصة بأنظمة مقاصة وتسوية معاملات الأوراق المالية	منظمة التعاون والتنمية المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الاتحاد الدولي للمحاسبين لجنة نظم المدفوعات والتسوية فريق العمل المالي لمكافحة غسل الأموال البنك الدولي
الإدارة السليمة للمؤسسات المحاسبة التدقيق نظم الدفع والتسويات	المبادئ الثماني والأربعون لفريق العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قيد الإعداد	
الرقابة المالية والإشراف	المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة المبادئ الأساسية لتشريعات الأوراق المالية	لجنة بازل للرقابة المصرفية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
انضباط أو نزاهة السوق الإفلاس الرقابة على البنوك الرقابة على الأسواق المالية	المبادئ الأساسية للتأمين	الجمعية الدولية لمراقبي التأمين

رابعاً : الانطباع العام (General Perception)

مكونات المناخ الاستثماري متعددة. وبعضها يمكن ملاحظته مباشرة كما هو الحال بالنسبة للتأكد من مدى توافر البنية الأساسية المادية أو مدى وجود قوانين للأسواق المالية أو لحقوق الملكية. ولكن هناك عناصر أخرى – كما هو الحال بالنسبة للفساد(*) مثلاً - لا يمكن التحقق منها إلا بطرق غير مباشرة، أحياناً عن طريق استبيانات تطرح على المستثمرين وأحياناً تستشف بعدد من المظاهر وثيقة الصلة بها. ولذلك، فإن أي حديث عن "مناخ الاستثمار" لا يخلو من عنصر شخصي وتقديري. ومن هنا يمكن أن تختلف التقديرات الصادرة من مختلف المصادر حول عناصر مناخ الاستثمار بين مصدر وآخر، حيث أن هذا التقدير يتوقف – في كثير من الأحوال – على الانطباعات Perceptions التي تستقر في أوساط الأعمال ودوائر الاستثمار.

ولكن خطورة موضوع "الانطباع العام" لا تقتصر على أن بعض عناصر "المناخ الاستثماري" لا تخلو من عنصر شخصي وتقديري ولا تستند بالضرورة إلى معايير موضوعية، وإنما تكمن في الخطورة في أننا – في عصر المعلومات – نجد أن ما يشاع عن أوضاع "المناخ الاستثماري" في دولة ما، ما يلبث أن ينتشر في جميع الأوساط المالية والاستثمارية ويمثل بالتالي شبه عقيدة بينهم دون حاجة إلى مزيد من التمحيص والتأكد. فالبيانات والمقارنات التي تصدرها هيئات متعددة – وعدد كبير منها يتمتع بالمصداقية – تنشر بجميع وسائل الإعلام من صحف ونشرات وحالياً الإنترنت. وفي كثير من الأحوال تتقارب تقديرات مختلف هذه الهيئات مما يقوي الشعور لدى الأوساط المالية والاستثمارية بصحة هذه التقديرات. ومن المعروف أن جمهور المستثمرين يتأثر سلوكهم بسلوك المستثمرين الآخرين، حتى أطلق على هذا الأمر "سلوك القطيع" لدى المستثمرين. حقاً إن الشركات الكبرى لا تكتفي عند تقدير الفرص الاستثمارية في دولة ما بالاعتماد على ما ينشر بل تقوم عادة بإجراء دراسات ميدانية الخاصة وتعتمد على تجربتها الذاتية. ولكن ذلك لا يمنع من أن الغالبية من صغار ومتوسطي المستثمرين يستقون معلوماتهم من ما ينشر في الصحافة المالية والاقتصادية ويتأثرون بالضرورة بالتقييمات التي تصدر عن الهيئات المختلفة (وعدد غير قليل منها يتمتع بقدر كبير من المصداقية).

(*) نظراً لأهمية الانطباعات بالنسبة لعامل الفساد الذي لا تصلح المعايير المباشرة لقياسه، فإن هيئة Transparency International تنشر مؤشراً خاصاً للانطباعات عن الفساد في الدول Corruption Perception Index (CPI).

ولا تقتصر خطورة "الانطباع العام" في تقدير طبيعة مناخ الاستثمار على التأثير في سلوك المستثمرين بل أنه يصبح نوعاً من التنبؤات التي تحقق نفسها ويؤدي في كثير من الأحيان إلى نوع من الحلقة الخبيثة في حالة ما إذا كان هذا الانطباع سلبياً، حيث يؤدي ذلك عادة إلى نقص الاستثمارات الأجنبية – وغالباً الاستثمارات الوطنية أيضاً – وبالتالي إلى تقهقر الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، مع عدم وجود حافز قوي للإصلاح والاستجابة لاحتياجات المستثمرين لعدم وجودهم أصلاً أو لضعف نفوذهم. وعلى العكس، فإن الأمر يمكن أن يؤدي إلى نوع من الحلقة الحميدة إذا كان "الانطباع" السائد عن مناخ الاستثمار إيجابياً، حيث يدعو ذلك إلى زيادة الاستثمارات – وطنية وأجنبية – وبالتالي زيادة القوة الاقتصادية للمستثمرين وبالتالي تأثيرهم السياسي وقدرتهم على الضغط لإحداث الإصلاحات المناسبة في المناخ العام للاستثمار.

وترجع أهمية الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه "الانطباعات" في تكوين عقلية وسلوك المستثمرين، إلى ضرورة التنبيه إلى التعامل معها بجديّة وأنه ليس من المجدي كثيراً إثارة الجدل حول سلامة التقديرات المختلفة التي تصدرها مختلف الهيئات عن مناخ الاستثمار في دولة ما، – خاصة إذا كان هناك توافقاً عاماً – فالادعاء بأن هذه التقديرات لا تقوم على أسس سليمة – وقد يكون ذلك صحيحاً في بعض الأحوال – إلا أنه لن يؤثر كثيراً على عموم المستثمرين. والأولى معالجة أشكال القصور وزيادة الوعي وإزالة أسباب سوء الفهم، إذا وجد، والعمل على تحسين هذه الصورة أو ذلك الانطباع لدى المستثمرين. أما إضاعة الوقت في الإنكار والتفنيد، فإنه مضيعة للوقت ولا يهتم المستثمرون. فهؤلاء أمامهم جميع أسواق العالم، وهم ليسوا في حاجة إلى المغامرة في أماكن يغلب الرأي السائد على أنها غير مرضية.

خامساً: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار العربي

نبدأ بالقول بأنه ليس من المفيد التعميم في هذا المجال، فأوضاع كل دولة عربية تختلف في كثير أو قليل عن أوضاع الدول العربية الأخرى، كما أنها تختلف بين فترة وأخرى. ومع ذلك، فتظل المنطقة العربية في مجموعها – رغم ضرورة الاعتراف بالتباين في الزمان والمكان – تظل تجمع بين سمات عامة شبه مشتركة تجعل منها – في المجموع – منطقة قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية. ومن هنا، فقد كانت هذه المنطقة أقل مناطق العالم – ربما باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء – قدرة

على اجتذاب هذه الاستثمارات. وهنا أيضاً ينبغي التمييز، فمدى حساسية هذه الاستثمارات بمعوقات الاستثمار تختلف من قطاع إلى آخر. فهناك قطاعات شديدة الحساسية لهذه المعوقات مثل معظم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الاستثمارات في معظم السلع الاستهلاكية والاستثمارات التي تعتمد على يد عاملة واسعة. ومع ذلك فإن هناك قطاعات كانت دائماً أقل حساسية بمثل تلك المعوقات مثل الاستثمارات البترولية. فقد استمرت هذه الاستثمارات – وبعضها تزايد – في معظم الدول العربية حتى في المناطق التي عرف بأنها طاردة للاستثمار وحيث المناخ الاستثماري غير موات. فالاستثمارات البترولية الأجنبية استمرت في مصر في العصر الناصري رغم أن التوجه الاقتصادي للبلد في ذلك الوقت كان يميل إلى الاشتراكية وينبذ القطاع الخاص، وحتى ليبيا – وفي فترة الحصار الاقتصادي – فإنها لم تعد من وجود استثمارات خاصة أجنبية في هذا القطاع بل ومن الولايات المتحدة نفسها – مثل شركة أوكسيدنتال – والتي استمرت تعمل في ليبيا دون انقطاع. والسبب في هذا التجاوز عن معوقات الاستثمار في هذه الحالة، هو أن الأمر يتعلق بسلعة استراتيجية تتحقق من ورائها مكاسب هائلة تعوض الكثير من المخاطر. كذلك، فإن هذه استثمارات شديدة الكثافة الرأسمالية وقليلة العمالة وتعمل غالباً في أماكن صحراوية بعيدة عن المناطق السكانية وبالتالي لا تتمتع بظهور (Visibility) مستقر لبعض القطاعات الشعبية. وأخيراً فإنه نظراً للطبيعة الاستراتيجية لهذه السلعة، فإن إنتاج السلعة وتوزيعها ليس فقط قضية اقتصادية بل ورائها قوى سياسية كبرى، ومن ثم فإن التعامل معها يكون دائماً بحذر حيث أن مغبة الأضرار بهذه الاستثمارات قد تكون له آثار سياسية وأحياناً عسكرية لا تقوى عليها الدولة المضيقة. ولكن هذا الوضع الخاص لا يتوفر لمعظم الاستثمارات الخاصة الأخرى التي عليها أن تواجه المخاطر والصعوبات والعراقيل وحدها – تقريباً – وبالتالي تكون أشد حساسية لكل ما يعرقل نشاطها، فضلاً عن أن العالم – على اتساعه – أمامها للاستثمار، وبالتالي تتمتع بحق الاختيار. وليس الأمر كذلك بالنسبة لشركات النفط الاستخراجية، فليس أمامها هذا الحق في الاختيار. فوجود النفط في أماكن معينة هو وضع احتكاري لا يسهل القفز عليه. وبعد هذا التنبيه العام نحاول أن نستعرض فيما يلي بعض مظاهر المشهد العربي.

حرصت الدول العربية في إطار العمل الجماعي على اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها، فوقعت عدة اتفاقات في مجال الاستثمار وحماية رأس المال، وتنظيم العمل

وتسهيل الانتقال للأفراد والبضائع عبر الحدود^(*). ومع ذلك فإن العديد من هذه الاتفاقات لم يجد طريقاً إلى حيز التنفيذ الفعال.

وأنشئت في هذا الصدد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – كما سبق أن أشرنا في الفصل السابق – وحيث تتضمن ضمن أهدافها "تشجيع الاستثمار بين الأقطار المتعاقدة" (مادة 2 من اتفاقية إنشاء المؤسسة). وتقوم المؤسسة في سبيل ذلك بإصدار تقارير ونشرات دورية عن أوضاع الاستثمار في الدول العربية، كما تصدر تقريراً سنوياً عن مناخ الاستثمار في الدول العربية. كذلك يجري البنك الدولي دراسات متعددة عن أوضاع الاستثمار في مختلف الدول، وهي تنشر على موقعه على الإنترنت. وإلى جانب هذا وذلك تقوم العديد من المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني بنشر تقارير وتقديم مؤشرات عن مختلف جوانب المناخ الاستثماري في الدول في شكل دوري. وليس من الممكن أن نستعرض هنا كل ما ينشر في هذا الصدد، ولذلك فإننا نكتفي بالتعرض لعينة من المؤشرات التي تنشر عن مناخ الاستثمار في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، فإنه لا يخفى أن الانطباع السائد في العالم عن المنطقة ما يزال مرتبطاً بالصراع العربي الإسرائيلي وقد أضيف إليه خلال السنتين الأخيرتين الأوضاع الجديدة المرتبطة بالعراق. وقد تردت الأوضاع الأمنية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وفي العراق، كما بدأ الوضع الأمني يستأثر بالاهتمام العالم في دارفور في السودان. ومع ذلك، فإن الأوضاع الأمنية تحسنت كثيراً في الجزائر والتي عرفت موجة من الاختلال الأمني والسياسي منذ بداية التسعينات.

(*) "اتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية"، وافق عليها مجلس الجامعة في 1953/9/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12، و"الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية" جميع الدول العربية أعضاء في هذه الاتفاقية ومصادقة عليها ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ منذ 1981/9/8، و"الاتفاقية العربية رقم (2) بشأن "تنقل الأيدي العاملة" تم إقرارها من قبل مؤتمر وزراء العدل العربي الذي عقد بالكويت عام 1967 وصادقت على هذه الاتفاقية حتى الآن سبع دول عربية هي: السودان، سورية، فلسطين، ليبيا، مصر، المغرب، وجميعها دول مصدرة للعمالة. والاتفاقية رقم (4) لعام 1975، بشأن "تنقل الأيدي العاملة" "معدلة" صدرت عن الدورة الرابعة لمؤتمر العمل العربي – طرابلس 1975، صادق عليها أيضاً سبعة دول عربية فقط وهي: الأردن، سورية، الصومال، العراق، فلسطين، مصر، اليمن وهذه المجموعة تتضمن دول مصدرة ومستوردة للعمالة في ذات الوقت كالأردن، العراق واليمن. و"إعلان مبادئ حول تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية" وصدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1983.

وقد تعددت – كما سبق الإشارة – المعايير التي تصدر من المنظمات والهيئات المختلفة لمحاولة قياس المؤشرات المختلفة لعناصر مناخ الاستثمار في الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية. ولن نستطيع أن نتناول هنا كل ما يتعلق بهذه المعايير وإنما فقط نشير إلى بعض منها، ومما يمكن أن يساعد على فهم الصورة التي تتعلق بهذا المناخ. ففيما فيما يتعلق بالحريات السياسية – وهي تؤثر أيضاً في الحريات الاقتصادية – فإن المنطقة ما زالت تعاني من "صورة" سلبية بشكل عام. وتصدر مؤسسة "معهد هيرتج" (Heritage Foundation) منذ عشر سنوات مؤشراً عن "الحرية الاقتصادية" في مختلف الدول. ويعرف هذا المؤشر بأنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة (القطاع العام) على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسات وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية^(*). وتكمن أهمية التعرف على وضع الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية في كونه يساهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في القطر، إذ يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية البيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه. وقد ازداد مؤخراً اهتمام أصحاب القرار والمسؤولين بمتابعة وضع دولهم في هذا المؤشر من منطلق حرصهم على خلق انطباع إيجابي عن القطر يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وكما تنامي حرص المستثمرين من جهة أخرى على متابعته كأحد (المؤشرات) التي تسهل عملية اتخاذ القرار الاستثماري. ويلاحظ بشكل عام، أن الدول العربية النفطية في الخليج تتمتع بدرجة أعلى من حيث مؤشرات "الحرية الاقتصادية" بالمقارنة بالدول غير النفطية.

(*) يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل (يدخل بها 50 متغيراً) تشمل السياسة التجارية (معدل التعريفية الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ووضوح السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم)، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، احترام حقوق الملكية الفردية، ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق الموازية، ولهذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية. يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي كالتالي: (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة، (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة، (4-5.00) يدل على حرية ضعيفة جداً.

ويظهر تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2005، الذي تضمن بيانات عن 20 دولة عربية أن سبع دول عربية في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، وتسع دول عربية في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ودولة واحدة في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة جداً، في حين استبعدت ثلاث دول من المؤشر هي العراق، السودان والصومال، بسبب عدم توافر البيانات حولها، (الجدول 2-3). وقد حافظت البحرين على المرتبة الأولى عربياً، واحتلت المرتبة العشرين على مستوى العالم، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربياً وبترتيب 48 عالمياً، ثم الكويت في المرتبة (54)، الأردن (58)، سلطنة عُمان (60)، موريتانيا (67)، والسعودية (72). وعادة ما تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بإعادة نشر هذه البيانات في نشراتها الفصلية.

الجدول رقم (2-3)

مقارنة وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام العشرة الماضية (ما بين 1995 و2005)

المؤشر *				الترتيب من 161 دولة 2005	الدولة	تسلسل
2005	2004	2000	1995			
2.10	2.08	1.80	1.80	20	البحرين	1
2.68	2.60	2.15	2.20	48	الإمارات العربية المتحدة	2
2.76	2.70	2.50	2.50	54	الكويت	3
2.79	2.73	2.90	2.95	58	الأردن	4
2.81	2.80	2.80	2.90	60	سلطنة عُمان	5
2.93	2.93	3.80	3.75	67	موريتانيا	6
2.99	3.08	2.95	-	72	السعودية	7
3.05	3.13	3.20	3.05	76	لبنان	8
3.10	2.86	3.05	-	81	قطر	9
3.14	2.94	3.00	2.70	83	تونس	10
3.18	2.93	2.75	2.85	85	المغرب	11
3.30	3.23	3.40	-	98	جيبوتي	12
3.38	3.28	3.50	3.45	103	مصر	13
3.49	3.31	3.45	3.50	114	الجزائر	14
3.70	3.70	3.85	3.85	132	اليمن	15
3.90	3.88	4.00	4.00	139	سورية	16
4.40	4.54	4.85	4.85	153	ليبيا	17
-	-	4.90	4.90	لا ترتيب	العراق	18
-	-	-	4.10	لا ترتيب	السودان	19
-	-	4.80	-	لا ترتيب	الصومال	20

* كلما اقترب المؤشر من الواحد كلما كان أفضل.

المصدر: كتاب مؤشر الحرية الاقتصادية - معهد هيرتج - 2005.

ويتبين من مقارنة وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية الأعوام العشر الماضية (ما بين 1995 و2005) أن عشر دول عربية بوجه عام شهدت تحسناً في وضعها من حيث الحرية الاقتصادية بينما تراجع نسبياً وضع سبع دول عربية أخرى. ويشير الجدول المبين إلى ترتيب ورصيد الدول العربية في مؤشر 2005 مقارنة مع وضعها في سنوات سابقة مختارة.

وتشير التقارير المصاحبة لمؤشر الحرية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، من خلال استعراضه لأوجه التحسن أو التراجع في مجال الحرية الاقتصادية للدول المشمولة به، إلى عدد من الإنجازات البارزة على مستوى السياسات التجارية والاستثمارية والنقدية والمالية لكل دولة في المؤشر تكون قد أثرت على وضعها في مجال الحرية الاقتصادية. وبالنسبة للدول العربية، تبين هذه التقارير بوجه عام، أن معظم الدول العربية قد قطعت شوطاً مقدراً في تعزيز الحرية الاقتصادية وتطبيق برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وتسهيل الإجراءات لدخول الاستثمار. إلا أنها تلفت إلى أن البيروقراطية لازالت تتحكم بسير الإجراءات الخاصة بالأعمال مما يؤثر على الشفافية ويزيد من انتشار الفساد الذي يعتبر عائقاً حقيقياً أمام تحقيق الفوائد المتوخاة من الاستثمار.

وفيما يتعلق بالانطباع العام حول الفساد، فإن منظمة "الشفافية الدولية" تصدر تقارير دورية عن أوضاع الفساد في العالم. ومن المعروف أن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) والتي تأسست 1993 ومقرها برلين - تنشر هذه المؤشرات بشكل دوري. وتعيد عادة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار نشر هذه المؤشرات في نشراتها. وتعكس هذه المؤشرات مدركات الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، وتتراوح المؤشرات بين درجة 10 (نظيف جداً) و0 (فاسد جداً). ويظهر تقرير هذه المنظمة في 2004، أن ست دول عربية فقط حصلت على علامة تجاوزت 5 والباقي دون ذلك. وقد سبق أن أشرنا إلى أهمية وخطورة "الانطباعات العامة" في تحديد سلوك المستثمرين وذلك بصرف النظر عن الحقائق الموضوعية وراءها. وينشر هذا التقرير على جميع وسائل الإعلام مما يؤكد هذه الانطباعات. وهنا أيضاً نجد نفس الملاحظة السابقة وهي أن مجموعة الدول النفطية تبدو أفضل وضعاً من حيث الانطباع العام عن الفساد بالمقارنة بالدول غير النفطية. علماً بأن هذه الأخيرة هي الأكثر حاجة إلى جذب الأموال الخارجية.

وفيما يتعلق بسلامة القطاع المالي والسياسة الاقتصادية بشكل عام، فقد سبق أن أشرنا إلى أن منتدى الاستقرار المالي قد حدد اثنتي عشر مجالاً لمعايير الأداء الاقتصادي والمالي للتأكد من السلامة المالية للدولة الجدول رقم (3-1) سابق الإشارة إليه. وقد سبق أن ذكرنا أن العديد من الدول العربية ما زالت بعيدة عن الأخذ بهذه المعايير بشكل كامل.

وقد قام البنك الدولي بإجراء دراسة عن الإدارة الحسنة تغطي 199 دولة خلال الفترة 1996-2002 وقد اعتمد واضعو الدراسة على عدد من المتغيرات بناءً على البيانات المنشورة في أكثر من 25 مصدر من 18 هيئة أو منظمة. وتتناول هذه المؤشرات ستة مجموعات تمثل عدة جوانب هامة حيث سلامة الإدارة، المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة الرقابة والإشراف، حكم القانون، محاربة الفساد. وقد حدد كل مؤشر معامل يتراوح بين (-2.5) وبين (2.5)، وكلما زادت قيمة هذا المعامل كانت دلالة ذلك إيجابية، وعلى ذلك فأفضل الأحوال هي عند الاقتراب من معامل (2.5)، وأسوأها عند (-2.5). وتظهر هذه الدراسة فيما يتعلق بأوضاع الدول العربية الواردة فيها، أن معظم هذه الدول تحتل مراتب متواضعة فيما يخص مؤشرات الإدارة الحسنة.

وإذا انتقلنا إلى مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو المؤسسات الوطنية لضمان مخاطر الاستثمار والتصدير وهي تعلن بشكل مستمر تقييماً لمخاطر البلدان، فإننا نجد أن هذه التقييمات تؤثر من ناحية في سلوك المستثمرين من حيث الإقبال على التعامل مع الدولة المعنية فضلاً عن تأثيرها على تكلفة التمويل حيث أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع المخاطر وزيادة التكلفة. وفي هذا الصدد، وبالاستناد إلى تقارير مؤسسات تقييم الجدارة عن الدول العربية حسب البيانات المتاحة حتى نهاية عام 2004*، فإن الكويت وقطر حصلتا على أعلى تقييم سيادي تجميحي بدرجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة وقدرة سداد قوية رغم الظروف السائدة في المنطقة، تليهما الإمارات والسعودية والبحرين بدرجة تقويم سيادي جيد في الدرجة الاستثمارية العالية ثم تونس وسلطنة عُمان في الدرجة الاستثمارية المتوسطة وفرصة سداد معقولة، فثلاث دول هي مصر والمغرب والأردن في درجة المضاربة مع إشارة لبروز احتمالات مخاطرة عدم السداد،

(*) تقييم تجميحي بالاستناد إلى تقييمات الوكالات الرئيسية.

المصدر: Financial Times - التقييم الائتماني للأسواق الناشئة، عدد 4-2004.

ودولة عربية واحدة وهي لبنان في درجة مضاربة مرتفعة. ولا تتوفر تقييمات لبقية الدول العربية. وهناك بالإضافة إلى ما تقدم، العديد من مؤشرات المخاطر القطرية والتي تنشرها مؤسسات ضمان المخاطر القطرية، والتي تتجه بصفة عامة في نفس الاتجاه المشار إليه. وربما قد يحسن أن نشير هنا إلى ما تصدره شركة الكوفاس الفرنسية (لضمان الاستثمار والصادرات) حيث تنشر مؤشراً عن حوالي 140 دولة منها 20 دولة عربية. ويتضمن هذا المؤشر درجة الاستثمار A وينقسم بدوره إلى أربعة مستويات (A1, A2, A3, A4)، ودرجة المضاربة وينقسم إلى ثلاث مستويات (D,C,B). وقد صنفت ثمان من الدول العربية وفق مؤشر الكوفاس ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية التي تتراوح من A2 إلى A4 (الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، المغرب)، وتسع دول عربية ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة B و C (الأردن، الجزائر، جيبوتي، سورية، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن) وأخيراً تدخل ثلاث (السودان، الصومال، العراق) دول ضمن درجة عالية من المضاربة D التي يتم التعامل معها كحالة منفصلة بموجب ما يطلبه القطر من خدمات الضمان. وهنا أيضاً تتكرر نفس الملاحظة السابقة وهو أن دول العجز تتمتع بدرجة مخاطر عالية (غالباً ضمن مجموعة المضاربة) بالمقارنة بالدول النفطية.

وفي إطار اجتماعات المنتدى العالمي، بدأ منذ 2002 الإعداد لتقارير عن التنافسية في الدول العربية. وصدر تقرير التنافسية في الدول العربية 2002-2003. وقد أشار معدو التقرير إلى عدم استطاعتهم وضع ترتيب للتنافسية في الدول العربية بسبب نقص البيانات، واقتصر التقرير على عرض أوضاع عشر دول عربية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر).

ويقوم البنك الدولي بإصدار مسوح لقياس كفاءة بيئة الأعمال فيما يطلق عليه ممارسة الأعمال (Doing Business) والذي يتناول مختلف الخطوات التي على المستثمر مواجهتها في مباشرته اليومية للعمل، وهي ما يمثل ما يطلق عليه تكلفة المعاملات. وقد اختار لهذه المسوح عدة مجالات لتحديد هذه التكلفة:

- **بدء النشاط:** وما يتطلبه من إجراءات والمدة التي يحتاج الانتهاء من كل منها وتكلفة هذه البداية، ومدى حجم رأس المال المطلوب لبداية النشاط.
- **تعيين وفصل العمال:** ويؤخذ في هذا الاعتبار مؤشرات عن صعوبات التعيين ومدى جمود ساعات العمل ومدى صعوبة فصل العمال وتكلفة هذا الفصل.
- **تسجيل الملكية:** ويتضمن عدد الإجراءات والمدة والتكلفة.
- **الحصول على الائتمان:** ويتضمن تكلفة الضمانات، ومدى توفر الحقوق القانونية للدائنين ومدى توافر معلومات الائتمان.
- **حماية المستثمر:** ويتضمن مدى توفر الأطر القانونية التي تضمن تنفيذ التعهدات.
- **تصفية المشروع:** ويتضمن المدة التي يستغرقها ذلك وتكلفتها ونسبة استعادة رأس المال بعد التصفية.

ويتضمن الجدول رقم (3-3) تلخيصاً لهذه البيانات والمنشورة في 2004 عن عدد من الدول العربية مع مقارنة بالوضع في دول منظمة التعاون والتنمية (متوسط). ويتضح من هذه المقارنات أن تكلفة المعاملات في الدول العربية تفوق مثيلاتها في دول منظمة التعاون والتنمية بشكل كبير.

ومن جانب آخر، لا ينبغي أن ننسى في المقابل ما قامت معظم الدول العربية بجهود كبيرة خلال الربع الأخير من القرن العشرين لبناء وتحسين البنية الأساسية المادية من طرق واتصالات وكهرباء ومياه وصرف وموائى ومطارات بحيث يمكن القول بأن معظم الدول العربية الآن لا يعاني من مشاكل كبرى في هذا الميدان. وبالتالي تعتبر المنطقة العربية مستكملة – بشكل عام – المتطلبات من هذه الناحية، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود بعض النقص هنا أو هناك، وقد تحسن الوضع فيها بشكل ملحوظ بالمقارنة بالوضع القائم في منتصف السبعينات مثلاً. كذلك

بذلت معظم الحكومات جهداً كبيراً خلال العقدين الأخيرين في إجراء إصلاحات اقتصادية عدة، سواء في ضبط العجز في الموازنات (وإن كان الوضع لا يزال حرجاً في بعض الدول)، أو الأخذ بأسعار أكثر واقعية للصرف الأجنبي، وبالتالي ضبط اتجاهات التضخم إلى حد كبير. كذلك، عمد عدد من هذه الدول إلى تعديل قوانين المصارف المركزية بما يوفر لها مزيداً من الاستقلال، وفي تطوير الأسواق المالية وتوفير مزيد من الانضباط في البورصات. كذلك انضم عدد متزايد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، والبعض الآخر في مراحل متقدمة من المفاوضات. وهذه كلها عناصر إيجابية في تحسين الانطباع العام حول مناخ الاستثمار في المنطقة العربية.

الجدول رقم (3-3)
مقارنة وضع الدول العربية في تقييم ممارسة الأعمال

تسجيل الملكية			تعيين وفصل العمال				بدء النشاط				الدول
التكلفة % من قيمة الأصل	المدة (أيام)	عدد الإجراءات	تكلفة الفصل (عدد أسابيع أجر)	مؤشر صعوبة الفصل	مؤشر جمود ساعات العمل	مؤشر صعوبة التعيين	الحد الأدنى لرأس المال % الدخل الفردي	التكلفة % الدخل الفردي	المدة (أيام)	عدد الإجراءات	
4.9	34	4	40.4	26.8	50.0	26.2	44.1	8.0	25	6	متوسط منظمة التعاون والتنمية
2.1	9	3	96	20	80	0	404.0	24.5	29	10	الإمارات العربية المتحدة
10.0	22	8	90	50	40	11	2,404.2	49.8	98	14	الأردن
6.1	57	5	29	100	0	61	351.7	16.4	46	10	تونس
9.0	52	14	17	50	60	56	73.0	31.9	29	18	الجزائر
0.0	4	4	79	0	40	0	1,610.5	130.5	95	14	السعودية
30.4	23	4	79	50	60	0	5,627.2	16.7	42	10	سورية
3.0	16	4	13	0	60	44	720.9	5.3	34	9	عمان
1.0	75	8	42	0	60	0	910.6	1.8	34	13	الكويت
5.9	25	8	103	40	0	44	83.1	129.9	46	6	لبنان
7.0	193	7	162	80	80	0	788.6	61.2	43	13	مصر
6.1	82	3	101	70	40	100	762.5	19.1	36	11	المغرب
3.9	21	6	17	30	80	0	1,716.9	264.1	96	13	اليمن

المصدر: Doing Business, World Bank, International Finance Corporation, 2004.

تابع الجدول رقم (3-3)
مقارنة وضع الدول العربية في تقييم ممارسة الأعمال

تصفية المشروع			حماية المستثمر	الحصول على الائتمان				الدول
معلومات استعادة رأس المال	التكلفة % قيمة المشروع	المدة (سنة)		توافر المعلومات العامة للائتمان	مؤشر معلومات الائتمان	مؤشر توفر	تكلفة الضمانات % للدخل الفردي	
72.1	6.8	1.7	5.6	76.2	5.0	6.3	5.2	متوسط منظمة التعاون والتنمية
4.7	38	5.1	2	18	2	4	9.4	الإمارات العربية المتحدة
26.7	8	4.3	3	5	3	6	56.3	الأردن
50.1	8	1.3	6	93	2	4	22.4	تونس
37.1	4	3.5	2	0	0	3	0.4	الجزائر
31.7	18	2.8	2	1	2	-	0.0	السعودية
29.2	8	4.1	1	0	0	5	6.4	سورية
23.6	4	7.0	1	0	0	3	29.9	عمان
38.7	1	4.2	1	0	4	5	0.1	الكويت
19.3	18	4.0	1	31	4	4	2.2	لبنان
18.4	18	4.2	2	102	3	0	52.7	مصر
34.8	18	1.8	4	6	2	2	62.2	المغرب
28.6	8	3.0	-	12	1	2	4.7	اليمن

المصدر: Doing Business, World Bank, International Finance Corporation, 2004

ومع ذلك، فإنه يتضح مما عرضنا له من مؤشرات، أن الدول العربية – مع اختلاف الدرجات ورغم ما قامت به من خلال السنوات الأخيرة من إصلاحات – ما زالت تعطي صورة أو انطباعاً غير مرض عن مناخها الاستثماري بالمقارنة بالعديد من مناطق العالم الأخرى، وخاصة في جنوب شرق آسيا ثم في أمريكا اللاتينية وجاءت أخيراً دول أوروبا الشرقية تمثل مجالاً جديداً وجاذباً للاستثمارات، سواء لقربه الجغرافي من أوروبا أو لارتباطاته الثقافية لها. وفي نفس الوقت فإن كلاً من الصين والهند - ويسندهما كتلة سكانية ضخمة وسوق كامنة هائلة ومعدلات نمو اقتصادي عالية في السنوات الأخيرة – يمثل مراكز جاذبية هائلة للاستثمارات الأجنبية.

وهكذا فإن المنطقة العربية تواجه منافسة شديدة في محاولة اجتذاب الأموال والاستثمارات الخارجية، وما زال الانطباع العام عن مناخها الاستثماري أنه دون المستوى. كذلك لا ينبغي أن نتجاهل الملاحظة التي تكررت في سياق البحث من أنه في إطار الدول العربية فإن مؤشرات المناخ المناسب للاستثمار كانت بشكل عام أفضل في مجموعة الدول النفطية مما هو في مجموعة الدول غير النفطية والتي تزيد حاجتها إلى هذه الاستثمارات.

* * *

ونلخص من كل ذلك أن مشكلة التمويل وضمور قدرة الدول العربية ذات العجز في اجتذاب الاستثمارات والأموال الخاصة لا يرجع إلى نقص في جانب العرض سواء من حيث توافر الأموال الخاصة أو من حيث وجود المؤسسات المالية العربية المتنوعة. وعلى العكس فإن جانب الطلب وخاصة فيما يعرف بمناخ الاستثمار – في معظم الدول العربية - لا يبدو محفزاً بالدرجة الكافية لجذب هذه الاستثمارات. وهو مجال واسع للإصلاح الاقتصادي.

خاتمة وتوصيات

يتضح من الاستعراض المتقدم لأوضاع الاقتصاد العربي في مجموعه من ناحية ولدراسة أهم المؤسسات المالية العاملة في المنطقة العربية من ناحية أخرى - أن المنطقة العربية لا تعاني من أي نقص في جانب العرض لتمويل التنمية والاستثمار. فالمنطقة العربية تتمتع - بوجه عام - بوجود فائض مالي يمثل زيادة في المدخرات العربية المحلية الإجمالية بالمقابل بالاستثمارات العربية الإجمالية، وأن هذا الفائض يوظف في الأسواق المالية العالمية. وفي نفس الوقت، فإن المنطقة العربية تحظى بمنظومة كاملة ومتنوعة من المؤسسات المالية - عامة وخاصة - والتي أنشأت - بشكل عام - خلال الربع الأخير من القرن العشرين مع بدايات الوفرة المالية النفطية. وتقدم هذه المؤسسات - على تنوعها - كافة الخدمات المالية المطلوبة للتنمية والاستثمار، سواء تعلق الأمر بتمويل المشروعات الإنتاجية أو مشروعات البنية الأساسية أو تقديم الدعم المالي لترشيد السياسات الاقتصادية والقيام بالإصلاحات الهيكلية. كذلك، فإن هذه المؤسسات لا تقتصر على تقديم التمويل للحكومات أو القطاع العام، فعدد من هذه المؤسسات يعمل أساساً في مجال توفير التمويل للقطاع الخاص، بحيث تتعدد المؤسسات العاملة في هذا المجال سواء تلك التي تعمل في مجال الاستثمار بصفة عامة أو تلك التي تتخصص في قطاعات محددة بالذات. كذلك تتضمن أنشطة هذه المؤسسات المالية التأمين ضد مخاطر الاستثمار أو التصدير سواء أكانت هذه المخاطر سياسية أو تجارية. وتتضمن النظم الداخلية لبعض المؤسسات القدرة على تقديم التمويل غير المباشر - من ضمانات - إلى جانب التمويل المباشر.

وأخيراً فإن معظم هذه المؤسسات لا تقتصر على تقديم الخدمات المالية بمختلف صورها، بل أن معظمها يقدم إلى جانب ذلك خدمات الدعم الفني ومختلف برامج التدريب والارتقاء بالمهارات الفنية وتحسين الأداء المؤسسي. وهكذا نجد أن المنطقة لا تعرف - بشكل عام - قصوراً في جانب العرض، سواء من حيث مدى توافر الموارد المالية داخل المنطقة أو من حيث مدى توافر المؤسسات المالية القادرة على تعبئة المدخرات المالية وإعادة توظيفها في المجالات المناسبة.

ولكن بالرغم من كل ما تقدم، فإن الوجه الآخر للصورة لا يبدو مرضياً. فدول العجز في المنطقة العربية تعاني كلها - وبلا استثناء - من عجز مزمن في موازينها الخارجية وما تقوم به من

استثمارات محلية لا يبدو كافياً لتحقيق طموحاتها التنموية. ويرجع ذلك إلى عجزها في جذب الاستثمارات الخارجية بمعدلات كافية، ويصدق هذا على قدرتها على جذب الاستثمارات من الدول العربية الشقيقة أو من الأسواق الخارجية. فالمنطقة العربية هي أقل مناطق العالم – ربما باستثناء دول أفريقيا جنوب الصحراء – قدرة على جذب الاستثمارات الخارجية، رغم حاجاتها الكبيرة لمثل هذه الاستثمارات. وهكذا يبدو أن المشكلة الحقيقية تكمن في جانب الطلب على الاستثمارات بأكثر مما تتعلق بجانب العرض. والمقصود بذلك هو أن ظروف المنطقة العربية – خاصة دول العجز – لا تبدو مشجعة بدرجة كافية لجذب الاستثمارات المالية من مختلف المصادر، سواء في المنطقة العربية ذاتها أو من خارجها. وهذا هو ما يطلق عليه بشكل عام "مناخ الاستثمار"، والذي أصبح أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على جذب الاستثمارات. وقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى زيادة أهمية موضوع "مناخ الاستثمار" نتيجة لتطورين أساسيين في البيئة الاقتصادية العالمية. أما التطور الأول فيرجع إلى تزايد الاندماج الاقتصادي العالمي وتراجع أهمية الحدود السياسية بين الدول. فالاقتصاد العالمي أصبح أكثر تقارباً وتداخلاً مما كان عليه في أي وقت سابق. وأما التطور الثاني فهو غلبة اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص مما جعل اعتبارات العائد والمخاطر والتكلفة أكثر وضوحاً في قرارات الاستثمار. وهكذا أصبحت انتقالات رؤوس الأموال فيما بين مناطق العالم أكثر حساسية "المناخ الاستثمار"، وأصبح العالم – في مجموعه – في منافسة على اجتذاب الأموال وفقاً لما تقدمه كل منطقة من مزايا وحوافز للاستثمار.

وفي ضوء ما تقدم، فقد خصصت الدراسة أحد فصولها لمنافسة أوضاع مناخ الاستثمار في المنطقة العربية بالمقارنة بالظروف السائدة في الدول الأخرى والتي تمثل بالنسبة لها نوعاً من المنافسة الكامنة على اجتذاب الاستثمارات الخارجية. وقد أوضحت المؤشرات المختلفة عن مناخ الاستثمار، أن الدول العربية – وخاصة دول العجز – ما تزال بعيدة عن أن توفر المناخ المناسب لجذب الاستثمارات، وأن تأثير ذلك لا يقتصر على ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، بل إن له تأثير يمتد حتى بالنسبة للاستثمارات الوطنية. فالفوائض المالية العربية لا ترجع – كلها – إلى فوائض مجموعة الدول النفطية، بل إن هناك نسبة غير قليلة فيها ترجع إلى مؤسسات ومواطنين من دول العجز، وحيث يفضل عدد من هؤلاء المستثمرين المحليين الاحتفاظ بجزء من أموالهم خارج حدود دولهم بالنظر إلى المناخ الاستثماري السائد

والذي لا يحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى الاحتفاظ بالاستثمارات الوطنية. ففضية "مناخ الاستثمار" لا تتعلق بمدى القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية فقط بل أنها تؤثر في حجم الاستثمار الكلي - محلي وأجنبي - وكفاءة أدائه.

ولكل ذلك فإنه يبدو أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمار في المنطقة العربية إنما ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم ملاءمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات يستوي في ذلك الاستثمارات الخارجية من داخل المنطقة العربية أو من خارجها، أو حتى بالنسبة للاستثمارات المحلية ذاتها. ويتطلب علاج هذا الوضع إعادة النظر في العديد من المؤسسات القائمة والسياسات المتبعة، وهو ما يدخل ضمن اصطلاح "الإصلاح الاقتصادي" بشكل عام.

أما اقتراح إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة فإنه لا يتجاهل فقط المشكلة الحقيقية القائمة في الوطن العربي، وهي عدم توافر المناخ المناسب للاستثمار، بل أنه قد يؤدي إلى مزيد من التضارب والتداخل في عمل المؤسسات المالية القائمة. فقد سبق أن أشرنا إلى أن المنطقة العربية تتمتع بمنظومة شبه كاملة من المؤسسات المالية التي تغطي كافة الخدمات المالية المطلوبة. ولذلك، فإن إنشاء مؤسسة مالية جديدة سينطوي بالضرورة على نوع من التكرار والتداخل مع عمل المؤسسات المالية القائمة ويصعب أن يتضمن خدمة جديدة غير موجودة بالفعل.

على أن استبعاد فكرة إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة لا يعني انتفاء الحاجة إلى ضرورة العمل على زيادة كفاءة المؤسسات المالية القائمة والتأكد من تطورها على نحو يتفق مع الحاجات المتغيرة للبيئة العربية ومع ضرورة توفير بعض الدعم والمساندة للبعض القائم منها وبما يمكنها من القيام بدورها على النحو المطلوب.

فأغلب المؤسسات المالية العربية يعمل في الساحة العربية لما يقرب من ربع قرن، عرف العالم خلالها تطورات عميقة عديدة سواء في طبيعة الاقتصادات العربية أو في أوضاع الاقتصاد العالمي، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تواكب هذه المؤسسات في نشاطها ما يتفق مع الأوضاع والظروف المستجدة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالمتابعة المستمرة لأعمالها والتطوير الدائم

لأنشطتها. فبعض هذه المؤسسات قد تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي، في حين أن البعض الآخر قد يحتاج إلى تطوير أنشطته لمجاراة الاحتياجات الجديدة للاقتصادات العربية.

ولكل ذلك، فإننا ننتهي بالتوصيات الآتية:

- المشكلة الأساسية في الاستثمار في الدول العربية ليست مشكلة قصور الموارد المالية في المنطقة العربية أو نقص في المؤسسات المالية العربية، وإنما هي مشكلة في المناخ الاستثماري السائد والذي لم يعد قادراً على المنافسة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية. ولكل ذلك فإن علاج مشكلة التمويل للتنمية والاستثمار في المنطقة العربية يتطلب مواجهة حاسمة وجادة لموضوع مناخ الاستثمار، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاح شامل.
- إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة ليس فقط تزيدياً لا حاجة إليه، بل أنه قد يؤدي إلى مزيد من التضارب والتداخل في أعمال المؤسسات المالية القائمة. فقد سبق أن أوضحت الدراسة أن المؤسسات المالية القائمة في الوطن العربي تغطي كافة الخدمات المالية المطلوبة، وأن إنشاء مؤسسة مالية جديدة سوف يؤدي بالضرورة إلى ازدواج في الخدمات القائمة.
- كما أن انتفاء الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة لا يعني انتفاء الحاجة إلى العمل على زيادة كفاءة المؤسسات القائمة وإزالة العقبات أمام نشاطها. فبعض المؤسسات المالية القائمة قد تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي – برفع رؤوس أموالها – في حين أن البعض الآخر قد يتطلب إعادة النظر في أولويات نشاطها وبحيث تتوافق مع تطورات واحتياجات الاقتصاد العربي المعاصر ومع مراعاة ظروف المنافسة العالمية. ويأتي في هذا السياق، أهمية تعميق ودعم التوجه الذي تقوم به هذه المؤسسات نحو تقديم تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص، وبوجه رئيسي فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.